جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في البيئة الحضرية المجاورة
حالة دراسية لمخيم بلاطة – نابلس

إعداد
سعاد حسن محمد شتيوي

إشراف
الدكتور علي عبد الحميد
الدكتور عبد الرحمن المغربي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضـــري والإقليمـــي، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس _ فلسطين.
2007م

دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في البيئة الحضرية المجاورة
حالة دراسية لمخيم بلاطة "نابلس"

إعداد

سعاد حسن محمد شتيوي

إشراف

الدكتور علي عبد الحميد

الدكتور عبد الرحمن المغربي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 30/ 5 / 2007م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيـــــع

1. الدكتور علي عبد الحميد/ مشرفاً رئيساً .....

2. الدكتور عبد الرحمن المغربي/ مشرفاً ثانياً .....

3. الدكتور نعمان عمر / ممتحناً خارجياً .....

4. الدكتور فيصل الزعنون/ ممتحناً داخلياً .....

الإهداء

للمناديل التي غطت قوافل الشهداء...

وظلت تلوح...

لأولئك المتنقلين من عتمة إلى عتمة...

ينتظرون الفجر...

شكر وتقدير

أبدأ بحمد الله وشكره الذي أمدني بالقوة والصبر، وأنار لي البصر والبصيرة على تحمل أعباء إنجاز هذا البحث، والذي ألقي من خلاله الضوء على آليات تحقيق عملية الدمج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من أجل تحسين بيئة المخيمات الفلسطينية وتطويرها بشكل عام، ومخيم بلاطة بشكل خاص.

وإنني أتقدم بوافر شكري وعظيم امتناني لأستاذي الدكتور علي عبد الحميد، وأستاذي الدكتور عبد الرحمن المغربي، اللذين بذلا جهداً عظيماً ووقتاً كبيراً وثميناً في متابعتي والإشراف على بحثي هذا، كما أتوجه بالشكر الجزيل للدكتور فيصل الزعنون الذي راجع الرسالة وكان لملاحظاته أثر كبير في تحسين الرسالة، وكذلك الدكتور نعمان عمرو الذي قام بمراجعتها وزودني بالعديد من الملاحظات المفيدة، كما أشكر مركز دراسات الهجرة القسرية في جامعة النجاح على مساعدته الأكاديمية.

وأتقدم بعظيم امتناني وشكري لعائلتي ممثلة بوالدي وإخوتي وأخواتي، الذين ساعدوا في توفير الراحة والوقت والمعلومة كل حسب قدرته لإنجاح هذا العمل.

ولا أنسى كل من ساعدني في الحصول على مخطوط أو كتاب أو بحث ساعدني على إتمام هذا البحث، وإلى جميع المؤسسات والمراكز العلمية والأصدقاء الذين قدموا لي المساعدة من أي نوع كانت.

أدامهم الله جميعاً لخدمة العلم والوطن

فهرس المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	شكر وتقدير	د
	فهرس المحتويات	هـ
	فهرس الجداول	ح
	فهرس الملاحق	ط
	الملخص	ي
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها		1
1:1	مقدمة الدراسة	2
2:1	مبررات الدراسة	3
3:1	مشكلة الدراسة	4
4:1	أهمية الدراسة وأهدافها	8
5:1	منطقة الدراسة وحدودها	9
6:1	محددات الدراسة	9
7:1	خطة الدراسة ومنهجيتها	10
8:1	عينة الدراسة	11
9:1	الدراسة الاستطلاعية	11
10:1	الدراسات السابقة	12
11:1	محتويات الدراسة	18
الفصل الثاني:التهجير وإقامة المخيمات		20
1:2	التهجير	21
2:2	أسباب التهجير	22
3:2	أعدد اللاجئين	23
4:2	توزيع اللاجئين	24
5:2	اللاجئون في المخيمات	25
6:2	مخيمات الضفة الغربية	28
7:2	مراحل تطور المخيمات الفلسطينية	29

	الموضوع	الصفحة
1:7:2	مرحلة الخيام	29
2:7:2	مرحلة بيوت الوكالة	30
3:7:2	مرحلة التوسع الأفقي والإضافة	30
4:7:2	مرحلة التوسع العمودي	30
8:2	أوضاع اللاجئين في المخيمات	30
1:8:2	الأوضاع الاقتصادية	31
2:8:2	الأوضاع الاجتماعية	34
3:8:2	الأوضاع الصحية	35
4:8:2	الأوضاع التعليمية	37
5:8:2	الأوضاع السكنية	38
الفصل الثالث:مخيم بلاطة كحالة دراسية		40
1:3	لمحة عامة عن مخيم بلاطة	41
2:3	التوسع العمراني في المخيم	43
3:3	الوضع القانوني لأرض مخيم بلاطة	45
4:3	التبعية الإدارية لمخيم بلاطة	45
5:3	أصول السكان	46
6:3	مراحل تطور مخيم بلاطة	47
7:3	الأوضاع الاقتصادية في مخيم بلاطة	49
8:3	الأوضاع السكنية في مخيم بلاطة	51
9:3	الأوضاع التعليمية والثقافية في مخيم بلاطة	54
10:3	الأوضاع الصحية	59
11:3	الأوضاع المعيشية	61
12:3	الأوضاع الاجتماعية	62
الفصل الرابع:مخيم بلاطة والعلاقات المجاورة		67
1:4	النسيج الاجتماعي	68
2:4	مخيم بلاطة والعلاقة مع البيئة المجاورة	76
1:2:4	العلاقات الاقتصادية	77
2:2:4	العلاقات الاجتماعية	79

	الموضوع	الصفحة
3:2:4	العلاقات الثقافية	86
الفصل الخامس:آليات دمج مخيم بلاطة في البيئة المجاورة		89
1:5	تمهيد	90
1:1:5	آليات تخطيطية وعمرانية	95
2:1:5	آليات اقتصادية	108
3:1:5	آليات اجتماعية	113
4:1:5	آليات ثقافية	117
5:1:5	آليات خدماتية	120
2:5	دراسة مشاريع دمج مشابهة	126
1:2:5	تجربة الأردن	127
2:2:5	تجربة سوريا	131
3:5	الخاتمة	136
الفصل السادس: النتائج والتوصيات		138
1:6	نتائج الدراسة	139
2:6	التوصيات	140
	المراجع	142
	الملاحق	154
	Abestacts	b

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
جدول رقم (1)	الفئات العمرية في مخيم بلاطة	43
جدول رقم (2)	السكان حسب الجنس والفئات العمرية في مخيم بلاطة	43
جدول رقم (3)	أصول السكان في مخيم بلاطة المهجرين عام 1948م	46
جدول رقم (4)	المدارس في مخيم بلاطة	55
جدول رقم (5)	نسب التسرب من مدارس الوكالة في الضفة الغربية ومخـــيم بلاطة حسب الجنس للعام الدراسي, 2006/2005	57

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	ملكية أراضي مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية	157
ملحق رقم (2)	الاستبانة	158
ملحق رقم (3)	أعداد اللاجئين في مخيماتهم حسب وكالة الغوث الدولية	164
ملحق رقم (4)	أعداد اللاجئين حسب المصادر الرسمية والباحثين والدارسين	164
ملحق رقم (5)	المخيمات الفلسطينية في الشتات	165
ملحق رقم (6)	مخيمات الضفة الغربية حسب وكالة الغوث الدولية	166
ملحق رقم (7)	مخيمات الضفة الغربية حسب الإحصاء المركزي الفلسطيني	167
ملحق رقم (8)	مخيمات قطاع غزة	168
ملحق رقم (9)	لمحة عن تصنيفات المخيمات في الضفة الغربية	169
ملحق رقم (10)	صورة مخيم بلاطة في بداية نشأته	170
ملحق رقم (11)	صورة جوية لمخيم بلاطة في الوقت الحاضر	170
ملحق رقم (12)	الاقتراحات الدولية لحل مشكلة اللاجئين	171
ملحق رقم (13)	الاقتراحات الإسرائيلية لحل مشكلة اللاجئين	171

دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في البيئة الحضرية المجاورة

حالة دراسية لمخيم بلاطة – نابلس

إعداد

سعاد حسن محمد شتيوي

إشراف:

الدكتور علي عبد الحميد

الدكتور عبد الرحمن المغربي

الملخص

يعتبر اللاجئون الفلسطينيون من أكثر الناس حاجة إلى المساعدة والتأهيل، حيث يعانون من إشكاليات عديدة، يمكن وصف بعضها بالمستعصية، لكونهم يعانون من تردٍ واضح في أوضاعهم المعيشية، وانتشار البطالة والفقر وشدة الازدحام والأزمة السكنية، وتدني مستوى الخدمات المقدمة بمختلف أنواعها.

تركز هذه الأطروحة على اللاجئين في الضفة الغربية، وبخاصة اللاجئين في مخيم بلاطة، ومدى استعدادهم لتقبل فكرة الدمج بأنواعه. وتهدف بشكل رئيس إلى البحث في آليات اقتصادية واجتماعية وثقافية لتحقيق الدمج بين سكان مخيم بلاطة والبيئة المجاورة، من أجل تحسين الوضع المعيشي والخدماتي في مخيم بلاطة، وضمان الحياة الكريمة والآمنة لهؤلاء السكان.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم استخدام مجموعة من الأدوات، منها: أدبيات اللجوء الخاصة بقضية اللاجئين وهي: الوثائق المتوفرة لدى مركز النازحين في بلدية نابلس، والمقابلات المعمقة مع عدد من سكان المخيم والمسؤولين فيه، بالإضافة إلى الاستبيان الذي تم توزيعه على سكان المخيم لمعرفة أهم الإشكاليات الموجودة في المخيم،ومدى استعدادهم لتقبل فكرة الدمج سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو من الناحية الثقافية.

وقد واجهت هذه الدراسة الكثير من الصعوبات والإشكاليات أثناء عملية البحث والدراسة منها: قلة المصادر والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتعرض مخيم بلاطة أثناء فترة البحث إلى المداهمات والاجتياحات من قبل الجيش الإسرائيلي،مما عرقل إجراء المقابلات، وكذلك عدم تعاون بعض الأهالي، بسبب خصوصية موضوع الدراسة الذي يتعلق بالدمج، لشعور عدد منهم بأن الهدف منه سياسي، وتحديداً التوطين وتجاهل حق العودة لأماكن سكنهم الأولى.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك تقبلاً واضحاً لعملية الدمج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من قبل سكان مخيم بلاطة، وأن القيام بعملية الدمج ضرورة ملحة للمخيم من أجل تحسين الأوضاع المعيشية وتطوير بيئة المخيم. كذلك أكدت الدراسة على أن تحسين وتطوير المخيم لا يتعارض مع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وأوصت الدراسة بضرورة تحسين الأوضاع السكنية والاقتصادية والخدماتية كأساس ومقدمة لعملية الدمج من خلال توفير الدعم المالي اللازم، وتشكيل لجنة فنية في إطار من الشراكة والتكامل بين وكالة الغوث الدولية والسلطة الوطنية الفلسطينية وبلدية نابلس والمؤسسات والهيئات ذات العلاقة في المخيم ومدينة نابلس، وعلى أساس من التوعية والمشاركة الجماهيرية.

وأخيراً أكدت الدراسة على ضرورة العمل من أجل دعم تطوير بيئة المخيم وتحسينها بمختلف الوسائل والآليات المقترحة من أجل ضمان وتعزيز ثقافة حق العودة عبر الأجيال القادمة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1:1 مقدمة الدراسة

نشأت مخيمات اللجوء الفلسطينية بعد عام 1948م، بسبب سياسة التهجير القسري التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأصبح هنالك مجموعة مختلفة من التجمعات السكانية تعيش في بقعة ضيقة ومحددة من الأرض، بدأ سكانها بالخيام ومن ثم ألواح (الزينكو)، وبعدها بناء بيوت من الطوب بحاجة إلى تطويرها للأفضل.

ومن هنا بدأ مشوار طويل من المعاناة بكافة أشكالها التي عانى منها سكان المخيمات الفلسطينية، فالأعداد الكبيرة والمتزايدة من المهجرين، التي لم تستطع وكالة الغوث استيعابهم، وازدياد الضغط السكاني داخل المخيم، والضغط على الخدمات التي تقدمها الوكالة للأهالي داخل المخيم، وسوء الخدمات التعليمية والصحية، زد على ذلك المشاكل الاجتماعية التي ظهرت على السطح وبدأت تطفو نتيجة للظروف المحيطة بالمخيم.

وقد تركزت هذه التجمعات السكانية في مخيمات مستقلة، سواء داخل حدود المدن أوعلى أطرافها، إلا أن موضوع العزلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبح كبيراً ومتزايداً مع مرورالوقت، وموضوع التفاعل والحراك الاجتماعي والجغرافي أصبح مطلباً ملحاً، وأصبح هنالك فجوة كبيرة وواضحة بين سكان المخيم والبيئة المجاورة، ولا نستطيع أن ننسى العزلة الحقيقية داخل أروقة المخيم نفسه، ونقصد بذلك أهل المخيم أنفسهم، ونتج عن ذلك نوع من الاغتراب، يمكننا أن نصنفه في نوعين: اغتراب داخلي (علاقات الأفراد داخل المخيم مع أنفسهم)، واغتراب خارجي (علاقات الأفراد داخل المخيم مع سكان البيئة المجاورة).

وقد وصفت هذه التجمعات السكانية بأنها عشوائية تفتقد إلى النظام والتطوير والتحديث ولا شك أن ضعف الإمكانيات وقلة الموارد ساهم بشكل كبير في زيادة معاناة أهل المخيم، وبالتالي حددت لهم مساحات قليلة، غير قابلة للتطورالعمراني، مما خلق عراقيل أمام عملية التطوير والتخطيط العمراني.

ومن هنا كان من الضروري البحث في مثل هذه العزلة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، لما تسببه من إشكاليات ناتجة عن الشعور بالفوارق التي تزداد مع مرور الزمن، وبالتالي ينبغي علاجها، وتم طرح فكرة دمج المخيم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في البيئة الحضرية المحيطة، وتقليل حدة الفجوة واستبدالها بنوع من التوافق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي باستخدام آليات تتناسب مع الواقع الموجود داخل المخيم الفلسطيني.

وركزت هذه الدراسة على الصعوبات التي يعاني منها مخيم بلاطة (مجتمع الدراسة)، وحجم هذه الإشكاليات ونوعيتها، وذلك في محاولة للتشخيص والعلاج للمسببات والتقليل من حدتها، وكذلك محاولة دمج أفراده في المجتمع المحيط من خلال إيجاد مجموعة من الوسائل والآليات الواقعية، والتي تتناسب مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المخيم.

2:1 مبررات الدراسة

إن الدوافع الأساسية التي جعلت الباحثة تقوم بهذه الدراسة، هى واقع المعاناة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها سكان المخيم، ومن انخفاض مستوى العيش بسبب الازدحام والاكتظاظ المستمر، وبالتالي يتم التركيز على أهم المشاكل والصعوبات(الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) التي يواجهها سكان مخيم بلاطة.

وتم تحليل نمط العلاقات الاجتماعية على مستويين، أولهما: على صعيد المخيم نفسه. وثانيهما: على صعيد العلاقة بين المخيم والمحيط المجاور له، واقتراح آليات الدمج مع البيئة المحيطة وطرق تطبيقها، وذلك بهدف إزالة الفجوة القائمة بين سكان مخيم بلاطة وسكان المدينة المجاورة (نابلس)، وبين أهل المخيم أنفسهم، وتحقيق نوع من التوازن إن أمكن من خلال إيجاد حلول واقعية، فالأفراد الذين يعيشون داخل المخيم يؤثرون بشكل كبير في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، ومن هنا كان لهم دور فعال في تنمية المجتمع بالرغم من وجود الكثير من السلبيات.

كما أن فكرة الدراسة مثيرة للنقاش والحوار والجدل، لأن هناك من يرى أن الدمج نوع من أنواع التوطين، وأن خيارالدمج يمكن اعتباره من أخطر الخيارات التي قد تواجه المجتمع الفلسطيني في المستقبل القريب.

والحقيقة أن الواقع المرير للمخيم، يدفع باتجاه تطبيق عملية الدمج، بما يضمن تحسين نوعية الحياة في المخيم، وإعطاء سكانه فرصة للبناء والعمل والالتحاق بركب التنمية للمحيط المجاور له، وتطوير آليات التعاون والتكامل بين المخيم والبيئة المجاورة بما يضمن الحفاظ على حق العودة، عن طريق التركيز على ثقافة حق العودة في كافة المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية.

3:1 مشكلة الدراسة

تتركز المشكلة في كون المخيمات الفلسطينية مناطق محدودة المساحة، أنشئت لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين من أجل حل مشكلتهم المعيشية واليومية التي استمرت أكثر من خمسين عاماً، واستمرت الزيادة السكانية بشكل كبير مع ثبات في المساحة الجغرافية مما أسفرعن عدة إشكاليات وصعوبات عانت منها المخيمات الفلسطينية.

وسعت هذه الدراسة إلى التعمق والبحث والتمحيص بشكل مباشر في آليات تحقيق عملية الدمج الجزئي للمخيم في البيئة المجاورة في المخيمات الفلسطينية بشكل عام ومخيم بلاطة بشكل خاص كنموذج للتطبيق، خصوصاً في ظل حالة التهميش والبؤس التي تعيشها المخيمات الفلسطينية.

وتمثل هذه الظروف نقطة جدل كبيرة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تسعى الدراسة للإجابة عن الكثير من التساؤلات التي يطرحها الواقع في المخيم، والتي أصبحت أكثر نضجاً بعد سلسلة من التحولات السياسية في مسار القضية الفلسطينية عبر السنوات السابقة واللاحقة.

ومنبع هذا الجدل مرتبط بالتحولات التي تبعت اتفاق (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وما تمخض عنها من تأجيل لبعض القضايا الأساسية: قضية اللاجئين، القدس، المستوطنات والمرحلة النهائية التي ستعقب المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، والتي تعثرت الجهود السياسية لتحقيقها[1].

وحتى وقت قريب ساد في الأوساط الفلسطينية والعربية تخوف وشك من موضوع تحسين أوضاع المخيمات الفلسطينية، وظروف معيشة اللاجئين، للاعتقاد بأن ذلك يصب في خانة المشاريع الإسرائيلية والغربية لإزالة المخيمات وتوطين اللاجئين[2]، والتي تم طرحها منذ بداية الخمسينيات بهدف تصفية القضية الفلسطينية، وكأن استمرار معاناة اللاجئين هو الثمن لضمان استمرار القضية مهما طال الزمن، مع أن العكس هو الصحيح فإن تناول موضوع الدمج يصب في خدمة القضية التي يناضل اللاجئون من أجلها.

وأن العمل على تحسين وتطوير ظروف المخيم لايتعارض أو يلغي حق العودة، كما أن هذه القضية شغلت عدداً كبيرمن الباحثين والدارسين والسياسيين، وقد شملت الطروحات موضوع التوطين للاجئين في الدول المضيفة، كما شملت حل مشكلة مخيمات الضفة الغربية من خلال تحسين ظروف حياتهم، وإقامة أحياء جديدة على أنقاض المخيمات أو بجانبها، وكانت خطة "بن بورات" عام 1982م قد وضعت لتصفية المخيمات من خلال إقامة مدن مستقلة تستوعب حوالي (250) ألف لاجىء ينقلون من المخيمات إليها. وأشارت خطة "بن بورات" إلى ما يلي[3]:

1. بناء مساكن جديدة لسكان المخيم على مراحل، ينتقل إليها في العام الأول (5%) ومن ثم في العام التالي (15%) من السكان... وهكذا.

2. منح حق الاستيطان السكاني الجديد صفة بلدية مستقلة.

---

(1) نشرة **حق العودة**، بديل، ع11، 2006م، ص 12.

(2) **الوكالة بين مطرقة السياسة وسنديان خدمة اللاجئين**، بديل، 1997م، ص13.

(3) خمايسي، راسم، **سيناريو المستوطنات المخلاة – هل هى البديل لمخيمات اللاجئين**، بحث غير منشور، 2003م، ص11.

3. إعطاء الأرض وتوفير المساعدة لبناء بيت.

4. توحيد الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ودمج خدمات (الأونروا) في الخدمات الحكومية.

5. ضمان التنسيق الشامل لإنجاز هذه الخطة مع (الأونروا).

وقد قوبلت هذه الفكرة بالرفض الشديد، لما تحتويه من تصفية واضحة للمخيمات الفلسطينية، والتنازل عن حق العودة.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تسبب مجموعة من الإشكاليات:

أولاً: إلى أي مدى يمكننا الحديث عن تحسن الأوضاع السكنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بيئة المخيم، ومدى قدرة المخيم على الدمج الجزئي في البيئة المجاورة ؟ ومدى تقبل الأطراف التي يراد لها الدمج الاستجابة لهذه الفكرة؟.

وأن المخيمات مازالت تلاقي مزيداً من التهميش، حتى أنه لم يطرأ عليها تطوير أو تأهيل سوى القليل منذ قيام السلطة الفلسطينية التي أشرفت على مدن ومخيمات الضفة والقطاع، خاصة وأن موضوع الدمج الذي يطرح في هذه الدراسة هو موضوع ذو بعد إنساني وليس سياسي، يهدف في الأساس إلى إحداث نوع من التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المخيم.

كما أن تحسين وتطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والصحي للمخيم، لا يتناقض مع مبدأ حق العودة كحق سياسي مادام يشكل رؤية دائمة للتجمعات الفلسطينية في المخيمات، كما أن الفقر والحرمان وتغييب التطور ليس صفة ملازمة لمسألة حق العودة، لذا فقد كانت هناك إمكانية لأن يكون وضع المخيمات الفلسطينية على نحو أفضل.

ثانياً: الإجابة عن السؤال الإشكالي، وهو: إلى أي مدى ساهمت عملية التهميش والعزلة التي تعرضت لها المخيمات على مدار عشرات السنين من عدم تحقيق عمليات الدمج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في بقاء وضع المخيمات المأساوي كما هو عليه، بل وحرمانه من التخطيط العمراني المطبق في البيئة المجاورة ؟.

ثالثاً: تسليط الضوء على مفهوم الدمج كوسيلة لتحسين المخيم وتطويره، وهل تمتع اللاجىء الفلسطيني بوضع حياتي جيد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والخدماتية يتعارض مع حق العودة ؟،وهل البقاء في معاناة حقيقية هو السلاح الذي يتم من خلاله اختبار مدى تمسك اللاجئين بحقهم في العودة ؟ يبدو لي كباحثة أن رفع المعاناة وتوفير الحياة الكريمة واللائقة للاجئين لايتناقض مع حق العودة، بل يزيد من القوة والإصرار في التمسك بهذا الحق.

رابعاً: ماهي الخطوات الضرورية التي يجب القيام بها لتحقيق الدمج الطوعي والموجه، ومدى تقبل اللاجئين من جهة وسكان البيئة المجاورة من جهة أخرى؟.

والمقصود بمفهوم الدمج هو: تحسين وتطوير حياة الأفراد داخل المخيم من النواحي السكنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدماتية، وإقامة علاقات تعاون وتكامل مع البيئة الحضرية المجاورة في مختلف المجالات الحياتية، من أجل الوصول إلى مستوى معقول من العيش كبشر كمتطلب أساسي لتحقيق عملية الدمج.

والدمج لا يعني التوطين، لأن التوطين مفهوم سياسي يعني بألا يعود اللاجئون إلى ديارهم، ويتم التوطين في بلد اللجوء الأول، أو يتم إعادة توطينهم في بلد آخر، كما أن الدمج لا يتناقض مع حق العودة كخيار للحل المستقبلي، ولكن الدمج يعني بألا يبقى اللاجئون مجموعة مهمشة ومنبوذة من قبل محيطها الاجتماعي، بل العكس: إن تحسين شروط هؤلاء اللاجئين اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وخدماتياً لا يعني بالمطلق المساس بحق العودة.

إن الفزع والخوف من عملية الدمج يأتي من استخدام مصطلح الدمج مرادف للتوطين ومبرر لبقاء المعاناة في المخيم. أليس العمل على تطوير المخيمات والمساهمة في تحسين البنية التحتية وتطوير مستوى الخدمات لمستوى إنساني مقبول، كفيل في تعزيز صموده وتحسين صحة وسلامة بيئة المخيمات ؟، حيث إن المخيمات المطورة تجد قوة وعزة أكثر وأكبر قدرة على العطاء وعلى النضال السياسي،ومحاربة أية محاولة لتضييع تطلعه لحق العودة [1].

وقد حاولت الدراسة تسليط الضوءعلى مفهوم الدمج كوسيلة لتحسين وتطويرالمخيمات، بشكل لا يتناقض مع التأويلات والمحاذير التي تمس المستوى السياسي والقانوني للاجئين باعتبارهم أصحاب قضية عادلة وأصحاب حقوق، بل واعتبارهم جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبدون حل لقضيتهم بشكل عادل لن يكون هنالك استقرار في منطقة الشرق الأوسط.

والحقيقة التي أستطيع أن أراها كباحثة تتمحور حول إحداث تنمية في البيئة المحيطة للمخيم دون الالتفات إلى المخيم نفسه، سوف يجعل بيئة المخيم بيئة طاردة للسكان، كما سيؤثر سلباً على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ولن يبقى في المخيم سوى الفقراء والمساكين وكبار السن، الأمرالذي ستكون نتائجه سلباً على العلاقة بين المخيم والبيئة المجاورة، من توتر عالٍ في العلاقات الاجتماعية، وتعزيز للصورة النمطية والسلبية التي يحملها كل منهم عن الآخر.

ومن هنا يجب العمل على إعادة إنشاء وسائل وأدوات الدعم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمحاربة الظروف الحياتية المتردية في المخيمات الفلسطينية من خلال تحقيق عملية الدمج بأشكاله، كما أن العمل على نشر ثقافة حق العودة كضمان لإيصال هذه الرسالة، وتفاعلها واستمرارها مع الأجيال المقبلة سيكون له دور في إحداث التغيير والتنمية.

4:1 أهمية الدراسة وأهدافها

تكتسب الدراسة أهمية خاصة كونها تتناول واحداً من المواضيع المهمة، التي تناقش موضوع دمج المخيمات الفلسطينية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في البيئة الحضرية المحيطة،

(1)عبد الرحمن، أسعد، **مخيمات اللاجئين والانتخابات المحلية**، دائرة شؤون اللاجئين، 2005م، ص42.

ومخيم بلاطة (مجتمع الدراسة)، الذي يعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية ووصحية وتعليمية غاية في السوء، ومن شأن عملية الدمج أن تخفف هذه المعاناة.

وهدفت الدراسة بشكل أساسي إلى محاولة إيجاد وسائل وآليات من أجل دمج أفراد المخيم في البيئة الحضرية المحيطة،وتقليص الفجوة وذلك من خلال:

1. دراسة بيئة المخيم بمختلف خصائصها، والتعرف على أهم الإشكاليات الموجودة فيه.
2. وضع استراتيجيات لمواجهة الصعوبات التي يعاني منها أهل المخيم.
3. محاولة تحقيق فكرة الدمج للمخيم مع البيئة الحضرية المحيطة.

5:1 منطقة الدراسة وحدودها

تشمل هذه الدراسة مخيم بلاطة بشكل أساسي، كحالة دراسية للمخيمات الفلسطينية ويرجع اختيار مخيم بلاطة كونه من أكبر المخيمات في الضفة الغربية سكاناً، ويتميز بتنوع الفئات الاجتماعية الموجودة فيه، وكثرة الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها أهل مخيم بلاطة، وانعدام التوسع العمراني للمخيم المحاذي لمدينة نابلس.

6:1 محددات الدراسة

واجهت هذه الدراسة بعض المعوقات والمحددات وتتمثل في الآتي:

1. محددات سياسية: تتمثل في كون هذه المخيمات ناتجة عن ظروف سياسية، وطرح موضوع الدمج السياسي يشكل خطورة كبيرة، ومن المحظور الحديث عنه لأنه شكل من أشكال التوطين، فالدراسة تبحث في موضوع الدمج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في سبيل تحسين بيئة المخيم وتطويرها.

2. محددات قانونية: كون المخيمات لاتعود ملكيتها لساكنيها، بل مستأجرة من قبل وكالة الغوث الدولية من المالكين المحليين، ومن قبل الدول التي استضافت اللاجئين، ومازالت وكالة الغوث

ترعى شؤون هؤلاء اللاجئين ولو بشكل جزئي، وهي المسؤولة عنهم قانونيا وإدارياً، وهذا يلقي بظلاله على بقاء المخيمات دون أي توسع عمراني ممنهج، كما أن التعامل مع مستقبل المخيمات لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الجانب القانوني لملكية هذه الأراضي[1].

3. محددات اجتماعية: تتمثل بالنظرة السلبية بين أهل المخيم والمدينة كل طرف تجاه الطرف الآخر، وبالتالي العمل على اقتراح آليات يمكن أن تجسر الفجوة وتقرب بين الطرفين، وتحاول أن تخفف من الصورة النمطية التي يحملها كل طرف تجاه الآخر.

7:1 خطة الدراسة ومنهجيتها

ترتكز هذه الدراسة في خطتها على ثلاثة محاور أساسية:

1. الإطار النظري للدراسات والأبحاث التي تناولت قضية اللاجئين والحالات الدراسية، والدراسات الدولية، والمؤتمرات، وأرشيف وكالة الغوث من خرائط وتقاريرالمفوض العام والنشرات المختلفة، وأرشيف النازحين في مركز التوثيق في بلدية نابلس، والمصادر والمراجع والدوريات والرسائل الجامعية، والأبحاث والتقارير الصادرة عن المراكز، مثل مركز بديل ومركز شمل، والدوريات المختلفة مثل مجلة الهجرة القسرية، برنامج دراسات اللاجئين (ميغل- جامعة كندا)، والنشرات والإحصاءات الصادرة عن الدوائرالحكومية والوزارات، ومركز الإحصاء الفلسطيني.

2. الإطار المعلوماتي تناول جانبين، الجانب الأول: دراسة ميدانية (مخيم بلاطة) تشمل جمع البيانات والمعلومات، والإحصاءات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقة المتبادلة بين أهل المخيم وسكان المدينة من خلال الزيارات الميدانية لمخيم بلاطة، كذلك المقابلات واللقاءات الميدانية مع أهل المخيم، ومقدمي الخدمات في المخيم، وبعض القيادات في المخيم، وموظفي دائرة شؤون اللاجئين، وأطباء يعملون في العيادة الصحية، ومسؤولين عن لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين، وقد بدأت المقابلات من تاريخ (2006/1/1

(1) راجع **ملحق** رقم (1)، **ملكية الأراضي في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية.**

حتى تاريخ 9/10 /2006)، والجانب الثاني: توزيع الاستبانة الخاصة بالبحث على سكان المخيم، ومحاولة التعرف على مدى موافقتهم على موضوع الدمج، واقتراحاتهم لتحقيق الدمج، وتم الاستعانة بالتحليل الإحصائي على برنامج (SPSS) في تحليل نتائج الاستبانة.

3. دراسة تحليلية وتقييمية من خلال ربط الدراسة النظرية بالدراسة الميدانية، بهدف وضع الحلول والمقترحات من أجل محاولة تحقيق فكرة دمج مخيم بلاطة اقتصادياًواجتماعياً وثقافياً في البيئة الحضرية المحيطة.

8:1 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (450) شخصاً (ذكر، أنثى)، وتم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة من مجتمع الدراسة المكون من جميع سكان مخيم بلاطة البالغ عددهم (25.000) نسمة حسب إحصائية وكالة الغوث الدولية، وتم تقسيم المخيم إلى عدة مناطق وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية طبقية حسب الفئات العمرية والتي تم تقسيمها على النحو التالي: (15-24) و(25-34) و(35-44) و(45-54) و(55 وما فوق)، وكان ذلك في الأسبوع الأول من شهر أيار للعام 2006م، حيث تم توزيع(450) استبانة بالكامل رجع منها (420) استبانة، وكانت صالحة للتحليل الإحصائي (407) استبانة فقط.

9:1 الدراسة الاستطلاعية

قامت الباحثة بتصميم الاستبانة[1]، وعرضها على مجموعة من الأكاديمين في الجامعة وخارجها، وتم عمل عينة اختبارية، من خلال توزيع (30) استمارة على سكان مخيم بلاطة، من أجل فحص مدى ملاءمة الاستبانة للتعبئة من قبل مجتمع الدراسة، ومدى تقبل المبحوثين لها، وكانت النتيجة إيجابية مع وجود بعض الملاحظات،وتم إجراء بعض التعديلات على أسئلة الاستبانة وتوضيحها.

(1) راجع **ملحق رقم** (2) الاستبانة.

10:1 الدراسات السابقة

نظراً لأهمية موضوع اللاجئين كقضية مثيرة للجدل، اهتم الكثير من الباحثين بدراسة هذه المشكلة وبحثها، من خلال عدد من الدراسات للاطلاع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والسياسية والديمغرافية لسكان هذه المخيمات، إضافة إلى مشاكل الازدحام والاكتظاظ السكاني، وقضايا الإسكان، ولكن بالنسبة لموضوع الدراسة، خاصة وأنها الأولى من نوعها على مستوى فلسطين، التي تتحدث عن موضوع الدمج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمخيمات الفلسطينية وبخاصة مخيم بلاطة، التي تناولت الموضوع بجرأة ولأن الحديث عن قضية الدمج يراه البعض مرادفاً للتوطين، حيث يرى البعض أنه سيلغي حق العودة، خاصة وأن المخيمات هى الشاهد الوحيد على جريمة الاحتلال والتهجيرالإسرائيلي، ومن بين هذه الدراسات المساعدة نذكر:

1.دراسة الباحث حازم الشنار، بعنوان: "**الخيارات السياسية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العائدين إليها والباقين فيها**"، صدرت هذه الدراسة عام 2005 م عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وتطرق الباحث في دراسته إلى مدى قدرة الدولة الفلسطينية على استيعاب اللاجئين الذين يرغبون بحل عادل لقضيتهم، من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية من سكن وبنية تحتية، وأماكن عمل وخدمات وشروط أخرى لحياة كريمة، والتطرق إلى فكرة الدمج والتوطين والتأهيل للاجئين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتبرز الدراسة الحاجة الماسة إلى التخطيط والتهيؤ لإمكانية عودة حوالي مليون وربع المليون فلسطيني، معظمهم من اللاجئين والنازحين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، والقسم الآخر من المليون والنصف مليون من اللاجئين الذين يقيمون فيها حالياً، ويتطلعون إلى الدمج في المجتمع المحلي.

وتتناول الدراسة عرضاً لأهم الأبحاث والدراسات والدروس المستفادة من تجارب الشعوب الأخرى في تحقيق عملية الدمج والاستيعاب فيها، وبالتالي الخروج بتوصيات حقيقية لحل الأزمة الحقيقية لوضع اللاجئين الفلسطينيين.

وقد هدفت الدراسة بشكل واضح إلى تقديم خيارات سياسية، لتوفير المقومات اللازمة لعملية الاستيعاب، والحيلولة دون بروز حالة عالية من عدم الاستقرار والإشكالية السياسية والاجتماعية للاجئين كمجموعة مميزة.

وقد ناقشت الدراسة الخيارات إزاء مستقبل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم من خلالها أخذ رأي اللاجئين أنفسهم حول وضع المخيمات الراهنة، والتطرق لموضوع تطوير وتأهيل المخيمات الفلسطينية، فقد أيد أكثر من الثلثين من لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة إجراء تحسينات وإعادة بناء منازل ومرافق في المخيمات نفسها، والأغلبية الساحقة من اللاجئين أيدت التوسيع والتحسين للمخيمات الفلسطينية.

2. دراسة الباحث ناجح جرار، بعنوان: "**الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية**" (مخيم بلاطة والفارعة) كنموذجين، صدرت هذه الدراسة باللغة الإنجليزية عام 2003م عن مركز شمل، حيث قام الباحث بدراسة ميدانية واسعة لكل من مخيم بلاطة ومخيم الفارعة، تحدث في هذه الدراسة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المخيمين، والأبعاد السياسية لقضية اللاجئين، والتطلعات من قبل أهل المخيم أنفسهم لمستقبلهم وحياتهم في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية،وضرورة تحسين وضع المخيمات.

وحاولت هذه الدراسة الاطلاع على واقع اللاجىء الفلسطيني الاقتصادي والسياسي وذلك من خلال التعرف على هذا الواقع قبل اللجوء وبعده.

وقد عالجت الدراسة، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاجئين الفلسطينين في مخيمات الفارعة وبلاطة في الفترة مابين عام 1950م و1993م، والأحداث التي مرت بها خلال هذه المدة وتأثير الانتفاضة الأولى عليهم، من ناحية اقتصادية واجتماعية والأحداث السياسية التي تلت ذلك.

كما تطرقت الدراسة إلى الأسباب التي جعلت اللاجىء الفلسطيني يتمسك بالعيش في المخيم، بالرغم من تسميته بلاجىء، وذلك بسبب حصوله على المعونة والخدمات(تعليمية

وصحية وخدماتية) المجانية المقدمة من قبل وكالة الغوث الدولية، ومن ثم إلقاء الضوء على الفعاليات والتوجهات السياسية للاجيء لمواجهة تلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالمخيمات الفلسطينية، من خلال مجموعة من المؤشرات التي أخذتها هذه الدراسة بعين الاعتبار: ملكية اللاجيء الفلسطيني قبل هجرة عام 1948م، ومشاركة الأفراد في المقاومة أيضا قبل حدوث النكبة، ملكية السكان اللاجئين في المخيم، والبطالة المرتفعة، والتطرق إلى الوضع السكني، إضافة إلى مناقشة اتجاهات اللاجيء الفلسطيني نحو السلام حول مؤتمر مدريد عام 1991م.

3. دراسة الباحث محمود ميعاري، بعنوان: "**الاندماج الاجتماعي في فلسطين**"، صدرت هذه الدراسة عام2000م، وهي جزء من بحث مشترك بين دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت ومعهد أبحاث السلام والتنمية في جامعة (غوتبورغ) في السويد.

هذه الدراسة تبحث مشكلة الاندماج أو عدم الاندماج في المجتمع الفلسطيني وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بناءً على نتائج مسح ميداني تم إجراؤه في عام 1997م من خلال طرح مجموعة من الأسئلة والإجابة عليها:

أولاً: هل هناك دمج (اجتماعي وثقافي) بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟ وبالتحديد هل هناك دمج بين السكان المحليين واللاجئين بين المسلمين والمسيحين العرب، وكذلك بين السكان المقيمين والعائدين؟.

ثانياً: أيهما أكثر اندماجاً، وأكثراستعداداً للاندماج مع الآخر، الأقلية أم الأغلبية؟ أبناء قطاع غزة أم أبناء الضفة الغربية ؟ اللاجئون أم السكان المحليون؟ المسيحيون أم المسلمون؟ وأخيراً العائدون أم المقيمون؟

ثالثاً:هل يؤيد سكان الضفة الغربية وقطاع عزة الاندماج مع الفلسطينيين داخل إسرائيل؟ وهل يرتبط ذلك بمتغيرات مثل المنطقة والأقدمية والديانة والإقامة؟

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى بعض المظاهر من عدم الاندماج بين عدد من الجماعات الفرعية في دولة فلسطين في(الضفة الغربية وقطاع غزة)، وفقاً لمعـــايير المنطقـــة والأقدميـــة والديانة والإقامة، وتدعم نتائج البحث النظرية القائلة إن استعداد أبناء الأقلية للانـــدماج أوعقـــد علاقات اجتماعية مع أبناء الأغلبية هو أكبر من استعداد أبناء الأغلبية للاندماج مع أبناء الأقلية. فاستعداد أبناء قطاع غزة للاندماج مع أبناء الضفة الغربية أكبر من استعداد أبناء الضفة الغربية للاندماج مع أبناء قطاع غزة، واستعداد اللاجئين للاندماج مع السكان المحليين أكبر من استعداد السكان المحليين للاندماج مع اللاجئين، واستعداد المسيحيين للاندماج مع المسلمين أكبـــر مـــن استعداد المسلمين للاندماج مع المسيحيين، كما أن استعداد العائدين للاندماج مع المقيمين أكبـــر من استعداد المقيمين للاندماج مع العائدين، كما تشير النتائج إلى وجود مسافة اجتماعيـــة بـــين الفلسطينيين في دولة فلسطين والفلسطينيين داخل إسرائيل.

4. دراسة الباحث ناجح جرار، بعنوان: "**اللاجىء الفلسطيني... إلى أيـــن !**"، صـــدرت هـــذه الدراسة عن البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية جامعة النجاح الوطنية عام 1997م، وتطرق في هذه الدراسة إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غـــزة، وذلـــك بهدف التعرف على التوجهات المستقبلية،من خلال التعرف على ثلاثة أبعاد أساسية، هى: البعـــد القانوني والبعد الاقتصادي والبعد السياسي، والحديث عن فكرة الاندماج كحل من حلول مشـــكلة اللاجئين.

وتناقش هذه الدراسة السؤال المطروح "اللاجىء الفلسطيني... إلى أيـــن؟" مـــن خـــلال التعرض لمجموعة من التساؤلات حول جذور قضية اللاجىء، ومدى الرعاية التي وفرهـــا لـــه المجتمع المدني، والوضع المعيشي للاجىء الفلسطيني فـــي المخيمـــات، وتأثرهـــا فـــي البيئـــة المحيطة، وإلى تجربة اللاجىء الفلسطيني السياسية وأثرها على الحل السياسي، وأخيراً الحلـــول المحتملة ومدى واقعية كل منها على ضوء تجربة اللاجىء الاقتصادية والسياسية.

ويطرح في الدراسة ثلاثة حلول واقعية حول وضع اللاجى الفلســـطيني، الحـــل الأول: يتمثل في إبقاء المخيمات مع إجراء عمليات تحسين للأوضاع المعيشية كخطوة للاندماج، حيـــث

أثبتت الوقائع أن (الأونروا) قد فشلت في العملية الاقتصادية التي هدفت إلى مساعدة اللاجيء في إيجاد عمل والاندماج حيث يسكن.

والحل الثاني: يتمثل في تحقيق الاندماج، حيث نبه بأنه يمكن النظر إلى عملية الاندماج، من خلال ثلاثة عوامل رئيسة هى: العامل الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي والسياسي. وبالنسبة للعامل الثقافي والاجتماعي، هنالك شعور لدى اللاجيء أنه مختلف عن المجتمع المحيط، وأن هنالك نظرة دونية تجاهه، أما بالنسبة للعامل الاقتصادي فإن اللاجيء يجب أن يساهم بالمشاركة في الاقتصاد بما يتناسب مع مهارته ويتفق مع ثقافته، بحيث يحصل على مستوى معيشي يشبع متطلباته الاجتماعية والثقافية. أما بالنسبة للاندماج السياسي فإنه من الخطر الكبير التطرق إلى هذا الموضوع لأن له علاقة بالتوطين، وإنهاء لقضية اللاجئين.

5. دراسة الباحث سليم تماري، بعنوان: "**الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين**"، صدرت هذه الدراسة عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية عام 1995م، تطرق الباحث فيها إلى قضية اللاجئين، والإشكاليات التي تمر بها (اجتماعية، اقتصادية، وغيرها)، وشدد على أن قضية اللاجئين تحتاج إلى تفكير عميق من أجل تحقيق البدائل التي يستطيع اللاجئون من خلالها المحافظة على حق العودة، وضرورة التفكير بقضية الدمج للمخيمات من أجل تخفيف حدة الأزمات والصعوبات التي تعاني منها هذه المخيمات.

وقد تعرض في دراسته إلى موضوع الدمج، كحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في كل من الدول التي استضافت اللاجئين، وتوصل إلى أن موضوع الدمج مرفوض من ناحية نظرية، في كل من الأردن وسوريا ولبنان، ولكن من ناحية عملية الدمج موجود في الأردن، على عكس كل من سوريا ولبنان.

وقد بين هذا الباحث في دراسته بأن اللاجيء غير مجبر على أن يعيش في المخيم، ومن تحسنت ظروفه المادية، قام بالبناء على أطراف المخيمات أو هاجر منها، وقد أدى الحراك الاجتماعي إلى وضع جديد تمثل في تحويل المخيمات إلى مراكز وتجمعات للاجئين الفلسطينيين الأكثر فقراً. من ناحية ثانية يؤكد بأن المخيمات مازالت توفر للاجئين الفلسطينيين خدمات

صحية وتعليمية واجتماعية تجعل من المخيم مكان سكن له بعض الأفضلية، بالإضافة إلى العامل السياسي،حيث يرمز المخيم إلى قضايا الحل النهائي.

كما أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية، تجذب اللاجيء للبقاء في المخـــيم، لكنهـــا لا تمنعهم من الخروج، فالخروج ممكن عندما تكون قدرة الفرد الاقتصادية والاجتماعية من القـــوة بحيث يضمن أن يعيش حياة مستقرة خارج المخيم، وهناك من يشتري بيتا في المخـــيم لضـــمان وجود الخدمات فيه، وهنالك من لايستطيع التكيف خارج حدود المخيم فيعود إليه.

وتشدد الدراسة على ضرورة إنشاء وزارة اســـتيعاب لمعالجـــة المشـــاكل الجغرافيـــة والسكانية والاقتصادية للاجئين، كذلك إنشاء لجان قانونية تعالج وضع اللاجيء مستقبلاً وتطالب بحقوقه داخل إسرائيل سواء في حق العودة أو التعويض، والأكثر من ذلك أكد على ضرورة أن يتم تحديد العلاقة مع وكالة الغوث الدولية في الفترة الانتقالية.

6. دراسة الباحث (هارلود أدلمان)، بعنوان: "**اللاجئون الفلســـطينيون والانـــدماج الاقتصـــادي والحلول المؤقتة**"، صدرت هذه الدراسة عن البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية عام 1995م، وأكد الباحث في دراسته أن مشاكل اللاجئين تحتاج إلى حلول دائمة، وأن الحل الحقيقي لمشكلة اللاجئين هو الاندماج الاقتصادي للاجئين في المجتمع.

ويرى (أدلمان) أن هناك ثلاثة أشكال للحلول الدائمة لأوضاع اللاجئـــين: إمـــا إعـــادة اللاجئين إلى موطنهم الأصلي، أو إعادة توطينهم في بلدان ثالثة لها الطاقة والاستعداد لاستيعاب هؤلاء اللاجئين أو توطينهم في نفس البلد، وقد يعني الاندماج كما يشير في بحثه القضاء علـــى الهوية المميزة للاجئين كجماعة،ومن ثم يسمى هذا دمج اجتماعي.

ومن ناحية أخرى يقول بأنه مقابل الحلول الدائمة، هناك ثلاثة أشكال مـــن المســـاعدات المؤقتة المقدمة للاجئين هي: الإغاثة، والتشغيل، والاندماج الاقتصادي. أما الإغاثة فإنها تستلزم التزود بالحصص الغذائية والإسكان والخدمات، وفيما يتعلق بالتشغيل، فإنه المجهود الأكثر تكلفة من خلال تقديم عمل مفيد مادياً للاجئين في مشاريع تعود بالنفع على بلد اللجوء وفـــي الوقـــت

نفسه تحقق درجة من الكرامة للاجيء، بحيث يصبح داعماً لنفسه من خلال العمل. أما الشكل القائم من الحلول المتمثل في الاندماج الاقتصادي، فهو عادة مرتبط بمشاريع التطوير لتمكين اللاجئين من إيجاد أشغال طويلة الأمد بحيث يدعمون أنفسهم بشكل كامل، ومن ثم الاندماج من مختلف النواحي الحياتية، ونوه بأن هذا الحل يتطلب رأس مال أولي، بالرغم من أن القصد منه على المدى البعيد توفير المال، وبالتالي نوع من الحياة الكريمة لأسر هؤلاء اللاجئين.

ويدعم قوله بأنه يجب على وكالة الغوث الدولية أن تقوم بالاستعدادات لإنشاء صندوق إعادة الدمج من أجل تسهيل مشاريع متنوعة كثيرة قدر الأمكان، ومن ضمنها مشاريع إعادة الدمج المباشرة، ومشاريع التطوير الاقتصادي العام، التي تحقق زيادة الطاقة الاستيعابية للدولة، وتسهل عملية الاندماج الاقتصادي، ويؤكد على أهمية تحقيق الدمج الاقتصادي باعتباره المدخل الأساسي لأشكال مختلفة من الدمج منها الاجتماعي والثقافي.

ومعظم الدراسات السابقة تناولت قضية اللاجئين، والإشكاليات التى مرت بها والظروف الملحقة بعملية التهجير، والحلول المقترحة من أجل التخفيف من حدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها ساكنو المخيم، وكانت مراجعتي للدراسات السابقة من حيث المعلومات عن اللاجئين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، والظروف التي آلت إليها المخيمات الفلسطينية، كانت بمثابة دراسات تشخيصية بحتة، وسأحاول في دراستي التركيز على موضوع الدمج لسكان مخيم بلاطة في البيئة الحضرية المجاورة، كدراسة تشخيصية علاجية بحتة من خلال اقتراح الآليات المناسبة لتحقيق الدمج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

11:1 محتويات الدراسة

تّم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول: الفصل الأول تناول موضوع الدراسة ومشكلتها وأهدافها وحدودها والدراسات السابقة.

وخصص الفصل الثاني لمحة تاريخية عن اللجوء عام 1948م، ونشأة المخيمات في الضفة الغربية، ومراحل التأسيس، وأوضاع المهجّرين في المخيمات.

أما الفصل الثالث فقد تناول الحديث عن مخيم بلاطة (مجتمع الدراسة)، لمحة تاريخية ومراحل تأسيسه، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكنية، ومن ثم الحديث عن واقع الفئات المهمشة في مخيم بلاطة.

وتضمن الفصل الرابع مخيم بلاطة والبيئة المجاورة، من خلال الحديث عن النسيج الاجتماعي في المخيم ومن ثم الحديث عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين سكان مخيم بلاطة والبيئة المجاورة، وسلبيات هذه العلاقة وإيجابّياتها على عملية الدمج، في محاولة منا للتعرف على الظروف والمعطيات التي يمكن من خلالها تحقيق الدمج مع البيئة المجاورة.

واستعرضت في الفصل الخامس آليات تحقيق عملية الدمج من نواحٍ عمرانية واقتصادية واجتماعية وثقافية وخدماتية، ومن ثم عرض تجارب دمج مشابهة في كل من الأردن وسوريا، من أجل الاستفادة من تجاربهم.

وأخيراً، تم في الفصل السادس عرض مجموعة من النتائج التي خلصت إليها الدراسة ومجموعة من التوصيات التي تساهم في تحقيق الدمج، وتحقيق نوع من التكاملية بين سكان مخيم بلاطة والبيئة المجاورة، التي تسهم في تحسين أوضاع مخيم بلاطة من أجل تقبل الدمج الطوعي مع البيئة المجاورة.

الفصل الثاني

التهجير وإقامة المخيمات

التهجير وإقامة المخيمات

1:2 التهجير

نشأت مأساة اللاجئين مع إرهاصات نشوء الدولة الصهيونية على أرض فلسطين عام 1948م، ومأساة اللاجئين هي إحدى التجليات المؤلمة لنكبة فلسطين،حيث تشير التقديرات العربية المقدمة للأمم المتحدة أن حوالي(940.000[1]) ألف فلسطيني قد أُرغموا على الهجرة عن ديارهم،والتشرد في فلسطين نفسها، وفي الأقطارالعربية المجاورة،وخصوصا الأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر، وفي أقطار أخرى من العالم.وهؤلاء كانوا يقطنون ما يقارب (531) قرية أزال الإسرائيليون معالمها بعد أن استتب لهم الأمر[2].

واتضح من خلال دراسة "أبو ستة"، أن إسرائيل بدأت غزواً لفلسطين حسب خطة موضوعة عرفت بالخطة "دالت"[3]، التي طبقت في بداية 1948م، عندما كانت فلسطين تحت الحماية البريطانية حتى نهاية الانتداب البريطاني في 1948/5/14م،ووفقاً لما أوردته (الأونروا) فإن اللاجئين المسجلين يقطنون في (59) مخيماً للاجئين[4].

---

(1) أبو ستة، سلمان، "**سجل النكبة**"، مركز العودة الفلسطيني "، لندن، 1984م، ص13.

(2) أبو ستة، سلمان، **مشكلة اللاجئين أساس القضية الفلسطينية**، مداخلة حول موضوع اللاجئين قدمت في ندوة خاصة، عقدت في مقر الهيئة العامة للاستعلامات بتاريخ 2000/8/28م.

(3)خطة دالت: خطة استراتجية وضعتها الهاجاناه، كانت تقضي بحسم الصراع مع الفلسطينين، ومن ثم الإنتقال مباشرة لإدارة حرب تقليدية بعد تدخل الجيوش العربية المتوقع في 15أيار 1984م. فكان المعنى الحقيقي والعملي للخطة دالت هو تفريغ القرى العربية من سكانها وتدميرها.ويذكر "بني موريس" بعض نصوص الخطه ومنها: " ضرورة احتلال قرى ومدن عربية والاحتفاظ بها ومسحها عن وجه الارض "، وعن القرى العربية التي تم نعتها بالمعادية توضح الخطة كيفية التعامل معها: " يجب هدمها وتدميرها نهائياً، بواسطة إشعال النار فيها، ونسفها، وزرعها بالألغام، وبخاصه المدن والقرى التي يكون بإستطاعتنا الإحتفاظ بها بشكل دائم ". كانت " الخطة " تنطوي على طرد السكان العرب، وترحيلهم، ووفرت الخطة غطاءً رسمياً مقنعاً لقادة وحدات الهاغاناه، وكان باستطاعتهم الاعتماد عليها والاسترشاد بنصوصها عند كل عملية يقومون بها وانطلاقاً مما تقدم، كيف اليهود خططهم لبناء دولتهم بالقتل والإرهاب والذعر وصولاً إلى الترانسفير – التهجير – فكانت المذبحه بمثابة الشريك الكامل الثابت لهم في جميع الحروب، دليلهم في ذلك:" إن لم يبن البيت بالسيف فباطلاً يتعب البناءون ". بني موريس، **طرد الفلسطينيون وولادة مشكلة اللاجئين**، وثيقة اسرائيلية، دار الجليل، 1992م،ص87.

(4) راجع **ملحق** رقم (4)، **حول أعداد اللاجئين في مخيماتهم حسب إحصائية وكالة الغوث الدولية 2005 م.**

2:2 أسباب التهجير

لقد كانت عملية التحطيم والتهجيرالتي تعرض لها الشعب الفلسطيني خلال نكبته كاملةً، فهي لم تكن عملية تهجير واقتلاع فحسب، بل كانت عملية تحطيم للمقومات اللازمة لقيام واستمرار مجتمعٍ معين. فالشعب الفلسطيني فقد خلال النكبة أرضه وممتلكاته. وعاش الفلسطينيون المهجرون، وبخاصة سكان المخيمات، محرومين من الأساس المادي، الذي يشكل إنسانية الإنسان[1].

ويرى (بني موريس) بأن المقولة الإسرائيلية، التي ترى بأن الفلسطينيين هاجروا بمحض إرادتهم أو بطلب من الدول العربية مقولة غير واقعية، ويؤكد (بني موريس) أن (70%) من الفلسطينين إنما هاجروا فراراً من القمع والإرهاب الإسرائيلي، بل إن بعضهم اقتيد إلى الحافلات والشاحنات تحت تهديد السلاح[2].

ونستطيع أن نلخص الأسباب التي دفعت الفلسطينيين إلى التهجير في الآتي:

1. الحرب النفسية التي اتبعتها الحركة الصهيونية: والمقصود منها تقويض ثقة السكان بأنفسهم وقياداتهم وتحطيم معنوياتهم بشكل عام [3].

2. ممارسات العصابات الصهيونية، وما صاحب ذلك من تمييز عنصري وقمع إرهابي تمثل في ارتكاب العديد من المجازر والمذابح بحق المواطنين العزل، ومن أشهر هذه المذابح، مذبحة دير ياسين، اللد، والدوايمة وغيرها من القرى الفلسطينية.

3. الوضع الذي كانت تعاني منه الزعامة الفلسطينية المنقسمة على ذاتها، والتي لم تكن لديها القدرة على التعامل مع الموضوع بصورة أفضل.

---

(1)الدجاني،أحمد صدقي،علي الدين هلال، سيد ياسين (إشراف): "**الفلسطينيون في الوطن العربي**"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م، ص 143.

(2) بني موريس، **طرد الفلسطينين وولاة مشكلة اللاجئين**، وثيقة إسرائيلية، ص 27.

(3) حق العودة، **حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين**، بديل، ط2، 2000م، ص23.

4. طبيعة الأسلحة والأدوات الحربية المتوفره لدى قوات الاحتلال، والتي لم تكن متوفرة بحوزة الفلسطينيين للدفاع عن أنفسهم وأرضهم وممتلكاتهم.

5. الإخفاق العربي وعدم تقديم الدعم والمساندة، جعل العديد من الفلسطينيين يقدمون على الهجرة رغماً عنهم.

وهكذا نرى أن الفلسطينيين لم يفرطوا ببلادهم كما يدعي البعض، بل بذلوا كل ما لديهم من جهد للمحافظة على بلادهم، ولكن اليهود خططوا فأحسنوا التخطيط،وأحسنوا التنفيذ،واستطاعوا اقتلاع الفلسطينيين وتهجيرهم [1].

وبهذا التهجير القسري، فإن الأهداف الصهيونية المرسومة قد تحققت وبفاعلية كبيرة بإقامة دولة اسرائيل، التي كانت بمثابة النكبة متمثلة بعدة مستويات، أهمها فقدان الأرض من قبل غالبية السكان، وتحطيم المجتمع الفلسطيني في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، وما تبعها من عملية ضخمة لشتات فلسطيني لم يسبق له مثيل.

3:2 أعداد اللاجئين

في الوقت الذي قدرت فيه الأمم المتحدة عدد الفلسطينيين الذين طردوا عام 1948م بحوالي (750.000) ألف لاجيء، وانتقالهم وتشتتهم في العديد من الدول العربية والأجنبية إلى جانب التقديرات الأخرى التي قدرت عدد اللاجئين المهجرين[2]، وفي الحقيقة لم يكن هناك إحصاء دقيق لعدد اللاجئين المهجرين، فهناك نقص وخلل واضح في المرجع المختص بتعداد الفلسطينيين، فالمراجع والمصادر مختلفة ومتنوعة، بالإضافة لعدم وجود إحصائيات دورية منتظمة. فالأرقام التي ترد لعدد اللاجئين "تقريبية وتقديرية"، توردها جهات معينة مثل وكالة الغوث الدولية، أو مركز الإحصاء الفلسطيني، وتقارير رسمية صادرة عن دول أو كتب مختصة لدارسين أو باحثين.

---

(1) بني موريس، **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**، وثيقة إسرائيلية، ص27.

(2) راجع **ملحق** رقم (5)، **حول أعداد اللاجئين كما قدرتها المصادر الرسمية، وحسب الباحثين والدارسين.**

وتشير التقديرات اليوم أن عدد اللاجئين تجاوز خمسة ملايين لاجيء فلسطيني يعيشون في الشتات وفي الأراضي الفلسطينية[1].

4:2 توزيع اللاجئين

لقد عمد اللاجئون الفلسطينيون خلال موجات التهجيرالرئيسة في العام 1948 م إلى البقاء أقرب ما يمكن إلى قراهم ومدنهم الأصلية، أملا منهم في العودة القريبة إليها. فلجأ الكثير من فلسطينيي المنطقة الجنوبية إلى قضاء غزة ومناطق فلسطين الوسطى، وحوالي 65 % منهم وجدوا في المنطقة الفلسطينية غير الخاضعة للقوات الإسرائيلية (التي أصبحت تسمى الضفة الغربية وقطاع غزة واللتان تشكلان معا حوالي 22 % من مساحة فلسطين التاريخية)، لهذا فقد قفز عدد السكان في مناطق الضفة الغربية من (460.000) إلى (740.000) نسمة. بينما توجه سكان المناطق الشمالية إلى كل من لبنان وسوريا والأردن[2].

وفي الوقت نفسه، فقد كان تأثير اللجوء على "قطاع غزة" الخاضع للسيطرة المصرية منذ 1948م أكثر درامية وحدة، إذ أن أعداد السكان في "القطاع" لم ترتفع من (70.000) إلى (270.000) فحسب، بل إن خطوط الهدنة كانت قد قطعت أوصال السكان والطرق التجارية والعادية فيها. ولجأ بقية اللاجئين (نحو 35 %) إلى الدول العربية المجاورة، وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان. بالإضافة إلى عدد غير معروف من السكان الفلسطينيين الذين كانوا خارج فلسطين في العام 1948م (كالعمال والطلبة والتجار والمتنزهين)،الذين لم يتمكنوا من العودة إلى قراهم ومدنهم في العام 1948م[3].

---

(1) أبوستة، سلمان، **نكبة فلسطين – مواطن الفلسطينيين التي احتلها الغزو الصهيوني وطرد أهلها عام 1948م**، 2000م، مجلة العربي، ع 498، ص71.

(2) أبو سته، سلمان، **سجل النكبة 1948م**، ص12.

(3)المصدر السابق، ص12.

5:2 اللاجئون في المخيمات

يصل المجموع الكلي للاجئين المسجلين في المخيمات الفلسطينية، حسب وكالة الغوث الدولية حتى آذار 2006م إلى (4.349.946) نسمة[1].

وقد تأسست غالبية المخيمات الفلسطينية بين أعوام (1948– 1950م) ويوجد اليوم (59) مخيماً معترفاً به من قبل وكالة الغوث الدولية[2]، تمتد في المناطق الفلسطينية المحتلة والأردن وسوريا ولبنان، وقد قامت وكالة الغوث باستئجار قطع من الأراضي التي تبعت عادة إلى حكومات الدول المضيفة من أجل إقامة المخيمات عليها.

واعترافاً بمسؤوليتها المباشرة عن تهجير هذا الكم الهائل من الفلسطينيين، قامت الأمم المتحدة باستحداث هيئة دولية خاصة، لتوفير الحماية والمساعدة لهؤلاء اللاجئين هي "لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين"، في كانون الأول عام 1948م، بناءً على القرار194[3]. وبعد عام تم تأسيس "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين"،وتم تسجيل اللاجئين في المناطق الخمس التي تعمل فيها هذه الوكالة،وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسوريا، ولبنان.

وقد تسلمت وكالة الغوث الدولية (UNRWA)، مهامها على الأرض بعد عملية إغاثة قامت بها منظمات سابقة، وعلى رأس هذه المنظمات، اللجنة الدولية للصليب الأحمر(ICRS)، ورابطة جمعيات الصليب الأحمر (LACS)، ولجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمات (الكويكرز)، (AFSC)، هذا بالإضافة إلى المنظمات الدينية والخيرية والإنسانية التي ساعدت في جلب

---

(1) وكالة الغوث الدولية، **قسم الإعلام**، القدس، 2006م.

(2) راجع **ملحق** رقم (6)، **المخيمات الفلسطينية في الشتات**.

(3) القرار 194، ينص قرار رقم 194 بتاريخ 1948/12/11م على إنشاء لجنة توفيق تابعة للامم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الاوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل. وفيما يلي نص القرار: " إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع،بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل. تاكنبرغ، لكس، **وضع اللاجئين الفلسطينيون في القانون الدولي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت،2003م، ص454.

الإغاثة للاجئين الفلسطينيين،التي أسهمت بالعون المادي والمعنوي لرفع حالات الجوع والمرض بين اللاجئين الفلسطينيين[1].

وقد تسلمت الوكالة من الهيئات الخيرية المخيمات التي سكن فيها أعداد كبيرة من اللاجئين بدون تنظيم وإشراف، وعملت الوكالة على تنظيم هذه المخيمات،كما هو الحال في مخيم بلاطة، فعينت مشرفين لها، وعلى رأسهم مدير ومساعد مدير لكل مخيم،ووظفت عمال نظافة، وأمنت الخدمات الإنسانية والضرورية الأولية، وأقامت خزانات مياه حديدية كبيرة، وكانت تملؤها بالمياه بواسطة الصهاريج، (ولم يكن في المخيمات شبكات مياه داخلية تابعة للبلديات المجاورة كما هو الحال اليوم)، ثم أقامت دورات مياه في الشوارع العامة، (مراحيض عامة للرجال وأخرى للنساء) [2]، كما أقامت خياماً كبيرة للمدارس، حيث كان الطلاب يجلسون على الأرض، وخيمة للعيادة والمسجد ومكتب لمدير المخيم، وشوارع المخيم في هذه الفترة كانت غير معبدة، وكذلك الطرق والممرات ما بين الخيام، ويزداد الوضع سوءاً في أيام الشتاء حيث الوحل والطين.

وبعد نشأة المخيمات، كانت البيوت في البداية خياماً، تعيش فيها مختلف العائلات المهجرة، حيث كان يطلق على الخيام الكبيرة اسم (زعموط) [3] استُعيض عنها بعد ذلك في نهاية عام 1956م بوحدات سكنية مبنية من الإسمنت وألواح (الزينكو)، وقد أُقيمت المخيمات كمخيم بلاطة نموذجاً في ضواحي المدن وكأنها جزء منها.

وقسِّم المخيم إلى أحياء تضم وحدات سكنية متراصة، بجانب بعضها البعض،ولا يفصل الساكن عن جاره سوى متر أو أقل، ويفصل الأحياء عن بعضها البعض شوارع ترابية، توحل في الشتاء، وتصبح مجاري للمياه الآسنة في الصيف. ولا يتعدى عدد الغرف في الوحدات

---

(1) عبد ربه، صلاح، **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين**، دراسة تاريخية، (رسالة رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بيرزيت، 2004م، ص28.

(2)المصدر السابق، ص48.

(3) عائشة قنديل: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/2/22م.

السكنية غرفتين أو ثلاثاً، تضم الغرفة ما بين(5 ــ 7)أشخاص ويسبب هذا الازدحام مشاكل صحية واجتماعية، ويؤدي إلى فساد الأخلاق، وافتقاد التنشئة[1].

وجدير بالذكر،أن اللاجئين واجهوا عام 1948م، ظروفاً بالغة القسوة،فقد افتقروا لوسائل الرزق والمعيشة، واضطر بعضهم للمكوث في المساجد والأماكن العامة، بينما وجد مئات الآلاف منهم أنفسهم بلا طعام أو مأوى،فضربوا الخيام تحت الأشجار،وسكنوا المغاور في الجبال في أحسن الأحوال[2].

واستمرت هذه الحالة من البؤس سنوات كثيرة، عاني اللاجئون من ضنك العيش وقلة موارد الرزق، حيث اشتغل العديد من اللاجئين لدى السكان المحليين،من أجل تأمين لقمة العيش لأسرته في مجالات البناء وغيرها، وقدمت العديد من الاحتجاجات من قبل اللاجئين لدى مكاتب الوكالة بسبب سوء الحال وقلة المصادر[3].

وتعود ظاهرة بقاء عدد كبير من اللاجئين في المخيمات لأكثر من خمسة عقود إلى جملة من الأسباب، منها[4]:

- دور العائلة في دعم البنى الاجتماعية في المخيم.
- فقدان المصادر والموارد التي تؤمن إيجاد أماكن بديلة خارج حدود المخيم.
- القيود القانونية والاجتماعية والسياسية المفروضة على اللاجئين في كثير من مناطق الشتات.
- المخيم هو رمز الطبيعة المؤقتة للمنفى ورمز حق العودة إلى الديار.

---

(1) أنور، محمود، **المخيمات الفلسطينية والتاريخ، مجلة رؤية**، ع25، 2003م، ص6.

(2)المصدر السابق،ص6.

(3) **ملف اللجنة الفرعية لشؤون النازحين**، مدينة نابلس، 101/4/17-1948-1949م.

(4) **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون**، بديل عام 2002-2003 م، ص41.

ومع مرور الوقت اكتسب المخيم معنى مكانياً وثقافياً واجتماعياً ونضـــالياً وهـــو يمثـــل الإطار العام للعلاقات الاجتماعية لعدد كبير من الفلسطينيين الموجودين في المخيمات[1].

6:2 المخيمات في الضفة الغربية

لقد شهدت الضفة الغربية لجوءاً كبيرا من المهجرين إبان النكبة عام 1948م بما يزيـــد عن (360.000) لاجيء فلسطيني [2]، الغالبية العظمى قدموا من اللد والرملـــة ويافـــا والقـــرى المحيطة بهذه المدن، وبالتالي وجدت المخيمات لإيوائهم.

ويبلغ عدد المخيمات في الضفة الغربية (25) مخيماً [3] بين مخيمـــات رســـمية وغيـــر رسمية، ويعيش اللاجئون في الضفة الغربية في (19) مخيماً رسمياً على مـــا مســـاحته(6448) دونماً موزعة هذه المخيمات في جنوب ووسط وشمال الضفة الغربية ويتركز(52%) من سكانها في مخيمات شمال الضفة الغربية في محافظات نابلس وجنين وطولكرم، ويقع معظمها بـــالقرب من مراكز المدن الرئيسة أو في حدودها، باستثناء مخيمي الفارعة ودير عمار[4]. ويعتبر مخـــيم بلاطة (مجتمع الدراسة) أكبر مخيمات الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فيعيش اللاجئون فـــي (8) مخيمات[5].

وهذه المخيمات اعتبرت تجمعات صغيرة لم يهتم بها أحد، وأنشئت هـــذه التجمعـــات أو المخيمات بعد النكبة في عامي (1948م و1949م)، باستثناء مخيم سلواد الـــذي أنشـــيء عـــام 1970م.

---

(1) الخليلي، غازي، **المرأة الفلسطينية والثورة، دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية**، مركز الأبحـــاث، م.ت.ف، بيـــروت، 1977م، ص83.

(2) الصايغ، روز ماري، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**، مؤسســـة الأبحـــاث العربيـــة، ط2، 1983م، ص123.

(3) راجع **ملحق** رقم **(8)**، **المخيمات في الضفة الغربيةحسب وكالة الغوث.**

(4) راجع **ملحق** رقم (9)، **المخيمات في الضفة الغربية حسب الإحصاء المركزي الفلسطيني.**

(5)**راجع ملحق** رقم **(10)**، **المخيمات في قطاع غزة.**

وقد ظهر المخيم الفلسطيني كشكل مجتمعي جديد، يحوي جموع اللاجئين المهجرين عام 1948م كنتيجة لعملية التشتت الكبيرة، يختلف بكل معاييره عن القرية والمدينة، فالمخيم عبارة عن تجمع فرض وجوده على البيئة المجاورة، لايتميز بأية ميزة جغرافية في موضعه، ولا في تصنيفاته العمرانية والسكانية، وبهذا المعنى فالمخيم هو الوحدة الجغرافية والاجتماعية، أو الوسط الاجتماعي الفلسطيني المحدث الذي تشكل بعد العام 1948م، أي بعد وجود اللاجئين فيه[1]، ومع مرور الوقت مرت المخيمات بمراحل تطورت خلالها، ويمكننا التعرف على هذه المراحل.

7:2 مراحل تطور المخيمات الفلسطينية

تنقسم مراحل تطور المخيمات إلى أربع مراحل هي:

(1) المرحلة الأولى: نصب الخيام (1948– 1955 م).

(2) المرحلة الثانية: بيوت الوكالة (1955– 1975 م).

(3) المرحلة الثالثة: التوسع الأفقي والإضافة (1975– 1995 م).

(4) المرحلة الرابعة: التوسع العمودي (1995– 2006 م).

1:7:2 مرحلة الخيام

امتدت هذه المرحلة من عام 1948م إلى عام 1955م، حيث قامت جمعيات الإغاثة العاملة في فلسطين بتزويد اللاجئين في أماكن لجوئهم بخيام متواضعة، وكانت أكثرها من نوع مثل خيمة (الجرس) للعائلة الصغيرة، وخيمة (البروميد) للعائلة الكبيرة،التي يتراوح عدد أفرادها من (6–9) أفراد.

(1) شحادة، يوسف، **الواقع الفلسطيني والحركة النقابية، مركز الأبحاث الفلسطينية**، بيروت، 1978م، ص17.

2:7:2 مرحلة بيوت الوكالة [1]

تعود جذور هذه المرحلة إلى عام 1952 م، حيث شرعت وكالة الغوث بتنفيذ برامج بناء المأوى للاجئين من خلال بناء الأكواخ التي عرفت بعد ذلك ببيوت وغرف الوكالة،لما تتميز به من ضيق الغرف وصغرها، هذا الأمر أدى إلى تكدس العائلات وقربها من بعضها البعض، مما أثر على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والنفسية للأفراد، وإلى ازدياد حدة المشاكل بين الأفراد في داخل العائلة وخارجها.

3:7:2 مرحلة التوسع الأفقي والإضافة

وقد بدأت هذه المرحلة في منتصف السبعينيات، واتسمت بتوسيع الوحدة السكنية عبر إضافة غرف أو مرافق صحية للوحدة السكنية، وكانت هذه التوسعة نتيجة طبيعية للزيادة والنمو الحاصل في الأسرة، وببناء الأسوار لتحديد خطوط الملكية، وزيادة خصوصية المساكن، والتوسع على حساب الطرق والفراغات والطرقات الفاصلة بين البيوت.

4:7:2 مرحلة التوسع العمودي

بعد نفاذ المساحة المخصصة للبناء،ومع ازدياد أعداد السكن أصبح من الصعب على الأزواج الشابة أن تجد لها مكاناً، وكان التوجه نحو التوسع العمودي فوق أسطح المنازل، ولم تسمح في هذه المرحلة الوكالة بالبناء لأكثر من طابقين [2].

8:2 أوضاع اللاجئين في المخيمات

تشتت الفلسطينيون في العديد من المخيمات وغيرها من التجمعات السكنية،حيث وجدوا أنفسهم في تجمعات مبعثرة، وقد واجهتهم تحديات وصعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة تركت انعكاساتها وآثارها السلبية على حياة الفلسطينيين الخاصة والعامة، ويمكن التعرف على أوضاع اللاجئين من خلال الآتي:

---

(1) أبو تمام، معتصم، **العوامل المؤثرة على الملامح التخطيطية والعمرانية في مخيمات محافظة طولكرم**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، 2003م، ص133.

(2) أبو تمام، معتصم، **العوامل المؤثرة على الملامح التخطيطية والعمرانية في مخيمات محافظة طولكرم**، ص133.

1:8:2 الأوضاع الاقتصادية

أدت النكبة في بداياتها إلى فقدان الأرض كنتيجة أولى، ومن ثم تحول الفلاحون إلى لاجئين خسروا مهاراتهم كمزارعين أو فلاحين، ولم يندمجوا في البيئة المجاورة،ولم يكتسبوا أية مهارات مهنية غير زراعية بعد فقدانهم لممتلكاتهم، مما أدى إلى تحولهم إلى طبقة عاملة، وفقد العديد من المهجرين وسيلة الإنتاج التي كان يتم الاعتماد عليها في سبيل توفير العيش الكريم، وتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع أفراد الأسرة بدءاً من سكان المدن، فمنهم المعلم والمدير والموظف، وكذلك سكان القرى فمنهم المزارع الذي يقوم بزراعة الأرض التي يملكها أو يستأجرها،ومنهم من يبيع المحاصيل الزراعية،انتهاءً بسكان الصحراء من البدو الذين يعتمدون على الرعي في البراري، وعملية الترحال من مكان لآخر[1].

وبين ليلة وضحاها، أصبح جميعهم عاطلين عن العمل، لا يملكون قوت يومهم إلا القليل منهم ممن أحضر معه من المال الذي يملكه، وتقول الحاجة زهدية التي تعيش في مخيم بلاطة: "لقد أحضرت والدتي معها كل المال الذي نملكه، حتى نستطيع تدبير أمورنا، وحتى لانموت من الجوع، حيث خرج الناس تاركين وراءهم كل شيء يملكونه على أمل الرجوع والخوف من الموت، بسبب عمليات القتل التي تعرض لها أهالي فلسطين المهجرون"[2].

وهكذا، وضعوا في موقف لا يحسدون عليه، فعمل من يملك شهادة ويعرف القراءه والكتابه في وكالة الغوث، ومنهم من حاول العمل في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في مجال الزراعة والعديد منهم بقي دون عمل، يعيش في وضع اقتصادي صعب واضطر العديد منهم للعيش بغرفة واحدة والبقاء طويلا في مستوى معين من الفقر، مما خلق بطالة عالية بين صفوف المهجرين، معتمداً على ما تقدمه الوكالة من خدمات[3].

---

(1) حمام، أنور، **الأوضاع الاجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية**،مركز شمل، رام الله، 1998م، ص 23.

(2) زهدية المغربي: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/1/31م.

(3) **ملف اللجنة العامة للعناية بشؤون النازحين وقضائها** (نابلس) رقم 1948/130/4/17 م.

كل ذلك وغيره أدى إلى تدمير الأساس الاقتصادي والمادي، الذي كانت تعتمد عليه العائلة قبل هجرتها، بفقدانها وسائل الإنتاج والتحول إلى لاجئين، مما أفقدهم التقدير والمكانة الاجتماعية، التي ارتبطت بشكل مباشر بالملكية ووسائل الإنتاج، وبالتالي التأثير السلبي على بنية العلاقات الاجتماعية في ظل فقدان كل شيء.

وقد قدرعدد اللاجئين في مدينة نابلس وقضائها والنازحين إليها من يافا وقضائها (20) ألف لاجيء، ومن حيفا (6) آلاف لاجيء، و(2000) لاجيء من بيسان، و (1000) لاجيء من جهات متفرقة[1]، وهذا مؤشر على تنوع البيئة التي حضر منها كل لاجيء، بما تحمله من عادات وتقاليد خاصة بها.

ويفهم من ملفات اللجنة العامة للعناية بشؤون النازحين، مدى معاناة اللاجئين في ظل صعوبات كبيرة من بينها: عدم توفر لقمة العيش للمواطنين، حيث قامت الوكالة بتوزيع الملابس والأغذية، إلا أن الكميات التي وزعت كانت قليلة ودون المستوى، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقراء من اللاجئين، وحالة البؤس والشقاء خصوصاً في منطقة نابلس[2].

ويظهر الأرشيف الخاص بالنازحين، رسائل المناشدة من قبل اللاجئين إلى بلدية نابلس حول وضعهم العام، وحالة اليأس التي شهدها اللاجئون، من فقدانهم لوسيلة الإنتاج التي توفر لهم مصدر الرزق والحياة الكريمة بكافة الاحتياجات الأساسية[3].

كل ذلك يؤثر على الحياة اليومية للاجيء الفلسطيني، وعلى مستقبل أبنائهم ومستوى معيشتهم في المخيمات، في ظل ظروف مأساوية وحياتية،محرومين من الحد الأدنى من الحياة الكريمة في ظل فقدان الخصوصية الشخصية التي يرغب بها كل إنسان[4].

---

(1) صبري، بهجت، **اللجنة العامة للعناية بشؤون النازحين العرب في فلسطين**، ط1.1991 م، ص17.

(2) **ملف اللجنة العامة للعناية بشؤون النازحين** (نابلس وقضائها)، رقم 46/4/17/، 1949/9/19م.

(3) **ملف اللجنة العليا للعناية بشؤون النازحين** (نابلس)، رقم 101/4/17، 1948-1949م.

(4) جرار، ناجح، **أين القانون الدولي من اللاجيء...واللاجيءالفلسطيني**، 1995 م، ص4.

والناظر اليوم يرى أن الغالبية العظمى من سكان المخيمات في الضفة الغربية ومنها مخيم بلاطة، هم عمال ومهنيون في مجال البناء والصناعة والخدمات، أو موظفون في القطاع الخاص والعام، وتعمل أقلية ضئيلة منهم في الزراعة، ويستوعب قطاع الخدمات والمهن المحلية(14%) منهم، في حين توجهت نسبة عالية تصل إلى(70%) من القوة العاملة للعمل داخل إسرائيل، إلا أن الإغلاق بعد عام 2000م حرم هذه الفئة من مصدر رزقها الرئيس،حيث زادت معدلات الفقر المرتفعة في أوساطهم بسبب الإغلاق واعتمادهم على سوق العمل الإسرائيلية، وفي مخيمات الضفة الغربية نجد أن(60%) من القوة العاملة فقدت عملها بعد أيلول عام 2000م.

وبفعل سياسة الاقتحامات والحواجز ومنع دخول الفلسطينيين إلى داخل الأراضي الإسرائيلية أصبحوا عاطلين عن العمل، ووصلت البطالة إلى معدل يزيد عن(70%) في العام 2006م. كما أن حالات العسر الشديد في ازدياد كبير بين أوساط اللاجئين المسجلين في المخيمات، وازدادت بدرجة كبيرة في ظل الأوضاع التي تعيشها المخيمات حالياً [1].

كما تعاني المخيمات الفلسطينية، من وضع اقتصادي سيء وضائقة مادية خانقة مع تراجع الوضع السياسي، خاصة أن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في أغلب الأحيان مجتمع يعيش على النمط الاستهلاكي فاقد لعناصر الإنتاج، فهو مجتمع تعتمد قواه البشرية على سوق العمل الإسرائيلية، فهو متذبذب حسب الإغلاقات التي تتعرض لها المناطق الفلسطينية والقوى العاملة فيها.

كما أن المقومات الاقتصادية للمخيمات الفلسطينية ضعيفة ومنها مخيم بلاطة، وأغلب أفرادها يعيشون تحت خط الفقر، وحول معدلات الفقر نسبة إلى مكان السكن، أشارت دراسة قامت بها مؤسسة الشرق الأدنى للاستشارات لعام 2006م أن (79%) من سكان المخيمات يعيشون تحت الفقر، مقابل (66%) في كل من المدينة والقرية[2].

---

(1) المغربي، عبد الرحمن، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية**، تقرير مقدم إلى الدول الداعمة للأنروا، تقرير غير منشور، 2004م، ص6.

(2) **صحيفة القدس**، 2006/11/14م، ع 13377، ص24.

كذلك أدت الظروف الاقتصادية المتدهورة في المخيمات الفلسطينية إلى ارتفاع نسبة البطالة، حيث وصل المعدل إلى(67%) عام 2004 وغير النشطين اقتصادياً (67.4%)[1] وارتفعت في العام 2006م لتصل إلى (70%)، فالوضع الاقتصادي السيء هو السمة الأساسية لسكان المخيم، في ظل حصار مستمر وخلخلة الاقتصاد الفلسطيني.

2:8:2 الأوضاع الاجتماعية

كانت المخيمات في بداياتها عبارة عن تجمع تراكمي لا يشكل جسما اجتماعيا متماسكاً، وليس مجتمعا له مكونات ومقومات المجتمعات الإنسانية المعروفة، وقد فرض هذا المجتمع فرضا على أفراده دون أن يكون لهم حرية حق الاختيار، ولم يكن المكان مهيأ لتلبية احتياجات اجتماعية أو إنسانية، ولا تصلح لممارسة أي جهد إنساني، ولا هو بالمكان الذي يهيئ الفرصة لنشاط زراعي أوصناعي إلا في أضيق الحدود.

ولم يكن المكان في معظم الحالات يهيء حتى فرصة الاتصال الطبيعي بمراكز الحياة التي تقع بالقرب منه، ويكاد يخلق إحساسا لدى من يحتويه بأنه مهمل لا يجذب إليه أحدا ولا يمكن أيضا أن ينجذب إليه أحد بالرغم من الجهود التي بذلت ليكون مكانا مقبولاً. كما أن المخيم لم يكسب سكانه أهلية أوامتيازاً بل إن الحياة فيه تذكرهم كل يوم بما فقدوه، ونظراً لأنه لا تتاح لهم أية فرصة للنمو والتطوير والسير إلى هدف مستقبلي، فإنهم يجدون أنفسهم يدورون في حلقة مفرغة لا فكاك منها.

وهكذا نجدهم يدفعون بقوة نحو الإحباط "Frustration" حيث يتنازعهم الضياع والعدم والانسحاق، فالشاب الذي يملك الطاقة الإنسانية للعمل لا يجد أدنى فرصة للعمل داخل المخيم، وينظر إلى المحيطين به، حيث فرص الحياة ضعيفة من حوله لا تهيء له كل فرص العمل، كل هذا يدفع به إلى التفكير في الحصول على موارد الحياة المعيشية حتى لا يفقد الحاضر الذي يعيشه بكل ما يعنيه من تطوير وتلقائية وانطلاق[2].

---

(1) رباح، رمزي، **المؤتمر الفلسطيني حول الدستور ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة**، برنامج التنمية، جامعة بيرزيت، 2003م، ص154.

(2) Nadia, dabbagh, **parsuicide in arab socity of the west bank**. 2000,p.98.

وأضف إلى ذلك صعوبة التكيف مع بيئة المخيم وظروفها، مما دفع البعض إلى الخروج من المخيم والسفر ومغادرة البلاد، ومنهم من اضطر للبقاء لأنه لا حول له ولا قوة، كما تعرض اللاجئون إلى التمييز من قبل أهل المدينة المجاورة والقرية، ولم يتم تقديم يد العون والمساعدة لهم باعتبارهم هربوا وتخلوا عن بلادهم بسبب حالة الفقر السائدة[1].

وألقت الأوضاع الاجتماعية السيئة بظلالها على السكان، فانهارت المنظومة العائلية، وتشتت في كل بقعة من بقاع الأرض، وتبدلت الطبقات الاجتماعية وأصبحت كلها على نفس المستوى من البؤس والشقاء، وازدادت المشاكل بين الأفراد سواء في العائلة الواحدة أو بين العائلات الأخرى، وفقدت بعض المعايير والقيم التي التزمت بها زمنا طويلا أمام حركة اللجوء الذي أصبحت تعاني منه[2].

وقد برزت العديد من الظواهر الاجتماعية في المخيم: الزواج المبكر، تتفشي عمالة الأطفال بشكل مقلق داخل المخيمات ومنها مخيم بلاطة، والفقر، والانفلات الأمني، وتفشي ظواهر السرقة، والتسرب، ومظاهرالإحباط لدى الشباب، والضغط النفسي عند النساء وخصوصاً ما يتعرضن له من عنف أسري بمختلف أشكاله[3].

3:8:2 الأوضاع الصحية

تخضع خدمات الصحة المقدمة من قبل وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين إلى منظمة الصحة العالمية، وهذه الخدمات في مجملها بسيطة جداً، وتكاد لاتشمل سوى جزء بسيط من الحاجات الأساسية للاجئين، بالرغم من هذه الخدمة المقدمة والتي تتسم بالتقشف والبساطة، فقد كانت على الدوام عرضة للتقلص عاماً بعد عام.

وعلى أية حال، فإن سياسة الوكالة الصحية كما تقول في نشراتها تقوم على توفير الخدمات الصحية الضرورية للاجئين المستحقين المسجلين في سجلاتها الرسمية،وهذه السياسة

---

(1) ماهر أبو مسلم، من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/1/31 م.

(2) حمام، أنور، **الأوضاع الاجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية**، ص33.

(3) **ملفات جمعية الدفاع عن الأسرة**، ملف رقم 220، 2005م.

مستقاة من سياسة الأمم المتحدة في هذا الشأن، وتصورات منظمة الصحة العالمية، والهدف الأساسي لبرنامج الصحة التابع للوكالة هو الوقاية والارتقاء بالأوضاع الصحية للاجئين، بما يتناسب مع حاجاتهم الضرورية في هذا الميدان[1].

ويشمل برنامج الصحة المقدم من قبل وكالة الغوث الدولية من الناحية التنظيمية أربعة أقسام رئسية،هي: خدمات الرعاية الطبية، ومكافحة الأمراض ومراقبتها، وصحة الأسرة، وخدمات البيئة الصحية.

وبالتالي، فإن عدم توفر الأدوية في عيادات المخيمات التابعة لوكالة الغوث لأوقات طويلة ونقص أدوية محددة كأدوية الروماتيزم والسكري والضغط وزيادة عدد المراجعين للأطباء من المرضى، والتي تفوق أعدادهم (200) حالة لكل طبيب، وإغلاق العيادات أبوابها مبكرا (عند الثانية والنصف ظهرًا) بالإضافة إلى عدم وجود أطباء مختصين، كل ذلك أدى إلى تدهور الأوضاع الصحية في المخيمات، وانتشار الأمراض المزمنة التي بلغت نسبتها(42%)كما بلغت حالات سوء التغذية الحادة والمزمنة بين الأطفال إلى (22%) من أطفال مخيمات الضفة الغربية، وبالنسبة للنساء فقد ارتفعت حالات الإجهاض إلى (32%) من الحوامل[2]، كما انخفضت نسبة التطعيم ضد الأمراض إلى(35%) أما نسبة وفيات حديثي الولادة فوصلت إلى (20%[3])، وافتقار صيدليات الوكالة إلى أصناف الأدوية المختلفة.

وتبدو صورة الوضع الصحي في المخيمات من خلال تقريرالمفوض العام لوكالة الغوث الدولية عام 2004م "أنه قد تفاقم الخلل القائم بين الاحتياجات والطلب المتزايد أكثر من أي وقت مضى على الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة من جهة، والموارد المحدودة المخصصة للبرنامج من جهة أخرى وهذا قوض الجهود الرامية إلى تحسين وتنظيم إدارة الخدمات"[4].

---

(1) **التقرير السنوي لدائرة الصحة**، الأونروا، فينا، 1993 م، ص12.

(2) **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون**، (2002–2003م)، بديل، بيت لحم، 2002م، ص110.

(3) الريماوي، حسين، **خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002م، ص19.

(4) **تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى**، 2002م–2003م، ص48.

4:8:2 الأوضاع التعليمية

شرعت(الأونروا) في تقديم الخدمات التعليمية لسكان المخيمات في عام 1950م، وفي عام 1953م اتفق ممثلو البلدان العربية المضيفة والأونروا واليونسكو على أن يتبع برنامج الوكالة التعليمي هيكل التعليم في الحكومات المضيفة، بما في ذلك المناهج والكتب المدرسية[1]. ويعتبر التعليم أحد الركائز الاجتماعية الهامة في حياة اللاجئين، إذ منحهم إمكانية صقل الهوية الاجتماعية، وطورهم ثقافيا وخلق فرص عمل لهم وبالتالي حسن وضعهم الاقتصادي في مواجهة الوضع الاجتماعي الصعب في المخيم.

ويمكن تقسيم مراحل تطور التعليم في وكالة الغوث الدولية إلى ثلاث مراحل:

أ) المرحلة الأولى: تدعى مرحلة الإغاثة وامتدت خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين.

ب) المرحلة الثانية: وهي مرحلة التطور وهي مرحلة التركيز، حيث تم التوسع الأفقي والعمودي والنوعي في التعليم الذي تقدمه الوكالة، وامتدت هذه المرحلة من أوائل الستينيات حتى حرب حزيران عام 1967م.

ج) المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ما بعد حرب 1967م حيث واجه التعليم في بدايات هذه المرحلة صعوبات كثيرة نتيجة لآثار الحرب، حيث حصل بعد الحرب خلل كبير في توزيع أعداد الطلاب والمعلمين في مدارس الوكالة وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، ويبلغ عدد مدارس وكالة الغوث الدولية في الأراضي الفلسطينية (279) في العام الدراسي 2005/2004، وعدد الطلاب (251) ألف طالب في مدارس الوكالة[2].

ويلاحظ الضعف الواضح في أداء المدارس في المخيمات الفلسطينية، وازدياد حالات التسرب بسبب التوجه المبكر نحو العمل بسبب الفقر، إضافة إلى عدم قدرة الأهالي على إتمام

---

(1) **تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين في الشرق الأدنى**، 2002-2003م، ص36.

(2) فلاح، يوسف، **التعليم في مخيمات اللجوء الفلسطيني: دراسة مقارنة**، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول اللاجئين، 2006م، ص2.

دراسة أبنائهم خاصة بعد الصف التاسع، الذي تنتهي به الدراسة المجانية المقدمة من قبل وكالة الغوث الدولية، وتشير إحصاءات وكالة الغوث الدولية في عام 2006/2005، أن نسبة التسرب في مدارس وكالة الغوث في منطقة نابلس في الفئة العمرية (15-17) وصلت حوالي (2.304%) للذكور و(0.843%) للإناث[1].

5:8:2 الأوضاع السكنية

لقد فاقت مشكلة المساكن كل التصورات، فمع ثبات مساحة المخيمات والازدياد المطرد في أعداد السكان وصلت الكثافة السكانية ذروتها في مخيمات الضفة الغربية،إذ وصلت إلى (47.933) نسمة لكل كيلومتر مربع واحد، ونجد اليوم في المخيمات أنه لم تعد هناك أية مساحة غير مستغلة.

ونلاحظ التوسع العمودي الذي فاق الحد المسموح به من وكالة الغوث الذي حدد بطابقين فقط،نجده اليوم يصل إلى أربع طبقات ضمن مواصفات بناء رديئة وغير مطابقة للمواصفات الهندسية، وقد نبهت لجنة شؤون اللاجئين الفلسطينية إلى ضرورة حل مشكلة الاكتظاظ السكاني داخل المخيمات، وطالبت اللجنة في مشروع القرار رقم 3/8/53 بضرورة توسيع حدود المخيمات من قبل وكالة الغوث والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الخصوص وبما يتلاءم والتزايد الطبيعي المستمر في أعداد اللاجئين وإعادة تأهيل المساكن داخل المخيمات[2].

وقد أشار تقرير البنك الدولي لتقييم الأوضاع السكنية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (المخيمات الفلسطينية) عام 2002م، أن هناك علاقة قوية بين التزايد المستمر للسكان_ أي ارتفاع الكثافة السكانية_ وبين ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية، والتوتر النفسي، والقدرة على الإنتاج.

وقد تفاقمت مشكلة السكن في انتفاضة الأقصى، إذ قدرت وكالة الغوث الدولية أنه في عام 2001م تضرر ما نسبته (17%)من منازل اللاجئين في المخيمات وعلى سبيل المثال فقد

(1) معاوية معمر: مدير التعليم في مدارس وكالة الغوث الدولية في منطقة نابلس، **مقابلة** أجريت بتاريخ2006/9/8م.

(2) المجلس التشريعي الفلسطيني، **لجنة شؤون اللاجئين**، جلسة 1998/6/8م، مشروع القرار رقم 3/8/53.

هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي 1000 منزل في مخيم جنين عام 2002م، وأصـــبحت (420) عائلة بلا مأوى كما أشار التقرير إلى أن(88%) من أسر اللاجئين تعاني من نقص في المناطق الخاصة والآمنة للأطفال[1].

كما أوضحت وكالة الغوث الدولية في عام 2004م، بأن عدد المساكن المتضررة التـــي تأثرت نتيجة توغلات الجيش الإسرائيلي في مخيمات الضفة الغربية، بلغت (810) منزل حصل منها (74) منزلاً على المساعدة في الإصلاح[2].

وفي استطلاع للرأي حول واقع المخيمات الفلسطينية لعام 2000م، الذي قامت به الهيئة العامة للاستعلامات، تبين أن(44.3%) من أفراد العينة يرون بأن أوضاع المخيم السكنية سيئة، حيث ترتفع هذه النسبة في مخيمات الضفة الغربية إلى (47.6%)[3].

(1) **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون**، (2002–2003م)، بديل، بيت لحم، 2002م، ص96.
(2) www.un.org
(3) www.sis.gov.ps.arabic.polls.archive.mokemat.htm1

الفصل الثالث

مخيم بلاطة كحالة دراسية

مخيم بلاطة كحالة دراسية

1:3 لمحة عامة عن مخيم بلاطة

أنشئ مخيم بلاطة عام 1950م شرقي مدينة نابلس بين خطي عرض (32) و(33) شمالاً خط الاستواء، وكانت مساحته عند إنشائه حوالي(252) دونما[1]، وتوسعت لتصل إلى أكثر من (460) دونماً[2]، نتيجة لارتفاع الكثافة السكانية، ويسكنه اللاجئون الفلسطينيون الذي شردوا من أرضهم في العام 1948م، وبلغ عدد سكانه عام 1950م (4484) نسمة، ويبلغ عدد سكانه حالياً حسب إحصاءات وكالة الغوث لعام 2006م حوالي 25.000 نسمة[3]، وحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2006م بلغ حوالي 18.925 نسمة[4].

وقد أنشئ المخيم على أراضي بلدة بلاطة[5] التي تبعد مسافة كيلومتر واحد شرقي مدينة نابلس، ولذلك سمي مخيم بلاطة، ومن الأسباب الرئيسية لاختيار موقعه هو تمكين السكان من العمل في الزراعة لأن الموقع زراعي، بالإضافة إلى وجود بئر ماء طرف بلدة بلاطة الشرقي لاستخدامه في ري المزروعات[6]، التي تعد ضاحية من ضواحي نابلس وبوابة شرقية لها، ويرتبط بطرق ثانوية معبدة بقرى روجيب وكفر قليل وسالم وديرالحطب، وبيت دجن، وبيت

---

(1) www.un.org

(2) **رسالة المخيم**، نشرة دورية تصدرعن اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة، ع1، 2006م، ص28.

(3) إبراهيم صالح: مدير مكتب مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/7م.

(4) **إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**،سكان التجمعات الفلسطينية،1997-2010م.

(5)ذكر السيد مصطفى مراد الدباغ في كتابه بلادنا فلسطين، بلاطة بالفتح وبمفرد بلاط وقد سميت لأن الماء يخرج من بلاطة من الصخر الموجود تحت مستوى سطح الأرض. وهناك رواية أخرى: فهي أن ساحة نبع الماء كانت في الحارة الغربية؛ أي أنهما تبعدان عن عين الماء الحالية من جهة الغرب حوالي مائة متر تقريبا، وعلى جانب النبع كانت شجرة بلوط، وسميت البلوطة في بادئ الأمر وبعدها سميت بلاطة. ورواية ثالثة تقول: سكن هذا البلد قبل السكان الحاليين سكان يدعون البلالطة (أو البلاطيون) وسميت بلاطة نسبة إليهم، والأرجح أنهم سُموا البلالطة نسبة إلى بلاطة، ولم تنسب إليهم.وهناك رواية رابعة وهي أنها مفرد البلاط، والبلاط من الأرض وجهها الصلب، وقد شبهت بالبلاطة لاستواء سهولها ولصلابة صخورها. الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج2، ص275-276.

(6) منصور، خالد، **أزمة السكن في مخيمات اللاجئين، نابلس**، مطبعة النصر، 1996م، ص9.

فوريك، وعزموط، وقد أنشئ مخيم بلاطة في أقصى الطرف الغربي لسهل عسكر بالقرب من فتحة وادي نابلس المتصلة بالسهل, ويرتفع مخيم بلاطة نحو (520) م عن سطح البحر[1].

ويتوفر في المخيم بعض المرافق والخدمات العامة إلى جانب اعتماد المخيم على مدينة نابلس في الكثير من حاجاته، فقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن (77%) من عينة الدراسة من سكان مخيم بلاطة يفضلون شراء احتياجاتهم من المدينة المجاورة، باعتبارها مدينة تجارية وأسعارها أكثر اعتدالاً، ويضم المخيم مسجداً قديماً تم تحديثه وتوسعيه وتم بناء مسجد جديدفي عام 2000م، ويبلغ عدد المدارس الموجودة في مخيم بلاطة، أربع مدارس. مدرستان للذكور، ومدرستان للإناث. وتتوفر عيادة صحية تابعة للوكالة تقدم خدماتها إلى سكان المخيم [2].

ويعد مخيم بلاطة أكبر مخيم للاجئين سكاناً في الضفة الغربية[3]، حيث التنوع السكاني الكبير والفئات الاجتماعية المتنوعة، وتزود بلدية نابلس المخيم بالكهرباء والمياه حيث يستفيد من شبكة المياه أكثر من (97%) من سكان مخيم بلاطة، لكن مشكلات كثيرة تعتري شبكة المياه فيه [4].لأن الشبكة أنشأت عام 1970م، ونتيجة لقدمها تتعرض المياه عدة مرات لحالات تلوث، ولايوجد خزان خاص بالمخيم[5].

ويوجد في المخيم (8) حاويات للنفايات حجم (8) متر مكعب أي بمعدل حاوية لكل(2225) شخص، وثلاثة من الحاويات تالفة وبحالة سيئة، ويعمل في المخيم (19) عامل نظافة أي بمعدل عامل لكل (950) شخصاً، وتقوم بلدية نابلس بالتعاون مع الوكالة بنقل الحاويات إلى المكب فقط.

---

(1) www.un.org

(2) غسان البدرساوي: **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/7م.

(3) راجع **ملحق** رقم (12)، **تصنيفات المخيمات في الضفة الغربية**.

(4) **إحصاءات وكالة الغوث الدولية**، مكتب الإعلام، القدس، إحصاء 31 /2005/3م.

(5) السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة المياه، **الوضع المائي والبيئي في المخيمات الفلسطينية**، 1998م، ص11.

ويتميز مخيم بلاطة بمعدل نمو طبيعي مرتفع إضافة إلى كونه مجتمعاً فتياً، وهذا يعطيه ميزة في كونه مصدراً للموراد البشرية المستقبلية، علماً بأن عدد سكان مخيم بلاطة مواز لأصغر مخيم في قطاع غزة.

جدول رقم (1): الفئات العمرية في مخيم بلاطة:

فئات العمر	0- 14	15- 64	65 فما فوق
مخيم بلاطة	%42.7	%54.4	% 2.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2005م.

مما سبق نتبين الآتي:

1.أن النسبة الكبرى من سكان مخيم بلاطة هم من الشباب في سن العمل، أي ما بين (15- 64).

2. أن هناك دلائل مهمة على أن مخيم بلاطة مجتمع فتي، حيث أن الأعمار ما بين سن (0- 14)، تشكل نسبة عالية جداً، وتدلنا على وجود نسبة إعالة عالية، وإن الفئة المذكورة لا تشكل جزءاً من الطبقة العاملة التي قد تساعد في الإنتاج والعمل، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم(2): السكان حسب الجنس والفئات العمرية في مخيم بلاطة.

الفئات العمرية / الجنس	0-14	15-64	65- فما فوق
ذكر	%21.5	%27	%1.2
أنثى	%21.5	%27.4	%1.7
المجموع	%42.7	%54.4	%2.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عام2005م.

2:3 التوسع العمراني في المخيم

إذا نظرنا من قرب إلى التركيب الداخلي لمخيم بلاطة نجد أنه يفتقد إلى التخطيط العمراني المنظم الموجود في البيئة المجاورة، فالوحدات السكنية الموجودة تحتوي على عدد

محدود من الغرف، من أجل إيواء الأسرة سواء أكانت صغيرة أو كبيرة، في الوقت نفسه تفتقر هذه الوحدات السكنية إلى التجهيزات التي يمكن توافرها في المنازل في كل من القرية والمدينة[1]، وقد وجد أن نصف مساكن مخيم بلاطة تبلغ مساحتها (90) متراً مربعاً، وفي المتوسط تبلغ مساحة المسكن (79) متراً مربعاً [2].

ويتألف المخيم من وحدات سكنية متراصة، على شكل صفوف طويلة تفصلها أزقة ضيقة غيرمعبدة، ويوجد في المخيم شارع رئيس واحد فيه المحلات التجارية والمسجد.

ويفتقر المخيم إلى الخدمات العامة والمرافق البلدية التي تتوفر في المدن، حيث يوجد ازدحام كبير على المرافق الصحية والتعليمية، من قبل السكان سواء الذين يعيشون في داخل المخيم أو خارج المخيم من اللاجئين[3].

والبدايات الأولى لإنشاء مخيم بلاطة كانت تتسم بوجود عائلات مشتتة، إلى أن التقت العائلات مع بعضها البعض، وتم تسجيلها ضمن وكالة الغوث، لاستلام المؤن والمساعدات المقدمة من قبلها للسكان[4].

وتقول فاطمة من سكان مخيم بلاطة، حول تأسيس المخيم أنه "وبسبب الخوف وعمليات القتل من اليهود ترك معظم مهجري عام 1948م بلادهم، وهرب العديد من الناس في تلك الفترة وقد بقوا في الخلاء بلا مأوى أو طعام، حيث كانوا يأكلون الأعشاب،ومن ثم لجأو إلى مخيم بلاطة"[5].

---

(1) أحمد ذوقان: رئيس لجنة خدمات مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/2/12م.

(2) زعنون، فيصل، **المخيمات الفلسطينية بين الواقع والاتجاهات السكنية**، مخيم بلاطة، **مجلة الهجرة القسرية**، ع3، ص203.

(3)علي أبو زور: مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/12م.

(4) **ملف اللجنة الفرعية لشؤون النازحين**، مدينة نابلس، 101/4/17 _1948–1949م.

(5) فاطمة قنديل: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/1/21م.

3:3 الوضع القانوني لأرض مخيم بلاطة

نظراً لتطور الأوضاع داخل مخيم بلاطة، وتحول أنماط السكن من الخيام إلى البيوت الثابتة والمنشأة من الأسمنت والحديد، ونظراً لازدياد الوحدات السكنية والتوسع الأفقي والرأسي، ونظرا لزيادة عدد السكان، أصبح من غير الممكن أن تعاد الأرض كما كانت عليه، وكما اتفق في عقود الإيجارالموقعة ما بين الوكالة ومالكي الأرض[1]، وفقًا للاتفاقيات التي تمت مع وكالة الغوث الدولية ووزارة الإنشاء والتعمير الأردنية بما يخص الاستئجار، وتم التوصل إلى حل بعرض هذه الأرض للبيع لاستحالة إعادتها كما كانت عليه[2]، وقد طرحت بعدئذٍ عدة حلول كان منها أنه إذا كانت قيمة الأرض المقام عليها المباني السكنية أكبر من قيمة المباني نفسها، يتم شراء المباني من قبل المالكين والعكس صحيح، أما إذا كانت قيمة الأرض أقل من قيمة المباني المقام عليها يتم الشراء من قبل الجهات المختصة بقضية اللاجئين[3].

والغالبية العظمى من الأراضي المقام عليها مخيم بلاطة هى أراضٍ خاصة يملكها أهالي بلدة بلاطة وغيرها، وما يزال أهلها الباقون ضمن أسمائهم المدرجة لدى دائرة شؤون اللاجئين يتسلمون من وكالة الغوث الدولية إيجارها السنوي حتى اللحظة[4]، وقد بلغ اجمالي الأجور حتى سنة 2004م (36.8106)ألف دينار[5].

4:3 التبعية الإدارية لمخيم بلاطة

يتبع مخيم بلاطة إدارياً مدينة نابلس نظراً لقربه جغرافياً منها، حيث يقوم سكان المخيم بالنشاطات الإدارية المختلفة في المؤسسات الحكومية في المدينة، واستمر هذا الوضع حتى عام 1967 م، واحتلال الضفة الغربية من قبل الجيش الإسرائيلي حيث تم تحويل هذه التبعية الإدارية إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية، وبقيت المؤسسات التابعة لوكالة الغوث الدولية تابعة لمكتب

---

(1) دائرة شؤون اللاجئين، **ملفات خاصة حول ملكية الأراضي في مخيم بلاطة**،2004م.

(2) دائرة شؤون اللاجئين، **عقود الإيجار لملكية أراضي مخيم بلاطة**، 2004م.

(3) منصور، خالد، **أزمة السكن في مخيمات اللاجئين**، 1996م، ص7.

(4) دائرة شؤون اللاجئين، **عقود الإيجار لملكية أراضي مخيم بلاطة**، 2004م.

(5) دائرة شؤون اللاجئين، **وثائق محفوظة حول ملكية الأراضي في مخيم بلاطة**، رام الله، 2004م.

الوكالة الرئيسي في مدينة نابلس باعتباره مسؤولاً عن شمال الضفة الغربية (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية) [1].

5:3 أصول السكان

تم إنشاء المخيم عام 1950م، وأشرفت على إنشائه لجنة الصليب الأحمر في البداية وقدمت مساعدات للاجئين فيه مثل الخيام وتأمين المأوى، ومن ثم تم نقل مسؤولية مخيم بلاطة لوكالة الغوث الدولية، وينحدر معظم سكان المخيم من قرى ومدن مجاورة تم تدميرها أو احتلالها من قبل الجيش الإسرائيلي في حرب عام 1948م، وكانت هجرتهم من المدن والقرى التي انحدرت منها أصول سكان مخيم بلاطة.

جدول رقم (3): أصول السكان في مخيم بلاطة المهجرين عام 1948م.

الرقم	المنطقة	الرقم	المنطقة
.1	أبو غوش	.2	أبو كشك
.3	اجزم	.4	بيت دجن
.5	بيارعدس	.6	جريشة
.7	الجماسين	.8	الحشاشين
.9	الخيرية	.10	دیرطریف
.11	راس العين	.12	الرملة
.13	رنتيا	.14	السافرية
.15	السامية	.16	سلمة
.17	سيدنا علي	.18	الشيخ مونس
.19	طيرة دندن	.20	العباسية
.21	عرب السوالمة	.22	الفالوجة
.23	فجة	.24	قاقون
.25	القرعان	.26	كفارسابا
.27	كفر عانة	.28	كفرقاسم
.29	اللد	.30	المجدل
.31	المر	.32	مسكة
.33	المسعودية	.34	نهر العوجا
.35	يازور	.36	وادي الحوارث

المصدر: اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة، 2006م.

ويتم ملاحظة أن معظم المدن والقرى التي هاجر منها سكان المخيم غالبيتهم من طبقة الفلاحين، إذ تتشابه عاداتهم وتقاليدهم وأحيانا لهجتهم،الأمر الذي ساعد على خلق نوع من

(1) منصور، **خالد، أزمة السكن في مخيمات اللاجئين**، ص 8.

الانسجام والمشاركة الاجتماعية، ويعزز هذا هجرة عائلات كانت على صلة ببعضها البعض، وانتقلت للعيش داخل مخيم بلاطة[1].

6:3 مراحل تطور مخيم بلاطة

مخيم بلاطة كغيره من المخيمات الفلسطينية، مر بمراحل متعددة بدءاً من نصب الخيام وانتهاءً ببناء البيوت متعددة الطوابق، دون أي تخطيط عمراني أو تنظيم هندسي مسبق.

ويقول الحاج محمود ذوقان:"فترة الخيام كانت بؤساً وشقاءً فلا شيء كان يحمي من الأمطار في الشتاء، خبص وزحاليق كثيرة وكنا حفاة، وكانت الرياح تقلع الخيام وكانوا يعملون حواجز حول المخيم حتى لا تدخل المياه، ومجموعة من الأنفار يعيشون داخل الخيمة، وكانت ولادة الأطفال تتم داخل الخيمة، إذ كانوا يضعون حاجزا بين الزوجين والأولاد وكان المخيم ينقصه الكثير من المرافق العامة، حيث كان السكان يقضون حاجتهم في الخارج"[2].

وتقول صباح شلبي[3]:"إن الخيام في مخيم بلاطة، كانت عبارة عن مكان تقينا من برد الشتاء وحر الصيف، ومكان للطبخ والاستحمام، وقد عشنا في هذه الخيام سبع سنوات".

وتتحدث الحاجة عائشة الخطيب (أم العبد) عن مرحلة بناء بيوت الوكالة إذ تم تطوير الخيم إلى غرف أطلق عليها اسم "خزان" وكانت مساحتها الإجمالية (12) متراً مربعاً للزوجين وكانت الوكالة تزودهم ببطانيات، وتمر وأشياء أخرى، وكانت النساء تحضر المياه في أوعية خاصة[4]. وفي مرحلة بيوت الوكالة كان السطح من (الزينكو) والأرض (صبة)، وكانت عرضة للحشرات وللثعابين[5].

---

(1) منصور، خالد، **أزمة السكن في مخيمات اللاجئين**، ص11.

(2) محمود ذوقان: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/1/25م.

(3) صباح شلبي: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/3/30م.

(4) عائشة الخطيب: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/2/3م.

(5) نفيسة أبو غوش: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/2/7م.

وحول العلاقات ما بين سكان المخيم أثناء تأسيسه يقول الحاج غسان أبو جنيد: "لقد كانت العلاقة ممتازة،الكل يعيش نفس المأساة ويشعر بالآخرين، ويقتسم معهم الطعام والفراش"[1].

وحول اختلاف العادات والتقاليد في المخيم تقول خولة أبو مريم:"لم تكن المشكلة كبيرة لأن هم الهجرة والمأساة واحد، فغابت كل المشاكل وانصهرت في قالب واحد، مما ساهم في انسجام اجتماعي، وكانت أهم المشاكل التي تواجه أهل المخيم الوضع الاقتصادي الصعب، وقلة الخدمات الطبية، والأدوية، وضيق المساحة، وارتفاع الكثافة السكانية وانعدام التهوية، وبالتالي رطوبة عالية وعفونة [2].

وقد كان ذلك واضحا من خلال مراجعتي لأوراق ووثائق ملفات النازحين التي تتحدث عن الصعوبات والمشاكل التي واجهها اللاجئون الفلسطينيون إبان الهجرة من صعوبات اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومشاكل التكيف مع ظروف البيئة التي اضطروا للجوء إليها هرباً من الاضطهاد الإسرائيلي.

وفي المرحلة الأخيرة تطورت المساكن، إلى بناء أكثر من طابق، ليسكن فيها الأزواج الشابة ولكن بنفس المساحة المحصورة، وبنفس الظروف البيئية والسكنية،حيث عانوا من الاكتظاظ السكاني الكبير، وحالة السكن المتردية، والأزقة الضيقة، ومازالت عملية البناء مستمرة ومخالفة لكل الأنظمة والقوانين المتعلقة بشروط البناء، مما أثر بشكل كبير على الناحية العمرانية، ليصبح مخيم بلاطة أقرب إلى حي فقير من أحياء مدينة نابلس، ومن هذا المنطلق فان الحاجة إلى تحسين ظروفه المخيم وأوضاعه،من أجل ضمان ظروف إنسانية كريمة لأهالي المخيم، أصبحت حاجة ملحة.

---

(1) انظر **ملحق** رقم (13)، **مخيم بلاطة في مرحلة الخيام**.

(2) خولة أبو مريم: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت في 2006/2/21م.

7:3 الأوضاع الاقتصادية في مخيم بلاطة

منذ إنشاء مخيم بلاطة كان سكانه يعانون من وضع اقتصادي سيء بسبب فقدان وسيلة الإنتاج الأساسية، وبالتالي قامت وكالة الغوث الدولية بتقديم المساعدة الأولية لهم من خلال المعونات الإنسانية، وتوفير بعض الأعمال البسيطة التي يعمل اللاجيء بأجر مقابلها في سبيل توفير لقمة العيش لأفراد أسرته في ظل ظروف مأساوية[1].

وقد أثرت انتفاضة الأقصى بشكل كبير على سكان مخيم بلاطة من النواحي الاقتصادية والنفسية والتعليمية، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة البطالة(60%) من هؤلاء حوالي(35%) في حالة فقر مدقع[2].

ويمكن إيجاز المراحل التي مر فيها الاقتصاد في المخيم كالآتي:

أ- مرحلة (1948م - 1976م)

أدى وقوع مخيم بلاطة بجانب بلدة بلاطة الزراعية إلى فتح الفرصة أمام بعض أهالي المخيم بالتوجه للعمل في الزراعة، بالإضافة إلى قرب المخيم جغرافيا من مدينة نابلس التي تعتبر مركزا تجاريا هاماً في شمال الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى اشتغال بعض سكان المخيم عمّالاً لدى تجار مدينة نابلس[3].

ب- مرحلة (1976 م - 1987م)

منذ عام 1976م كانت نسبة البطالة في المخيم مرتفعة مثل بقية المخيمات،معظم شبابه ورجاله يعملون في الزراعة المحلية، وكأيدٍ عاملة في مدينة نابلس وبعد فترة هاجرالبعض من سكان المخيم إلى دول الخليج، وفي الوقت نفسه بدأ عدد كبير من العمال ينتقل إلى العمل في الأراضي المحتلة عام 1948م.

---

(1) عبد ربه، صلاح، **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)**،ص16.

(2) www.un.org

(3) تيسير نصر الله: مدير مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/3/26 م.

ج- مرحلة (1987م - 1995م)

عملت انتفاضة عام 1987م على تقييد انتقال العمال الفلسطينيين إلى عملهم داخل الخط الأخضر، مما شكل نكسة لعمال المخيم، حيث كانت تعتبر المصدر الرئيسِ لمعيشتهم. بعدها جاءت مرحلة استلام السلطة الفلسطينية عام 1994م، حيث أخذت تتحسن الأوضاع قليلاً بعد انتقال المخيم إلى السلطة الوطنية، وبقي الحال كذلك حتى جاءت انتفاضة الأقصى عام 2000م، التي منعت بدورها العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل مرة أخرى، فكانت بمثابة ضربة قاصمه لأهالي مخيم بلاطة[1]. كل هذا جاء ليزيد مشكلة الفقر المزمن في المخيم، ونتيجة للإغلاقات المفروضة على المجتمعات الفلسطينية، فقدَ آلاف الفلسطينيين مورد رزقهم، كما أصبح السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون في ظروف من الفقر الشديد.وحسب تقديرات البنك الدولي ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة لعام 2004م، فإن تعويض الخسائرالاقتصادية الناجمة عن هذه العقوبات سيستغرق سنوات عديدة، ويشير محمود حرب مسؤول العلاقات العامة في لجنة خدمات مخيم بلاطة إلى أن نسبة البطالة في المخيم تجاوزت(75%)، خاصة أن معظم سكان المخيم كانوا يعتمدون على العمل في إسرائيل قبل اندلاع الانتفاضة[2].

وقد أثر نظام الإغلاقات وحظر التجول على جميع النواحي المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني، حيث أفاد البنك الدولي عام 2004م، بوجود "نسبة عالية من البطالة وارتفاع حاد للفقر"، وأن الدخل المتوسط للعائلة انخفض بنسبة (40 %) مقارنة بمستويات سبقت عام 2000م[3].

وبالنظر إلى مخيم بلاطة (مجتمع الدراسة)، وبتأكيد من مدير مكتب مخيم بلاطة في مقابلة أجريت معه، أكد أن نسبة العاطلين عن العمل كبيرة، ووفقاً لنتائج الدراسة التي

---

(1)أحمد ذوقان: رئيس لجنة خدمات في لجنة خدمات مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/5/5م.

(2) محمود حرب: مسؤول العلاقات العامة في لجنة خدمات مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/5/2م.

(3) مؤتمر جنيف، مجموعة العمل الرابعة، **شروط الإدارة الناجحة وحشد الموارد بالنيابة عن لاجيء فلسطين**، 2004م، ص14.

أجرتها الباحثة فان (87.5%) من عينة الدراسة يرون بأن مخيم بلاطة يعاني من ارتفاع حاد بالبطالة، وتدني الوضع الاقتصادي للعديد من الأسر وازدياد حالات الفقر، وعشرات من الأسر ممن يتم وصفهم بحالات عسر شديد، مما حدى بالمرأة للعمل من أجل سد رمق عائلتها، ويعمل الرجل بأي مبلغ بسيط فقط لتأمين الاحتياجات الأساسية للحياة، وقد قامت الوكالة بتقديم المعونات الأساسية للأسر الفقيرة كل ثلاثة أشهر، ضمن مشروع الطوارىء الذي يتم من خلاله توفير العمل للرجال مدة ثلاثة أشهر متواصلة ضمن مبلغ شهري، في خطوة لتخفيف حدة الفقر في مخيم بلاطة[1].

بالرغم من كل ذلك، إلا أن الفقر والبؤس هما المسيطران على حياة الأفراد في مخيم بلاطة، حتى أن كثيراً من الشباب الجامعيين من كلا الجنسين عاطلين عن العمل، والجزء الآخر ممن يعمل ضمن الوظائف التابعة لوكالة الغوث الدولية يعانون من تقليص كبير في خدمات الوكالة المقدمة للسكان[2].

8:3 الأوضاع السكنية في مخيم بلاطة

أنشيء مخيم بلاطة– كغيره من المخيمات الفلسطينية – بدون اختيار مسبق، فقد بدأ بوحدات سكنية غير ثابتة وهي الخيام، ومع استمرار وضعهم ووجودهم في المخيم، وعدم تمكنهم من العودة إلى موطنهم الأصلي قامت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ببناء وحدات سكنية ثابتة لهم، تأخذ طابعا "متشابها" من حيث الشكل ونوع البناء، حيث كانت من الطوب والإسمنت، بسقف من (الزينكو)، واختلفت بأبعادها حسب عدد أفراد الأسرة.

ومع الوقت ومع زيادة عدد أفراد الأسرة القاطنة لتلك الوحدات السكنية وزيادة احتياجاتهم لفراغات أخرى، بدأوا بتحديد فراغ خارجي خاص بكل عائلة، فوضعوا أسوارا وحدودا من الطين وأغصان الشجر و(الزينكو) وغيرها من المواد المتوفرة، فأصبحت الوحدة السكنية تأخذ فراغًا داخلياً للنوم والفراغ الخارجي لممارسة الأعمال النهارية[3].

---

(1) إبراهيم صالح: مدير مكتب مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/7م.

(2 رياض حشاش: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/7م.

(3) التصلق، أمل، **الخصائص العمرانية والتخطيطية للمخيمات الفلسطينية، حالة دراسية مخيم جنين**، ص153.

وهذه الحدود كانت دون دراسة أو تخطيط، وتتبع أهواء ومزاجية أصحاب الوحدة السكنية مرتبطة بعاداتهم وتقاليدهم لتأمين الخصوصية قدر المستطاع، لذلك اتخذت حدوداً عشوائية وبروزات أثرت على شكل الطرقات والفراغات التي تحيط بالوحدات السكنية، فاتخذت الطرقات انكسارا وانحناءً وتعرجًا واضحًا لتأمين الخصوصية، ولأسباب أمنية ومناخية[1].

وتدرجت الشوارع من شوارع رئيسة إلى شوارع وطرقات فرعية وأزقة وممرات تفي باحتياجات أهالي المخيم، وتتماشى مع عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية والدينية وثقافتهم الخاصة بهم[2].

لقد بدأت الوحدات السكنية والطرقات في ذلك الوقت ترسم معالم الحارة فتكونت الحارات، وعادة ما يكون أفرادها من نفس البلدة التي هاجروا منها، وهى في الغالب تسمى الحارة نسبة لهم، أو حسب اتجاه موقع الحارة من المخيم، مثل الحارة الشرقية، وحارة الحشاشين والقرعان وغيرها[3].

وبعد تخطي مرحلة اللجوء والبدء بالشعور والرضا بالأمر الواقع وهو ثباتهم داخل المخيم، بدأت عندهم مرحلة إعادة إنتاج القرية والمدينة الفلسطينية قبل عام 1948م في المخيم، وهي أساس الحفاظ على الوحدة، فبدأ أهل المخيم بالتجمع على شكل تجمعات سكنية في حارات تربط بينها شبكة من الشوارع والأزقة، وانقسمت أحياء المخيم بشكل يتيح لأبناء العائلة الواحدة السكن في منطقة واحدة، وبشكل أصح فإن العائلات في العشيرة أو الحمولة كرّست وجودها داخل المخيم[4].

والرؤية الحقيقة – باعتقادي كباحثة – من الداخل لأروقة المخيم، تؤكد بأن مخيم بلاطة كغيره من المخيمات الفلسطينية، مر بتطورات عمرانية وسكانية أخذت ورسمت الشكل التخطيطي والعمراني، من حيث التشابه في النظام العمراني الملاصق لبعضه البعض والفاقد

(1) المرجع السابق، ص153.

(2) المرجع السابق، ص153.

(3) ماهرحشاش: رئيس جمعية نهر العوجا، مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/12م.

(4) حمام،أنور، **الأوضاع الاجتماعية والديمغرافية في مخيمات الضفة الغربية**، ص62.

لشروط السكن الكريم[1]، كل ذلك بسبب الازدحام وضيق ومحدودية السكن، وافتقار المخيم لنظام الصرف الصحي، وخاصة المجاري العامة أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وأسهم في تلوث البيئة.

وفي دراسة قامت بها مؤسسة (فافو) النرويجية عام 1997م، حول الاكتظاظ والازدحام السكاني في المخيمات بشكل عام، نوهت إلى نتائج هى: السكن السيء، وارتفاع المشاكل الصحية والعقلية والجسدية والنفسية، والصعوبات الدراسية بين الأطفال، وارتفاع حدة المشاكل الاجتماعية بين السكان، وتدني مستوى الحياة، وإحساس بالعجز يسود نفسية اللاجىء في تلك البيئة.

هذا الأمر دفع بالعديد من السكان إلى الهجرة خارج حدود المخيم، عندما بدأت الأزمة السكنية تزيد بنسبة (11%) من تعداد المخيم[2]، من خلال شراء أراض بجانب المخيم أو الانتقال للسكن في المدينة أو القرية المجاورة، من أجل الحصول على الخدمات التي تقدمها المدينة، ومنهم من بقي بالقرب من المخيم من أجل المحافظة على الروابط الأسرية والاستمرارية بالحصول على الخدمات التي تقدمها الوكالة.

وغالبية الدراسات الخاصة باللاجئين، تشير بأن هناك مشكلة حقيقية في السكن فمتوسط ما يسكن في غرفة واحدة يزيد عن ثلاثة أشخاص، وأن هناك ازدحاماً سكانياً كبيراً إلى جانب بقاء المساحة كما هي، فقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي قامت بها الباحثة أن (91.9%) من عينة الدراسة يرون بأن الازدحام وضيق المساحة يشكل مشكلة حقيقية في حياة أبناء المخيم، إضافة إلى الفقر الذي يعاني منه سكان المخيم يمنعهم أحياناً من الانتقال، وتشير التقديرات إلى أن نصف بيوت اللاجئين في المخيم غير صالحة للسكن[3]. وفي دراسة قام بها الباحث ناجح جرار عام 1996م، وجد بأن(70%) من سكان مخيم بلاطة يعيشون في سكن غير ملائم للحياة الإنسانية.

([1]) انظر **ملحق** رقم (14)، **مخيم بلاطة في الوقت الحاضر**.

(2) **رسالة المخيم**، مجلة دورية تصدرعن اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة، ع1، 2006م، ص27.

(3) النقيب، فضل، **قضايا استيعاب العائدين الاقتصادية والاجتماعية**، رام الله، 2003م، ص120.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن(98%) من عينة الدراسة ممن أجابوا عن أسئلة الاستبانة، أظهروا عدم رضاهم عن المسكن وظروفه في المخيم من ناحية الاتساع والازدحام وعدد الغرف، والظروف غير الملائمة من حيث التهوية والإضاءة الطبيعية، وتجهيزات السكن التي يجب أن تكون على الأقل قريبة من شروط السكن الصحي للإنسان، مما يلقي بآثاره السلبية على الصحة النفسية والجسدية لسكان المخيم، وقد عززت المقابلات التي قامت الباحثة بإجرائها مع سكان المخيم من استيائهم من ظروف السكن فيه، وبالتالي الرغبة في الحصول على سكن ملائم من أجل أنفسهم وأطفالهم الذين لاتتوفر لهم في كثير من الأحيان المساحة أو الاتساع للعب أو توفير الخصوصية للعائلة الساكنة.

وفي دراسة للباحث فيصل زعنون، حول المخيمات الفلسطينية بين الواقع والاتجاهات السكنية (مجتمع الدراسة، مخيم بلاطة)، يؤكد الباحث أن الضغط على المسكن جعل البناء بشكل عشوائي، مما يخلق العديد من المشاكل المتعلقة بالارتدادت بين البيوت مما أفقدها الخصوصية، إضافة إلى الإزعاج وعدم التهوية، وقد بلغت نسبة المساكن التي تعاني من فقدان الارتدادت (44،6%) ومن الازعاج(28%) في مخيم بلاطة[1].

9:3 الأوضاع التعليمية والثقافية في مخيم بلاطة

تعاني المدارس في مخيم بلاطة ازدحاماً واكتظاظاً في أعداد التلاميذ بشكل يفوق ما يوجد في المدارس الحكومية والخاصة، ويفتقد الطلبة وجود مدارس حتى المرحلة الثانوية، مما يضطر التلاميذ من كلا الجنسين إلى إكمال تعليمهم الثانوي في مدينة نابلس.

والجدول التالي يوضح عدد المدارس الموجودة في مخيم بلاطة، سواء كانت مدارس للذكور أو للإناث، إضافة لعدد الشعب وعدد المعلمين وعدد الطلاب.

(1) زعنون، فيصل: **المخيمات الفلسطينية بين الواقع والاتجاهات، مخيم بلاطة**، ص115.

جدول رقم (4): المدارس في مخيم بلاطة.

الرقم	المدرسة	عدد الطلاب	عدد الشعب	عدد المعلمين
.1	مدرسة ذكور بلاطة الإعدادية	957	23	33
.2	مدرسة ذكور بلاطة الإبتدائية	850	23	26
.3	مدرسة بنات بلاطة الإعدادية	934	21	30
.4	مدرسة بنات بلاطة الإبتدائية	1025	21	30

المصدر: معاوية معمر: مدير التعليم في مدارس وكالة لغوث الدولية في منطقة نابلس 2006 م.

وإذا نظرنا إلى مجتمع الدراسة (مخيم بلاطه)، نراه لايختلف كثيراً عن باقي المخيمات الفلسطينية، فما زالت البيئة التعليمية تعاني من ضعف عام، وبحاجة إلى تحسينات كثيرة حيث الاكتظاظ، ونظام الفترتين المرهق للأطفال والأهل[1]، وطبيعة المدرسة التي تفتقر إلى المواصفات مثل وجود الساحات والملاعب والمختبرات، إضافة إلى عجز مراكز التأهيل المهني عن استيعاب الطلاب المتقدمين لمثل هذا النوع من التدريب.وقد زادت نسبة الطلبة المتسربين من المدرسة بسبب الإحباط الموجود لدى الطلاب، نتيجة للظروف الموجودة حولهم.

ونلاحظ الفرق في مساهمة (الأونروا) في قطاع التعليم في مخيم بلاطة على النحو الآتي[2]:

أ. كانت المدارس التابعة للوكالة تقدم مجاناً القرطاسية لطلبتها، والآن توقفت عن تقديمها، كما أن الكتب المدرسية تتأخر في الوصول في بداية كل سنة دراسية عدة أشهر من بدء الدوام.

ب. المرافق الصحية: تعاني مدارس الوكالة من نقص شديد في المرافق الصحية.

ت. الغرف الصفية: فالمدرسة الابتدائية تعاني من اكتظاظ شديد في صفوفها، وتحاول الوكالة حالياً إضافة غرف صفية جديدة.

(1) فريد المسيمي: مدير مدرسة الذكور الإعدادية في مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/3م.

(2) **وكالة الغوث الدولية**، مكتب الإعلام، القدس، بتاريخ 3/ 3/ 2006م.

ث. جمع أقساط مدرسية من الطلبة، وهذا الأمر لم يكن موجوداً في المدارس التابعة (للأونروا) من قبل، حيث كان الدفع اختيارياً لمن هو قادر عليه، ولكن الضغط الكبير الذي تعرض له القطاع التعليمي في المخيم حدا بها إلزام الطلبة بدفع مبلغ مالي معين[1].

ج. إلغاء جميع المنح التعليمية المقدمة للمتفوقين من طلبة المخيم[2].

وكما هو الحال في جميع مدارس المخيمات، فقد كانت المدارس ولا تزال في مخيم بلاطة، تشكو من ازدحام الصفوف، إذ يفوق معدل الازدحام في الصف الواحد (50) تلميذا وتضطر إدارة المدرسة إلى اعتماد نظام الفترتين[3]، وذلك يعود إلى تكلفة الاستئجار العالية وعدم القدرة على البناء لتوفير المزيد من المدارس، وتفتقر هذه المدارس إلى المرافق المساعدة: كالمختبرات والمكتبات وغيرها[4]. كما أن التراجع هو الأكثر بروزاً لدى اللاجئين في هذا المخيم بسبب تعطيل المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة، وما تخللها من مظاهر انتفاضية شاملة وإجراءات إسرائيلية قمعية، هذه الآثار ظلت واضحة في المستويات المتدنية للتلاميذ.

ونستطيع أن نرصد الملاحظات التالية حول الأوضاع التعليمية في مخيم بلاطة:

أ. الازدحام والاكتظاظ:

تعيش مدراس الوكالة في مخيم بلاطة، ازدحاماً واكتظاظاً شديداً، نتيجة لازدياد أعداد الطلاب في الصف، بشكل يفوق– نوعا ما– المدارس الحكومية المجاورة، ويعود الازدحام إلى النمو السكاني الكبير في المخيم، وعدم القدرة على توظيف معلمين جدد، ولعدم توفر مساحة لبناء مدراس جديدة، والاضطرار للعمل بنظام الفترتين، مما يعيق القيام بأنشطة لامنهجية للطلاب، ويضع قيوداً وحدوداً لتحضير أي نشاط من قبل المعلمين للطلبة.

---

(1) **وكالة الغوث الدولية**: مكتب الإعلام، القدس، بتاريخ 3/31 / 2006م.

(2)خويرة، سامر: **الضفة لاجئو بلاطة يبحثون عن أونروا جديدة** , 2003.نابلس, ص1.

(3)آمنة عمران: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/5/30م.

(4) أحمد ذوقان: رئيس لجنة خدمات مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/12م.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتهـــا الباحثـــة أن(96.6%) مـــن عينـــة الدراسة، أظهروا عدم رضاهم عن نظام الفترتين الموجود في المخيم، وأن ذلك يشكل ضـــغطاً كبيراً على الأهالي والطلاب والمعلمين، فيما أكدت نتائج الدراسة الإحصائية أن(96.6%) مـــن عينة الدراسة غير راضين عن عدد الطلاب في الصف، ويزيد من الصعوبات والإشكاليات لدى الطلبة والمعلمين على حد سواء، مما ينعكس سلباً على التحصيل العلمي لهم.

ب. التسرب:

هناك عدد من الأطفال من كلا الجنسين ممن يتسربون من المدراس إما بسبب الاتجاه إلى العمل والرسوب المتكرر، والزواج المبكر لدى الإناث، ونلاحظ في الجدول التالي مايلي:

جدول رقم (5): نسب التسرب من مدارس الوكالة في الضفة الغربية ومخيم بلاطة حسب الجنس للعام الدراسي, 2006/2005

المنطقة/التجمع	ذكور	إناث	مجموع
الضفة الغربية	1.1	0.5	**0.7**
مخيم بلاطة	0.2	1.5	**0.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. قاعدة بيانات مسح التعليم 2007/2006– وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله – فلسطين. (بيانات غير منشورة)

وتعود أسباب التسرب لدى الطلاب إلى:

1.أسباب تربوية: الرسوب المتكرر، وتدني القدرة على الدراسة وعدم الرغبة في التعليم.

2.أسباب شخصية واجتماعية: كالمرض، والزواج المبكر، والاعتقال، وانفصال الوالدين، وجود مشاكل عنف أسري داخل العائلة.

3. أسباب اقتصادية: مثل صعوبة المواصلات ونفقاتها التي تشكل ضـــغطاً عاليـــاً علـــى ذوي الطلبة.

وقد أشار معلمو مدارس الوكالة في مخيم بلاطة إلى وجود حالات تسرب من المدارس وعمالة الأطفال للجنسين، حيث يقوم بعض الأطفال من ذوي السن المرتفعة (12-15) سنة ببيع الصحف وبعض الحاجيات البسيطة، كما أن الفتيات يقمن بالطواف على المنازل لبيع بعض الحاجيات أوالتنظيف فيها سواء في المخيم أو في المواقع المجاورة، كما أشار بعض المعلمين إلى تدني مستوى التعليم والاكتظاظ في الغرف الصفية، وأن بعض الطلبة وجدوا أنه لا جدوى من وجودهم في المدرسة بسبب تدني مستواهم التعليمي، كما أشاروا إلى تفشي بعض الظواهر السلبية بين طلبة المدارس الذكور مثل التدخين[1].

د. افتقار المدارس إلى المواصفات الجيدة:

فقد بينت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن نوعية المباني والتجهيزات المدرسية فقيرة، ولا ترتقي إلى الحد الذي تتميز به مدارس الحكومة في البيئة المجاورة، حيث أن نسبة (93.6%) من عينة الدراسة غير راضيين عن مدارس الوكالة من نوعية المباني وتجهيزاتها، ويوجد في مدارس مخيم بلاطة ثلاثة مختبرات للحاسوب فقط ولكنها غير نموذجية كما أن (97.8 %) من عينة الدراسة عبرت عن عدم رضاها عن المدارس بسبب افتقارها للساحات والملاعب لطلاب المدارس في الوكالة، مما يجعلهم يستخدمون الشارع والأزقة لممارسة نشاطاتهم المختلفة، وهذا ينعكس سلباً ويؤدي إلى مشاكل اجتماعية تنعكس على الحالة النفسية للأفراد.

ج. انتقال الطلاب إلى المدراس الحكومية بعد انتهاء الصف العاشر، مما يكلف العائلة أعباء مالية إضافية، ويحرم عدد من الفتيات من إكمال تعليمهن الثانوي بسبب الصعوبات المالية.

أما رياض الأطفال في المخيم، فيبلغ عددها (6) روضات، تتوفر لديها إمكانيات متواضعة، وتفتقر إلى المرافق المفروض تواجدها في الروضة النموذجية على الأقل، والبعض

(1) المغربي، عبد الرحمن، **واقع الطفل الفلسطيني في مخيمات الضفة الغربية**، مخيم بلاطة نموذجاً، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تمكين الطفل الفلسطيني في مواجهة الظروف المعيشية القاسية، 2004م، ص48.

يلجأ إلى إقامة روضة في الطابق الأول أو الثاني من بيته من أجل توفير مصدر ثابت للعيش في ظل ظروف البيئة السيئة، وبالتالي يدفع الأطفال الثمن.

ويحاول سكان مخيم بلاطة بالتعاون مع وكالة الغوث الدولية، إقامة العديد من المراكز الثقافية والشبابية والنسوية، لخدمة سكان المخيم، إلا أنها لا تستطيع تلبية احتياجات أبنائه، مما يجعل فرص الحصول على مشاركة قليلة ومحدودة ومقتصرة على بعض الفئات الاجتماعية.

وقد أشار تقرير المفوض العام لوكالة الغوث لعام 2004م، إلى الخلل الواضح في العملية التعليمية، فذكر "إن الزيادة السنوية الكبيرة في عدد الطلاب، وعدم كفاية الأموال المخصصة لتشييد المدارس، وأحياناً عدم وجود الأرض التي يمكن تشييد المدرسة عليها أدت إلى اضطرار الوكالة إلى تبني ممارسات كان لها تأثير سيء على الطلاب"[1].

10:3 الأوضاع الصحية

على الصعيد الصحي لا يوجد في مخيم بلاطة سوى عيادة صحية واحدة تابعة للوكالة، تقدم خدماتها لنحو(25) ألف لاجئ تفتح أبوابها (6) ساعات فقط في اليوم[2]،وهنالك عدد كبير من المراجعين مع وجود طبيب واحد، وهناك نقص الأدوية الطبية [3]، وقد أبرمت (الأونروا) معاهدة اتفاق مع مستشفى الاتحاد في المدينة على تخصيص (8) أسرّة لأهالي المخيمات الفلسطينية الأربعة في المدينة على أن يكون العلاج بالمجان، ولكن بعد سياسة التقليص من قبل الوكالة بات على اللاجئ دفع(25%) من قيمة العلاج في المشافي الحكومية، و(10%) إذا كان حالة شؤون اجتماعية [4].

---

(1) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2004-2003م، ص37.

(2)خويرة، سامر، الضفة، **لاجئو بلاطة يبحثون عن أونروا جديدة**، 2003، نابلس، ص1.

(3) فاتن عيسى: من سكان **مخيم بلاطة**، مقابلة أجريت بتاريخ 2006/4/20م.

(4) وزارة الشؤون الاجتماعية للاجئين في مخيم بلاطة، **مسح اجتماعي حول الوضع الاجتماعي في المخيم**، 2005م، ص9.

ونستطيع التأكيد بأن الوضع الصحي في مخيم بلاطة، يشهد أزمة صحية يفرضها الواقع بمستوياته الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية، بحيث يشهد تقلصات بصورة مستمرة ويمكن القول بأن البرنامج الصحي في المخيم معزول عن أية برامج إنماء صحية.

فقد بينت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن(95%) من عينة الدراسة أظهروا عدم رضاهم عن الخدمات الصحية المقدمة من قبل وكالة الغوث، وأن(74.3%) من عينة الدراسة يفضلون الذهاب إلى عيادة أو مستوصف في مدينة نابلس للحصول على الخدمات المقدمة. وبالتالي هذا مؤشر كبير لضرورة القيام بخطوة تجاة الدمج الخدماتي مع البيئة المجاروة.

وإذا نظرنا مرة أخرى إلى مخيم بلاطة نجده لا يختلف عن باقي المخيمات الفلسطينية، فالخدمات الصحية غير كافية لخدمة أفراد المخيم، ففي خلال الأيام الأولى من الشهر تنتهي جميع الأدوية، ويبقى السكان يعتمدون على المسكنات طيلة باقي الشهر [1]، ويشير الدكتور إبراهيم السلقان مدير الخدمات الصحية في مخيم بلاطة إلى افتقار العيادات إلى العديد من الأدوية، والأطباء المتخصصين لتقديم الخدمة الطبية للسكان، كما يفتقر المخيم إلى مشفى للولادة مما يضطرهن للذهاب إلى المدينة، وعدم وجود قسم للطوارىء لخدمة السكان أوجد صعوبة كبيرة خصوصا الأوقات التي كان فيها احتلال يحاصر مخيم بلاطة ومدينة نابلس[2].

ويمكننا أن نلخص أهم المشاكل في مجال تقديم الخدمات الصحية كالآتي:

1. الاكتظاظ من قبل المراجعين من سكان المخيم الذي يسكنون داخل المخيم وخارجه من اللاجئين.

2. عدم وجود أطباء متخصصين يعملون في عيادة الوكالة.

---

(1) ماجدة الطيراوي: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/20م.

(2) إبراهيم السلقان: مدير الخدمات الصحية في مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/27م.

3. المخاطر التي تتعرض لها السيدات في حالات الولادة لعدم توفر مشفى للولادة، حيث يتم نقلهن إلى أحد مشافي المدينة، ويصعب ذلك أثناء الإغلاقات الإسرائيلية.

4. تقليص الوكالة عدد الحالات التي يتم تحويلها إلى المشافي الحكومية.

ومن هنا يجب التفكير بتحسين الخدمات الصحية وتطويرها، من خلال إنشاء برامج للرعاية الصحية والعقلية والجسدية، والعمل على الكشف المبكر عن الحالات المحتملة، ومعالجة الاحتياجات المرتبطة بسوء التغذية، وتنظيم برامج دمج لذوي الاحتياجات الخاصة.

11:3 الأوضاع المعيشية

يعاني السكان في مخيم بلاطة من ظروف اقتصادية قاسية، إذ مُنع أكثرهم من العمل داخل الخط الأخضر لأسباب أمنية، وفقدت الكثير من العائلات معيلها من الرجال إما بالاعتقال أو نتيجة لاستشهادهم في ظل ظروف انتفاضة الأقصى التي تعيشها المناطق الفلسطينية، مما جعل هنالك العديد من العائلات الفقيرة، أوبمعنى أصح تحت خط الفقر[1].

وقد أثرت نتائج انتفاضة الأقصى على مختلف نواحي الحياة المعيشية فارتفعت نسبة البطالة، وفقد العديد من السكان مصدر رزقهم، وعاني سكان المخيم من المداهمات الدائمة للمخيم، وهدم المنازل من قبل قوات الاحتلال، وبسبب ذلك قامت الوكالة بمتابعة مشروع الطوارىء الذي يهدف إلى توفير فرص للعاطلين عن العمل، وقد تم التعاون ما بين الوكالة ولجنة خدمات مخيم بلاطة وتم إجراء مسح اجتماعي ميداني حدد (500) عائلة فقيرة استفادت ضمن خطة الطوارىء خلال شهر 2006/10م، بالتساوي لكلا الجنسين ولمدة ثلاثة شهور بمبلغ قدره (360$)[2]، تراوحت الأعمال ما بين تنظيف الشوارع وحراسة للمنشآت في المخيم، وغيرها من الأعمال، وتم تقديم دعم للمخيم بحوالي (343.000) ألف شيقل في الفترة الممتدة من شهري (3-5/ 2003م) [3].

---

(1)**إحصائية وكالة الغوث الدولية** – مكتب الإعلام – القدس, بتاريخ 3/31 /2005م.

(2) أحمد ذوقان: رئيس مكتب لجنة خدمات مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/30م.

(3) المغربي، عبد الرحمن، **لجان الخدمات الشعبية في مخيمات الضفة الغربية (1996-2004م)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع 7، 2006م، ص369.

12:3 الأوضاع الاجتماعية

الوضع الحياتي في مخيم بلاطة يمر بظروف قاسية في ظل الأوضاع السياسية الحالية، وما تتركه من أثر كبير على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومما يزيد الأمر سوءًا الفئات المهمشة والفقيرة التي تكون ضحية كل هذه الظروف المحيطة والتى لا تجد أية مساعدة طارئة، وإن وجدت تكون لفترة محددة، ومن ثم تنتهي دون ايجاد حلول جذرية لها.

والسبب في ذلك هو قيام وكالة الغوث بتقليص خدماتها المقدمة لسكان المخيم،وتقليص الدعم المقدم من قبل المؤسسات الأهلية، مثل بعض مشاريع الإقراض التي عمل من خلالها كثير من الأسر داخل المخيم، وتم من خلالها توفير فرص عمل لكثير من النساء، ومساعدة أزواجهن على الأقل في توفيرالاحتياجات الأساسية للحياة[1].

ويزداد أعداد الفقراء الذين ليس لديهم أي معيل للاسرة، فهناك العديد من الأسر التي يعاني رب الأسرة فيها من أمراض لاتمكنه من العمل للقيام بواجباته تجاه أسرته، وبالتالي تعريضها للتشرد والفقر،وهذا يؤدي إلى اتجاه أطفاله من الذكورإلى محاولة البحث عن عمل،أو الأسوأ من ذلك التسول والذي يمارسه عدد كبير من أطفال المخيم،والأطفال الذين لايجدون معيلا لهم إما بسبب عدم عمل الوالد أو نتيجه وفاة أحد الوالدين أو انفصالهما، يتعرضون للاستغلال من قبل الآخرين، أو الاتجاه نحو ارتكاب الجرائم والتشرد والانحراف في ظل ظروف صعبة من كل النواحي الحياتية[2].

أما المرأة والفتاة فهي الضحية المباشرة لتلك الظروف السيئة المحيطة، حيث تتعرض للعنف وسوء المعاملة من قبل زوجها وأولادها، بالرغم من محاولاتها العديدة لمساعدة أسرتها إما بالبحث عن عمل سواء داخل البيت أوخارجه، أو بتوجهها للبحث عن مصادر للدعم سواء في المؤسسات الحكومية أوغير الحكومية، وتكثر عدد النساء الأرامل والمطلقات ويمكن معها توقع ما هي الإشكاليات والضغوط التي تتعرض لها في ظل بيئة غير سليمة من الناحية النفسية

---

(1) تيسير نصر الله: مدير مركز يافا الثقافي، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/20م.

(2)إبراهيم صالح: مديرمكتب مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/2م.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد تسلك الفتاة طريقاً تعرضها للاستغلال أو العمل بأعمال منافية للأخلاق العامة.

وتضطر لترك تعليمها، إما من أجل العمل في المنزل لمساعدة والدتها أو للزواج في سن صغيرة بهدف التخفيف من مصاريفها، والظروف الموجودة في مخيم بلاطة تكرس وجود مثل هذه الظواهر، مما يخلق مسؤولية كبيرة على اللجان الموجودة لمحاربة مثل هذه الظواهر الاجتماعية[1].

هذه الاوضاع من فقر وبطالة وتوغلات إسرائيلية مستمرة للمخيم، أدت إلى حدوث نزاعات عائلية ومجتمعية، إذ ارتفعت نسبة المشاكل الاجتماعية داخل مخيم بلاطة إلى(40%)[2] ومن هنا كانت الحاجة الماسة إلى العديد من البرامج الإرشادية والتأهيلية لسكان المخيم.

ويفيد التقرير السنوي الخاص بوكالة الغوث الدولية للعام (2004-2005م) أنه بالرغم من أن نسبة الأسر التي تعيلها نساء تبلغ (13.8%) من مجموع الأسر اللاجئة إلا أن النساء يقمن بإعالة ما نسبته (46%) من الأسر التي تعاني من حالات العسر الشديد[3].

وتعرف حالات العسر الشديد من العائلات، بأنها تلك العائلات التي تحمل بطاقة الشؤون،وذلك لغياب المعيل أو في حال عجز الزوج بسبب إصابته بمرض أو إعاقة معينة بأي جزء من أجزاء جسمه،وعدم تمكنه من العمل، فلهذه العائلات الحق في الحصول على المساعدات النقدية والعينية، حيث يتحدث البعض من حالات العسر الشديد والاحتياجات التي يحصلون عليها التي لا تكفي لسد احتياجاتهم الأساسية.

وإلى جانب ذلك كله المعاقون في من ذوي الاحتياجات الخاصة وخصوصا من الإناث بمختلف الإعاقات،التي تتنوع ما بين خفيفة ومتوسطة وشديدة بسبب زواج الأقارب، والعوامل الوراثية وغيرها من الأسباب. وبسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، فإن عدداً كبيراً من الأهالي لا

---

(1) **ملفات جمعية الدفاع عن الأسرة**، رقم الملف 220، عام 2005م.

(2) تيسير نصر الله: مدير يافا الثقافي في مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/16م.

(3) **التقرير السنوي**، وكالة الغوث الدولية، (2004-2005م)، ص17.

يستطيعون تحمل كافة النفقات المادية لوضعهم في مؤسسات تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة،التي تعمل على مساعدتهم ومحاولة إعادة دمجهم في المجتمع وتأهيلهم مهنيًا من أجل الاعتماد على أنفسهم، فيبقون في المنزل مهملين لا يجدون الرعاية والاهتمام الكافي إلا ما ندر في بعض العائلات القادرة.

أضف إلى ذلك كبار السن من الفئات المهمشة الذين يتعرضون للعنف الأسري والإهمال من قبل عائلاتهم، ومنهم من يترك وحيداً يعتمد على بعض المساعدات من قبل وكالة الغوث أو بعض المؤسسات غير حكومية، حيث الغالبية منهم يعانون من أمراض الضغط والسكري وأمراض الرئة والسرطان وغيرها.

وربما بعد فترة من الزمن قد لا يبقى في المخيم إلا الفقراء وكبار السن والأرامل والعوانس والمطلقات وأمهات الشهداء والجرحى والأسرى وذوو الاحتياجات الخاصة، لأن هنالك عدد من أهالي المخيم ممن يتحسن وضعهم المادي يفكرون بالانتقال إلى المدينة المجاورة أومحاولة شراء بعض الأراضي القريبة من المخيم[1].

وأشار موظفو قسم الخدمات الاجتماعية في مخيم بلاطة، إلى ازدياد عدد الأسر التي تتلقى الخدمات والإعانات من وكالة الغوث الدولية، وخصوصاً بعد انتفاضة الأقصى لعام 2000م.

وفي مقابلة مع تيسير نصرالله مدير مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة، تحدث بأن هناك الكثير من الظواهر والمشاكل الاجتماعية، داخل المخيم، بسبب الفقر وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، والزواج المبكر للفتيات، والتسرب من المدراس للذكور بسبب الاتجاه نحو العمل، وازدياد حالات العسر الشديد من الأسر الفقيرة التي تفتقر إلى وجود الحاجات الأساسية للإنسان[2].

---

(1) سعيد سلامة: دائرة شؤون اللاجئين، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/14م.

(2) تيسير نصرالله: مدير مركز يافا الثقافي، مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/3/12م.

أما على صعيد الخدمات الاجتماعية في المخيم فهي تقدم عبر مؤسسات تحاول جهدها للوصول إلى مستوى جيد للسكان نسبة لما يعانيه أهل المخيم، ويمكن حصر المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية والمساعدات في المخيم في:

1.اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة: تقوم هذه اللجنة بالإشراف على الكثير من المشاريع الممولة داخل المخيم لخدمة السكان، وتوفير فرص عمل للحالات الصعبة. ويمكن القول بأن اللجنة تقابل البلدية في المدينة، إضافة إلى نشاط اللجنة في إحياء ثقافة حق العودة، من فعاليات وأنشطة.

وفي ظل الضغوطات نتيجة الظروف البيئية والسكنية الصعبة للمخيم نظراً لضيق مساحة المخيم، وعدم تناسبها مع التزايد المستمر لعدد السكان عملت على توفير مكان أكثر أمناً للأطفال وإبعادهم عن أماكن اللعب الخطرة التي يستحدثونها بأنفسهم، كما قامت بشراء قطعة أرض ثلاث دونمات، لبناء مقبرة جديدة للمخيم بمبلغ(78)ألف دينار أردني بدعم من وكالة الغوث والدول المانحة[1].

وتقوم حالياً هذه اللجنة على تحديد أولويات أهالي المخيم، ومحاولة توفيرها لبعض الاحتياجات نذكر منها: إقامة مركز صحي يشتمل على قسم خاص للولادة، بناء وتأهيل مدارس المخيم بالتعاون مع الوكالة، إنشاء خزان مياه إضافي، وإعادة تأهيل الشوارع والبنية التحتية، مشروع بناء مصنع يستوعب عدداً من العمال قابل للزيادة والتطوير.

2.مراكز ثقافية، يوجد في مخيم بلاطة مجموعة من المراكز الثقافية التي تهتم بالمرأة والطفل والشباب، من خلال عمل برامج وأنشطة، وفتح الفرصة لبرامج تأهيلية للمشاركين في البرامج، نذكر منها:

أ- مركز البرامج النسوية الذي يعمل على تقوية المرأة اللاجئة،وتمكينها وتحسين ظروفها من خلال التدريب والتأهيل.

(1)أحمد ذوقان: رئيس لجنة خدمات مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/2/12.

ب- مركز شباب مخيم بلاطة، يقوم من خلال برامجه بالتركيز على أنشطة خاصة للشباب من أجل تفعيلهم وتطوير مهاراتهم الشخصية.

ت- مركز يافا الثقافي يعمل على رفع المستوى الحضاري لأبناء المخيم من خلال القيام ببرامج تثقيف مجتمعي.

ث- مركز الطفولة السعيدة الذي يحاول من خلال برامجه وأنشطته المختلفة الحدّ من معاناة الأطفال، وإعطاء الفرصة لتنمية مهاراتهم.

ج- جمعية نهر العوجا التي تعمل جاهدة في سبيل توفير بعض الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة في المخيم.

ح- جمعية يازور الخيرية التي تهدف إلى تطوير المركز الطبي من خلال زيادة الأدوات الصحية، والعمل على إنشاء مركز لرياض الأطفال الفقراء.

خ- اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين التي تعمل على إجراء مسح ميداني اجتماعي لحصر الإعاقات في المخيم، والعمل على إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

3. لجان ومراكز لتقديم الدعم المادي والمساعدات العينية لأهالي المخيم، بحيث تقوم لجان متخصصة بعمل مسح اجتماعي لاكتشاف الحالات الفقيرة التي بحاجة للدعم مثل، شؤون وكالة الغوث الدولية، لجنة الزكاة التابعة للجنة الزكاة في مدينة نابلس.

4. لجان ومؤسسات خاصة تعنى بشؤون اللاجئين للدفاع عن قضيتهم، وإعادة إحيائها، والمشاركة ضمن فعاليات محلية ودولية، مثل لجنة اللاجئين للدفاع عن حقوق اللاجئين، ومركز العودة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية أن (62.4%) من عينة الدراسة أظهروا عدم رضاهم عن الخدمات المقدمة من المراكز الاجتماعية والثقافية في المخيم، ويطمحون لزيادة فعالياتها وتطوير برامجها في المستقبل لتقديم مزيد من الخدمات لمختلف فئات المجتمع في مخيم بلاطة.

الفصل الرابع

مخيم بلاطة والعلاقات مع البيئة المجاورة

مخيم بلاطة والعلاقات مع البيئة المجاورة

4:1 النسيج الاجتماعي في مخيم بلاطة

النسيج الاجتماعي في أي مجتمع يعكس ما في داخله من مستوى العلاقات الاجتماعية بين أفراده الذين يعيشون في ظل بقعته المحددة والمجاورين له، ويؤثر في تشكيل بنيته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تترك أثرهاعلى مختلف نواحي الحياة للأفراد إما بشكل سلبي أو إيجابي، وتحتاج في الوقت نفسه إلى عوامل عدة لاستمراريتها من قبل الأفراد أنفسهم والجماعات المحيطة بهم.

ووفقاً لمقابلات الدراسة التي قامت بها الباحثة، يمكن الحديث عن النسيج الاجتماعي في مخيم بلاطة من خلال نمطين من أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة ضمن الظروف والعوامل التي أثرت على أنماط هذه العلاقات داخل بيئة المخيم هما:

(1) **النمط الأول:** نمط العلاقات الاجتماعية الإيجابية التي بدأت تنسج خيوطها الأولى وتتضح بعد عملية اللجوء، والاستقرار في بيئة المخيم الجديدة، فقد أدت عملية فقدان الأرض والممتلكات التي عانى منها الشعب الفلسطيني عام 1948م،إلى انعكاسات مباشرة على بنية العلاقات الاجتماعية من تشتت وتفكك للعائلة الواحدة، إضافة إلى الضغوطات الحياتية المختلفة في ظل ظروف بائسة، وجمع هذه الفئات المهجرة من مناطق مختلفة في بقعة واحدة، خلق حالة من الفوضى وعدم التجانس بين السكان، بسبب الاختلاف في العادات والتقاليد، وطبيعة الحياة التي كان يمارسها السكان قبل عملية التهجير القسري فأصبح هناك نوع من التنافر. وفي الوقت نفسه أزالت تجربة اللجوء والتشريد التمايز في العلاقات الاجتماعية بين الفلاحين والمدنيين من اللاجئين، الذين عانوا من المصير نفسه، فتحت ضغوط الحياة الجديدة في المخيم، الكل متساو بل تعزز الإحساس بالتضامن كوسيلة للحفاظ على الهوية والوجود.ويمكن القول بأن المخيم هو عبارة عن إعادة إنتاج لشكل العلاقات التقليدية في مجتمع اللاجئين ما قبل النكبة.

وتبعاً لذلك شكلت تجربة اللجوء الجماعي للفلسطينيين علامة قوية لهم كونها حطمت الروابط التي تربطهم بعاداتهم وبيوتهم وعائلاتهم وأقاربهم ومجتمعهم، وأن العائلة الفلسطينية كجزء من الثقافة العربية الإسلامية التي أثبتت "استحالة شرخها أو كسرها كانت الوسيلة والدافع اللذين من خلالهما استطاع الفلسطينيون التجاوب مع ظروف نفيهم وأزمتهم، وبالتالي الارتقاء بغرض بقائهم[1]"، فمن خلال هذا المجتمع المتماسك استطاع الفلسطينيون، كما قال إدوارد سعيد "البقاء أمام عملية تخريب تاريخنا، بأخطائه المأساوية، وبمحنته وسياسات إسرائيل المدمرة"[2].

ومنذ اللحظة الأولى، تولدت مشاعر من الوحدة والتكافل والتعاون والدعم التي استمرت فترة طويلة من الزمن، قواها وزادها الشعورالمشترك للجميع بوحدة المصير، إضافة إلى الصعوبات الجمة التي تعرضوا لها، وبالتالي ضرورة التعاون والتكافل من أجل الحصول على مبتغاهم، فتراهم يساعدون بعضهم في تقاسم لقمة العيش والمساندة والمشاركة في الأفراح والأتراح، والتعاون في بناء منازلهم والسماح لجاره بالبناء بالقرب منه دون الشعور بضرر ما، والمصاهرة والاقتران من داخل العائلة الواحدة أوخارجها في سبيل المحافظة على العلاقات الداخلية[3].

ويعيش معظم أفراد مخيم بلاطة بمختلف فئاتهم العمرية ونوعهم الاجتماعي وأصولهم المختلفة التي قدموا بها من مواقع هجرتهم في تجمعات محددة، وعليه ظهرت لدينا التجمعات في المخيم التي تجمع أبناء البلد الواحد، في حارة واحدة ومعروفة باسمها نسبة إلى قريتهم المهجرة، وذلك من أجل الحفاظ على الامتداد للحالة السابقة التي أرادوا المحافظة عليها كشكل موحد للتضامن والتكافل والحماية والأمن وامتداد للتواصل في علاقات النسب والقرابة والجوار.

وفي الوقت نفسه كان هناك بعض النزاعات بين الأفراد، بسبب البؤس والفقر الذي عانى منه المهاجر الفلسطيني لفترة طويلة، وطبيعة بيئة المخيم بمساكنه ووضعه المعيشي.

---

(1) تماري، سليم، **مستقبل اللاجئين الفلسطينين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م، ص24.

(2) سعيد، إدوارد، **تجربة اللجوء والاقتلاع الاجتماعي**، 1992م، ص47- 55.

(3) رقية الطيراوي: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/2/17م.

وهذا أدى إلى ظهورعدد من المشاكل الاجتماعية والأسرية بين أبناء اللاجئين نتيجة لعدم توفر مصدر رزق، وظهور حالات من الفقراء والمتشردين، والمتسولين من المهجرين، مما حدا بالبعض للتفكير بالهجرة إلى الخارج.

ولم يتوقف الوضع عند وجود المشاكل الأسرية، بل إلى التفكك الأسري وانهيار النسيج الاجتماعي، بسبب الفقر واليأس،والنزاع بشأن الحصول على بعض المساعدات،أدى إلى ظهور الفتن، وقد كان هناك استغلال من قبل اللجان التي كانت توزع الإعانات على المهاجرين لحسابهم الخاص، دون الانتباه إلى المهجرين المحتاجين إلى كل مساعدة تصلهم، أضف ذلك إلى الشعور بالاغتراب في ظل وجودهم فيما يطلق عليه اسم مخيم.

(2) النمط الثاني: نمط العلاقات الاجتماعية السلبية، التي تأثرت بالظروف البيئة المحيطة بالمخيم، فعززت من نمط هذه العلاقة السائدة بين أفراد مخيم بلاطة. ففي ظل ارتفاع الكثافة السكانية وظروف السكن الخانقة، نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة وتدهورالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والفقر والبطالة، وازدياد الضغوط النفسية والاجتماعية، وتركز السكان في بقعة محددة لفترة زمنية طويلة، هيأ الفرصة لوجود نزاعات عائلية ومجتمعية، خصوصاً في ظل ضعف بصيص الأمل في العودة إلى الديار[1].

وهذا أدى إلى خلخلة العلاقات الاجتماعية وضعفها بين أفراد العائلة الواحدة وبين أفراد المخيم أنفسهم، وهيأ الفرصة لحدوث نوع من الاختلال وعدم التوازن في نوعية العلاقة السائدة وشكلها، وتصدع في البنية الاجتماعية وعدم القدرة على التكيف مع أبناء المخيم الواحد.

وتبعاً لنمط العلاقة برزت على السطح مجموعة من الظواهر السلبية، اتجاه الأفراد أدت إلى ارتكاب الجرائم والتشرد،والانحلال الخلقي ومحاولات التفكير بالانتحار، واتجاه البعض إلى محاولات للتحرش بالجيش الإسرائيلي عند النقاط العسكرية، رغبة منهم بالخلاص من حياتهم

(1) آمنة الطيراوي: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/2/17م.

البائسة، وإلى ازدياد ظاهرة العنف الأسري[1]، وازدياد درجة العدوانية، وسوء التواصل بين أفراد الأسرة، وزيادة العنف والتفكك الداخلي، والتسرب من المدارس والتسول.

والتفكك الاجتماعي يزداد يوماً بعد يوم، من خلافات تنشأ بين الأهالي، منها الخلافات الشبابية بسبب اختلاف وجهات النظر بين الأجيال المتعاقبة، مما يؤدي إلى نشوء خلافات ولاننسى بأن الاحتلال يغذي هذا الصراع، وهناك الخلافات العائلية والتي نشأت بسبب شجار بسيط بين الأطفال أو الكبار، ثم يتطور الشجار إلى مشكلة كبيرة بين العائلات التي استخدمت فيها الحجارة والسكاكين ومختلف الأسلحة النارية، وما تسفر عنه الشجارات من أحداث مؤسفة، ومن قتل وجرح في المخيم، وبالتالي خلخلة العلاقة الاجتماعية بين أفراد المخيم وضعفها إلى حد كبير، ورأيي كباحثة، أن ضعف الروابط الاجتماعية وعدم التوعية بأهمية الترابط الأسري أولاً، والاجتماعي ثانياً، وسوء الوضع المعيشي والبيئي في المخيم ثالثاً، مهدت لبروز مثل هذه الظواهر.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة حول طبيعة العلاقة الاجتماعية بين أفراد المخيم وقوتها، كانت الإجابات كالآتي: أجاب (74.4%) من عينة الدراسة أن العلاقات الاجتماعية غير قوية بين سكان المخيم، فيما أجاب (18.9%) من عينة الدراسة أنها مقبولة إلى حدٍ ما بين أفراد المخيم، وأجاب فقط (4.2%) من عينة الدراسة أنهم يشعرون بأن العلاقة قوية بين أبناء المخيم أنفسهم، ويرجع شعور السكان بعدم قوة هذه العلاقة الاجتماعية وضعفها إلى العديد من الأسباب أهمها:

(1). التفكك الأسري.

(2). ارتفاع البطالة، وعدم توفر فرص عمل للعاطلين عن العمل من أبناء المخيم.

(3). الانفلات الأمني، وعدم تطبيق القوانين.

(4). تعدد الانتماءات السياسية، والخلافات بين التنظيمات.

---

(1) **ملفات جمعية الدفاع عن الأسرة**، ملف رقم200، 2004م.

(5). ظروف السكن التي لاتتيح المجال للخصوصية العائلية، وعدم توفر متنفس لأفراد المخيم مثل الحدائق والمتنزهات، سوى الممرات الضيقة والبيوت الملاصقة بعضها في بعض. وقد تناولت إحدى الباحثات في دراستها حول موضوع الآثار النفسية المترتبة على الازدحام السكاني في المخيمات الفلسطينية ودللت في دراستها على الاضطرابات النفسية التي وجدت داخل الأسرة الواحدة، وتوسعها إلى الأسر الآخرى الموجودة في المخيم أدت إلى حدوث اضطرابات واضحة في العلاقات الاجتماعية تحديداً(1).

هذه الإشكاليات خلقت نوعاً من عدم التوازن الداخلي على صعيد الأسرة، وعلى الصعيد الخارجي بين أفراد المخيم الواحد، وأوجد فجوة كبيرة في العلاقات الاجتماعية، وشرخاً كبيراً في نوعية هذه العلاقات، مما أدى إلى ارتفاع حالات العنف، وشعور الأطفال بالضيق الشديد بسبب عدم وجود مساحات للعب، ومن هنا عدم القدرة على الانسجام أو الشعور بالأمان الاجتماعي، وزعزعة الروابط الأسرية، واقتصارها على الأمور الهامشية فقط، والابتعاد كليا عن أية روابط يمكنها أن تقوي ما يسمى بالنسيج الاجتماعي الداخلي، بل إضعافه [2].

ولذلك خرجت طبيعة العلاقات عن الوضع المألوف، وتشهد أزقة المخيم الكثير من المشاجرات وعمليات القتل والتهديد، ووجود فئة تتحكم بأفراد المخيم عن طريق استخدام القوة، بدلاً من القانون، والاعتداء على الناس ومملتكاتهم الشخصية، وبذلك حطمت كل القوانين الخاصة بوجود علاقات إيجابية، وهدمت كل العوامل التي تساعد على تقوية العلاقات وتعزيزها، بل على العكس خلقت نسيجاً اجتماعياً غير متماسك، لا يملك الطاقة والحيوية، بل سلبياته أكثر من إيجابياته.

حتى إن الأسرة الواحدة تفككت وتشتت أفرادها، فأبناء الأسرة الواحدة كثيراً ما يهجرون المنزل تاركين الوالدين وكبار السن والأطفال في بعض الأحيان، وبسبب الفقر لايستطيع الأفراد

---

(1) فرح، رندا: **الازدحام السكاني في المخيمات الفلسطينية**، ابريل، 2000م.

(2) لبنى كتانة: وحدة الإرشاد النفسي في مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت 2006/4/14م.

تغيير نمط حياتهم، والنتيجة تدمير البناء العائلي، حيث فقدت العائلة مصداقيتها في كونها عائلة تضمن الأمان والراحة النفسية لأفرادها من خلال التماسك والمساعدة والمناصرة[1].

وهذا الأمر كفيل بدخول الفرد في أزمة نفسية شديدة، ويعاني من اضطرابات عديدة، وغالبيتهم يتوجه للمساعدة العلاجية، ويتحقق من الفحص الطبي أن السبب الحقيقي هو نفسي وليس عضوي، ويعتمد على المسكنات والأدوية، مما يقلل من قدرات الفرد على الاستمرار في الحياة، وبناء علاقات اجتماعية إيجابية، ويوجد نوعاً من اللاتوافق الاجتماعي، ويؤثر بشكل أكبر على أية مشاريع يمكن استفادة أهالي المنطقة منها سواء داخل المنطقة نفسها، أو البيئة المحيطة.

وهذا الوضع الذي يعاني من ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية، يلقي بظلاله على الجيل الجديد، الذي يشعر بالإحباط والرغبة بالرحيل، "ياريت يصح لي أطلع من المخيم، ولو أنا معاق والله لأطلع أحبي حبي، بس أطلع"[2]، وهذه رغبة أكيدة بالرحيل بسبب الوضع العام لبيئة المخيم، والظروف الضاغطة للشباب الذين لايجدون فرصاً للعمل، أو مكاناً للتنفيس والراحة فانعدام الراحة النفسية والأمان حطم العديد من الطاقات الإنسانية لأبناء المخيم، وجعل من المخيم بيئة طاردة للسكان للبحث عن مكان آخر، بسبب عدم القدرة على التكيف اجتماعياً مع بيئة المخيم.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن (73.9%) من عينة الدراسة لايشعرون بالتكيف اجتماعياً مع سكان بيئة المخيم، وأن (21.7%) من عينة الدراسة إلى حدٍ ما يشعرون بالتكيف داخل بيئة المخيم، فيما أجاب فقط (1.5%) أنهم يشعرون بالتكيف اجتماعياً في بيئة المخيم.

---

(1) هدى النجار: لجنة الدعم النفسي والاجتماعي في وكالة الغوث في مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 22/ 4/ 2006م.

(2) صلاح حشاش: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/20م.

كما أن عدم القدرة على التكيف اجتماعياً خصوصاً من قبل الفئات الشابة الذين يشعرون بأن بيئة المخيم بكافة ظروفها جعلت من المخيم بيئة طاردة وليست جاذبة، وأن وجود النزاعات العائلية والمجتمعية تجعل هنالك صعوبة في التكيف مع أوضاعه، وصعوبة التأقلم في الاستمرار في الحياة داخل المخيم، فظروف الفقر أجبرتهم على البقاء في نفس المكان وتحمل كل المعاناة الموجودة، في ظل علاقات سلبية، وعدم الرغبة في إنشاء أو تعزيز أي نوع من العلاقات الاجتماعية.

فالمشاكل الكثيرة، وعدم الإحساس بالغير، رسخت ثقافة جديدة بعيدة كل البعد عن الثقافة الحقيقية التي تعامل بها أفراد المخيم في السابق، ثقافة البقاء للأقوى وضرورة تقديم الولاء له بهدف الحصول على الحماية وعدم اعتداء الآخرين عليه، وهذا بحد ذاته كفيل بخلق قيادات تناحرية داخل المخيم، يذهب ضحيتها أفراد أبرياء نساء وأطفال، وشباب وكبار السن، ووفقاً لنتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة فإن (71.5%) من عينة الدراسة يرون بأن المخيم يعاني من وجود مشكلات اجتماعية، تزداد يوماً بعد يوم.

أضف إلى ذلك تدني المستوى الحياتي والخدماتي والاقتصادي والمعيشي لدى أبناء المخيم، أدى إلى زيادة مشاعر القهر الاجتماعي مما عكسه على الحياة وأنماط السلوك الفردي والجماعي، وبسبب سياسة الاجتياحات المتكررة من الجيش ساد شعور وإحساس لدى ابن المخيم بعدم الثقة والإحباط واليأس، وهذا أضفى بعداً نفسياً سلبياً على حياتهم الاجتماعية وعلاقتهم بمحيطهم الداخلي والمحيط المجاور.

كل ذلك أدى إلى تفعيل دور لجان الإصلاح في المخيم التي عملت كبديل عن الجهاز القضائي والشرطة، لحل النزاعات العائلية والمجتمعية في المخيم، مما خفف من حدة بعض النزاعات، كما أكدوا على أهمية التوعية، وتعزيز الروابط الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك، عملت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية واللجان في المخيم، على ترسيخ نوع من علاقات المحبة والتعاون، إضافة إلى تقديم الدعم والمساندة لأفراد المخيم. وقد كان هذا واضحا في كل مرة يحدث فيها نزاع مجتمعي وعائلي، ووجود المؤسسات واللجان في

مخيم بلاطة، تعمل على تعزيز وحدة هذه العلاقات وإبقاءها قوية، وعدم السماح بانتهاكها أو تمزيق أوصال العائلات في سبيل تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية، حيث تعمل اللجنة المحلية للخدمات في المخيم، على خلق تواصل بين أفراد السكان من خلال مجموعة من الأنشطة المتنوعة والتي تشعر السكان بأهمية وجود مثل هذه العلاقات المميزة، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها [1].

وهذا يدل على أن المحاولة جادة من أجل بناء جسور قوية بين أفراد المخيم، وإزالة كل الفوارق، وتقوية جذور العلاقات الاجتماعية، والمحاولة الجادة لتقديم الدعم الاجتماعي، وبلورته بالشكل الصحيح في ظل ظروف صعبة، من أجل وجود نسيج اجتماعي حقيقي، والسبب الحقيقي لكل ذلك هو ما تجنيه العلاقة الاجتماعية الجيدة، من آثار إيجابية تساهم في تطوير بيئة المجتمع، وخلق أجيال صالحة، قادرة على التفكير والإصلاح والإبداع، بعكس سلبية العلاقات الاجتماعية التي تحصد دمار المجتمع.

وفي خضم العلاقات الاجتماعية، كان للانتفاضة دور فعال، فقد لعبت الانتفاضة دوراً إيجابياً في تعزيز الهياكل والعلاقات الاجتماعية داخل حياة المخيم نتيجة للواقع المعيشي فيه، فالعلاقات الاجتماعية لم تعد تتحدد وفق المعايير العائلية أوالثروة أو التعليم، بل أصبحت تخضع لمعايير تتعلق بالنضال الوطني الموجود لدى هذه العائلة.

فمكانة الفرد تتحدد بمدى ما قدمه عائلته من شهداء أومعتقلين أو جرحى انتفاضة، إضافة إلى مشاركته بأعمال اللجان الشعبية في المخيم، وبالتالي ينال الاحترام والتقدير والمعاملة الخاصة.وقد ساهمت الانتفاضة باسترداد بعض العلاقات الأسرية التي حاول الاحتلال تفكيكها، وبالتالي شكلت الانتفاضة نمطاً من العودة إلى شكل الأسرة التقليدية.وذلك بدافع الحاجة إلى التعاون والتكاتف والتضامن في ظل التحديات الكبيرة كان يواجهها أهل المخيم في ظروف الانتفاضة.

(1) أحمد ذوقان: رئيس لجنة خدمات مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 17/4/ 2006م.

كل ذلك في إطار شعوري جماعي، أحدث نوعاً من التوازن وشد اللحمة بين أقسام البنية الاجتماعية وإيجاد علاقات أسرية مؤثرة ومتأثرة بالواقع النضالي للمخيم [1].

ولا نستطيع أن نقوم بالعمل على تحسين بيئة المخيم، دون العمل أولاً على تحسين العلاقات الاجتماعية الداخلية، وتطويرها نحو الأحسن، وذلك بهدف إدراج مشاركة أفراد مجتمع المخيم في القرارات، والمشاركة المجتمعية بتلبية احتياجاتهم وتحديدها، لأنهم أقدر من غيرهم على المشاركة بأي قرار حياتي مجتمعي يتعلق بتحسين بيئة المخيم وتطويره للأحسن وعند الحديث عن الدمج لا بد من معرفة رأي سكان المخيم، وما هى اقتراحاتهم من أجل العمل على تكافؤ الفرص لدى جميع الأفراد في الحياة الاجتماعية، والانخراط بالنشاطات الاجتماعية، وهذا بالطبع لن يتحقق في ظل اضطراب فعلي في العلاقات الاجتماعية.

وبالطبع هذا يحتاج إلى جهود مجتمعية وفردية داخل المخيم وخارجه، مع مراعاة العمل مع مختلف الفئات الاجتماعية دون تمييز، حتى لا يعيق أية عملية هدفها التخفيف من حدة الأزمات، كل ذلك بهدف تقوية النسيج الاجتماعي في مخيم بلاطة، وكسر حلقة الإحباط والهبوط النفسي الذي خلفته سياسة الاحتلال والظروف المحيطة بالمخيم، والتراجع السياسي الفلسطيني في المرحلة الراهنة، والعمل للنهوض من أجل تفعيل الطاقات الموجودة لدى أبناء المخيم، في سبيل تحقيق عملية الدمج بهدف تحسين بيئة المخيم وتطويرها.

2:4 مخيم بلاطة والعلاقة مع البيئة المجاورة

إن الحديث عن العلاقات ما بين سكان المخيم وسكان البيئة المجاورة، يجعلنا نتحدث عن ثلاثة مستويات (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية)، بسبب قرب حدود مخيم بلاطة من المجتمع المحلي المحيط به، وبهدف تحقيق نوع من التوازن والتكامل بين بيئة المخيم والبيئة المجاورة.

فمنذ مرحلة اللجوء الأولى، تم إدماج اللاجىء الفلسطيني بالمكان الجديد بالخيمة، بحيث أصبحت الصورة واضحة للعيان وتترافق مع صورة اللاجىء بالخيمة وفي هذه الخيام التي أقيمت

(1) حمام، أنور، **الأوضاع الاجتماعية والديمغرافية للاجئين في الضفة الغربية**، ص46.

للمهجرين، ظهرت بذور العزلة الاجتماعية والنقص في الاحترام والتقدير لهم من قبل المحيط المجاور[1].

وكان هنالك نوع من النفور إزاء البيئة المحيطة بهم، وفي داخلهم شعور بأنهم يعيشون في وسط يحتقرهم، أو ينظر إليهم نظرة دونية، مبدياً عدم رغبته في بقائهم أو استمرارهم بالقرب منه، وقد أثر ذلك على النواحي من العلاقات التي سيتم استعراضها على النحو الآتي:

1:2:4 العلاقات الاقتصادية

يتميز مخيم بلاطة بقربه من مدينة نابلس مما يعطيه الفرصة للاستثمار الاقتصادي، ووجود فرص عمل، ويمكن ملاحظة أن شارع القدس الموجود هو شارع ملىء ومزدهر بالمحلات التجارية التي يعمل بها سكان المدينة، باعتباره شارعاً حيوياً، حيث المحلات التجارية ذات الأسعار المعقولة، والمنطقة الحيوية تساعد على الاستثمار وتحقيق الربح.

ولكن الناظر إلى الوضع الاقتصادي في مخيم بلاطة، يجد أن هنالك فجوة كبيرة بينه وبين البيئة المجاورة، فهنا في المخيم لا توجد مناطق صناعية أومشاريع إنتاجية، فقط هنالك بعض الحرف البسيطة والحوانيت الصغيرة.

والغالبية العظمى من أفراد المخيم، يعمل في وظائف وكالة الغوث، وعدد منهم يمتلكون محالاً تجارية في المخيم، وآخرون يعملون في البيئة المجاورة، إما موظفين أوعمالاً، وهناك من يملك محله الخاص به منذ سنين مضت.

ومن أبناء المخيم من يعملون في السلطة الوطنية، في مختلف الأجهزة الأمنية، وقد كان هذا واضحاً منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م.

---

(1) عقل، محمود، **عين بيت الماء، مخيم اللاجئين الفلسطينيين**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ط1، 1992م، ص58.

إلا أن كل ذلك، لاينفي ارتفاع نسبة البطالة بين أبناء المخيم، مما أثر على السكان وبالتالي انعدمت الفرص لمحاولة السكان تنفيذ مشاريع استثمارية في محيط المخيم.

وفي الوقت نفسه تنعدم المشاريع الاقتصادية في محيط المخيم، التي يمكن من خلالها فتح آفاق لوجود فرص عمل للسكان، وبالتالي تحسين ظروف الحياة.

وقد ناشدت وكالة الغوث الدولية في عام 2001م الدول تقديم الدعم الاقتصادي والتدريب لسكان المخيمات، إذ يعاني المجتمع اللاجيء من نسبة عالية من العمال غير المهرة، ونقص في الادخارات، وانعدام شبكة أمان قادرة على حمايتهم، كما يعتبر اللاجئون عديمي الدخل الإضافي أو البديل، وتعد المخيمات من أكثر المناطق هشاشة، فهم غير قادرون على اختراق حاجز الفعاليات الاقتصادية الكبيرة في المدينة المجاورة، وبنفس الوقت غير موجودين في مناطق المحاصيل الزراعية وتربية المواشي في القرى، وتزيد ضخامة العائلة الفلسطينية المتوسطة في المخيم من أزمتها الاقتصادية، وتؤثر على فعالية الدخل بشكل حاد ومباشر، خاصة مع إدراك أن الدخل الواحد غير قادر أصلاً على دعم العائلة المكونة من ستة أفراد أو أكثر[1].

وهناك أزمة اقتصادية بين سكان المخيم والبيئة المجاورة، بسبب التمييز الطبقي والوظيفي، مما ينمي روح العداوة والحقد، فسكان المخيم لم يهجروا ويشردوا فقط، وإنما يطالهم التمييز من كل النواحي، والبقاء تحت خط الفقر المهين.

ويذكر محمود الذي يعمل نجاراً في أحد المحال في مدينة نابلس، كيف يحرم من التطور في مهنته ويبقى عاملا طوال حياته، وقد بقى لعشر سنوات دون تطور، بينما غيره من العاملين استطاعوا فتح محلاتهم الخاصة والحصول على أرباح جيدة، وتحسن وضعهم الاقتصادي بينما بقى هو كما كان أول مرة[2].

ففي المدينة يستطيع من خلال عمله أن يحظى بفرص مختلفة، بينما في المخيم الوضع محدد نوعا ما.وتدهور الوضع الاقتصادي يحرم العديد من أبناء المخيم من إكمال تعليمهم،

---

(1) **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون**، بديل لعام (2002–2003)م، ص81.

(2) محمود المغربي: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/26م.

وبالتالي يحد من الفرصة للحصول على عمل موفق ويجعل فرص العمل محدودة في الأعمال الحرفية، مما يؤدي إلى حرمانهم من فرص التطور نظراً لعدم وجود مؤهلات محددة، ويؤدي إلى تدني المستوى الاقتصادي لأبناء المخيمات.

كما أن فرص التبادل والتوافق التجاري بين سكان مخيم بلاطة والبيئة المجاورة محدودة وهذا ما يجعل البؤرة الحقيقية للاقتصاد داخل المدينة فقط، فتتمركز المؤسسات الرئيسة فقط في المدينة، وهذا يجعل اعتماد المدينة على أبناء المخيم للقيام ببعض الوظائف المحددة، ربما وظائف متدنية، ولكن على الأقل تحقق دخلاً لأهالي المخيم، وعلى سبيل المثال معظم العاملين في بلدية نابلس قسم النظافة هم من سكان مخيم بلاطة [1].

2:2:4: العلاقات الاجتماعية

إن الحديث عن العلاقات الاجتماعية ما بين المخيم والمدينة له مدلولات اجتماعية، تدلنا على مدى التفاعل والتأثير المتبادل في نسج العلاقات بين الأفراد والجماعات كنتيجة، والسبب في نسجها وبنائها هو السعى الدائم وراء إشباع الحاجات المادية والروحية والفكرية والمعنوية والمهنية للأفراد.

فإما أن تكون العلاقات إيجابية تقوم على التعاون والمساعدة، وتبادل المنافع والمصالح، وتزيد من لحمة التماسك مع الجماعة،أو تكون سلبية قائمة على الصراع والتنافس وهى سلبية تؤدي إلى تفكك العلاقات وتخلخلها.

ويمكن القول بأن العلاقات الاجتماعية بين سكان مخيم بلاطة والبيئة المجاورة هى علاقات قديمة حديثة، تتسم بالتناقضات الكبيرة منها ما هو جيد وسيء، ومنها ما هو مقبول وغير مقبول، فالتساؤلات كثيرة بخصوص هذا النوع من العلاقات الإنسانية بين بيئة دخيلة كبيئة المخيم على أرض محاذية للمدينة والقرية.

---

(1) تيسير نصر الله: مدير مركز يافا الثقافي، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/2/28م.

وقد بدأت هذه العلاقة منذ قدوم الأفواج الأولى من المهاجرين للاستقرار في بقعة تأويهم من ظروف الحياة البائسة في خيام قدمتها وكالة الغوث الدولية، على أرض تم استئجارها من أصحابها حتى اللحظة، لتبدأ قصة جديدة من علاقات بدأت تظهر من خلال الالتقاء باللاجئين، ومحاولة تقديم الدعم والعون لهم، شعوراً من أهالي مدينة نابلس وقرية بلاطة المجاورة تحديداً، بالظرف القاسي الذي يتعرضون له.

وقد قامت بلدية نابلس منذ فترة اللجوء، بتخصيص معونات خاصة لأهالي مخيم بلاطة، ومراسلة العديد من الحكومات لتقديم المساعدات، بسبب نفاذ بعضها وعدم كفايتها للجميع، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات والمعونات من قبل بعض التجار وميسوري الحال[1]. لكن هذه المساعدات كانت غير كافية، ولاتكفي لسد الاحتياجات الأساسية لأي حياة كريمة.

ومن ناحية أخرى، بسبب حالة الفقر الشديد التي كان يعاني منها السكان بشكل عام مع قدوم المهجرين، ظهرت حالة من الفوضى والاضطراب، بسبب عدم كفاية الغذاء والماء للسكان الموجودين والمهجرين القادمين، فزاد من حالات الاحتكاك بينهم، وتعزيزالعلاقة السلبية لمشاركتهم في حياتهم ومصدر رزقهم.

ولكن ذلك لم يمنع من بناء علاقات أولية أخوية، بين المهجرين والسكان الأصليين في بعض المناطق، فكانت علاقات بسيطة، غير معقدة، ببساطة القادمين والقاطنين في المنطقة الواحدة.

وعلى النقيض من ذلك تماماً، تتحدث أم عمران عن سوء العلاقة بأهالي الجوار معبرةً عن معاناة طويلة من الزمن وضيق الحال، ومدى الألم النفسي الذي تركه مثل هذا النوع من العلاقات الاجتماعية المبنية على الكره، (اتهمونا بأنا هربنا من البلاد، وجينا نحتل منطقتهم، ونأكل أكلهم ونشرب ميتهم، وكانوا يرموا علينا أهل بلاطة الزبالة والحطب، ويكبوا علينا الميه الوسخة، ويرموا علينا الرماد، ويعايرونا بأنا لاجئين ومقطعين، وما إلنا أصل [2])، وهذا تسبب

(1) **ملف اللجنة الفرعية لشؤون النازحين**، مدينة نابلس، 101/4/17_ (1949– 1948) م.

(2) فتحية حشاش: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ1/31/ 2006م.

في العديد من المشاكل الاجتماعية بالمحيط المجاور للمخيم، وأوجد نوعاً من العدوانية والحقد، وبالتالي بروز عدد من المشاكل والنزاعات المجتمعية.

وهذا الوضع لم يقتصر على مشاكل اجتماعية، بل عزز ثقافة لدى ابن المخيم بوجود إشكالية كبيرة كونه ابن مخيم (لاجيء)، وزاد الحقد لديه بسبب احتقاره من قبل أبناء البيئة المجاورة نتيجة الوضع والظروف المحيطة به.

ويشير أبو محمد إلى مدى الإهانة التي تعرض لها، عندما كان يذهب إلى مدينة نابلس لشراء حاجياته البسيطة، عندما كان يتعرض للطرد من الحوانيت ويقولون (إنت لاجيء مصدي ما إلك أصل"[1])، ومن قبل أهل القرى، عندما يرون أي لاجيء، وهم يتجولون بحمارهم يقولون لحمارهم (إقلب وجهك، وجهك مثل وجه اللاجيء) [2].

ويمكن تصور المشاعر التي تترك تأثيرها على ابن المخيم، وتنتقل من جيل لآخر وهم يشعرون بعدم توافق اجتماعي، بالرغم من التشابه في بعض العادات والتقاليد بين أهالي مخيم بلاطة والبيئة المجاورة.

وهذا الوضع خلق نوعاً من الرفض للمصاهرة والارتباط الاجتماعي بين أهالي البيئة المجاورة وأهالي المخيم، وأنّ من يضطر للارتباط بهم، فذلك لأنه لم يجد من يصاهره، وبأنه من أقل الناس حسباً ومالاً لذلك يضطر لمصاهرة لاجيء.

ومن الجدير ذكره،أن نوعية العلاقات الاجتماعية، اتسمت بنوع من اللاتوافق الاجتماعي وخلل في العلاقات الاجتماعية وضعفها، والتي ألقت بظلالها على الأجيال القادمة ووسعت الفجوة بين الطرفين، وبدأت عملية الاغتراب الحقيقي في العلاقة بين أهالي مخيم بلاطة والبيئة المجاورة[3].

---

(1) حسين أبو مسلم: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/3/7م.

(2)عصام يعقوب: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/3/7م.

(3) سعيد، سلامة: دائرة شؤون اللاجئين، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/3/25م.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة بـأن(94.3%) مـن عينـة الدراسة، يشعرون بأن العلاقة بين سكان مخيم بلاطة والمدينة المجـاورة غيـر قويـة، وذلـك لأسباب مختلفة منها: النظرة الدونية لأبناء المخيم، وترسيخ ثقافة (ابن المخـيم) الـذي يتصـف بالسوقية. وأن (7،5%) فقط من عينة الدراسة شعروا بأن العلاقة قويـة بـين سـكان المخـيم والمدينة، وهذا الوضع يجعلنا نفكر بضرورة التخفيف من حدة تـوتر العلاقـات بـين المخـيم والمدينة في سبيل تحقيق الدمج بين مخيم بلاطة والبيئة المجاورة.

والحقيقة إذا نظرنا اليوم إلى نوعية هذه العلاقة الاجتماعية بين أهـالي مخـيم بلاطـة والبيئة المجاورة، نجد أنها علاقة سلبية أكثر منها إيجابية، عززتها الإشكاليات الكبيرة والمتزايدة يوم بعد يوم لسببين:

السـبب الأول: الظروف المأساوية التي يعيشها أبناء مخيم بلاطة، مقابل نوعية الحيـاة التـي يحياها أبناء البيئة المجاورة.

السبب الثاني: التمييز الكبير الذي يتعرض له أبناء مخيم بلاطة من قبل البيئة المجاورة. حيـث أن لفظ (لاجئين) بالنسبة لسكان المدينة والقرية، تشيرإلى مجموعة تائهة غريبة عـن المجتمـع وأنهم فئة مهمشة، إلى جانب المسؤولية الكبيرة التي تلقى عليهم في تركهم أرضهم وديارهم.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتهـا الباحثـة أن (70 %) مـن عينـة الدراسة، يشعرون بأن سكان المدينة المجاورة أفضل منهم من حيـث مسـتوى المعيشـة، وأن (73.7%) من عينة الدراسة شعروا بأن سكان المدينة المجاورة أفضل من حيث نوعية الخدمات المقدمة لسكانها، وأن (66.6%) من عينة الدراسة شعروا بأن سكان البيئة المجاورة أفضل مـن حيث توفر نوع من الرفاه الاجتماعي، مما يشكل لدى اللاجيء شعوراً بأنه أقل مستوى، وبأنـه لايتمتع بمميزات ترتفع بمستواه الاجتماعي، نتيجة لنوعية الحياة التـي يحياهـا سـكان البيئـة المجاورة.

وسكان مخيم بلاطة يشعرون بالتمييز العنصري من قبل أهل مدينة نابلس والقرى المجاورة، التي أثرت في تشبيه بيئة المخيم بأنها بيئة (منحطة)، وأنها بؤرة للفساد وارتكاب الجرائم، ولا يعني ذلك اختفاءها في المدينة والقرية ولكنها في المخيم أكثر شيوعا[1].

مما يؤدي إلى حدوث نزاعات اجتماعية كبيرة، ويؤدي إلى حدوث جرائم اجتماعية، وبالتالي رفض التزاور مع السكان المجاورين، ورفض المصاهرة باعتبارهم لاجئين وأن بيئة المخيم هى بيئة سيئة بكافة أشكالها، وبالتالي الرفض من الاقتراب منها، وأنها مرتع للمجرمين والمطاردين، والسارقين والمنحرفين.

ووجود مثل هذا النوع من العلاقات السلبية، يقف عائقاً أمام أية عملية لتطوير أو تحسين لبيئة المخيم في ظل تزايد الأزمات بمختلف مستوياتها وسوء العلاقات الاجتماعية وعدم القدرة على التكيف، أدى إلى خلق عائق في وجه أية فكرة لتحقيق التواصل، وتقليل الفجوة بين سكان مخيم بلاطة والبيئة المجاورة، في الوقت التي تؤدي فيه علاقات حسن الجوار بين سكان المخيم والبيئة المجاورة، إلى ايجاد نوع من التوازن الاجتماعي والشعور بالأمان الاجتماعي، ويفوّت أية فرصة للمشاكل الاجتماعية، وبالتالي القدرة على البناء والتطوير وتحقيق الأمان الاجتماعي.

ويرى سكان البيئة المجاورة لسكان المخيم، استحالة التواصل أو إقامة علاقات اجتماعية مع سكان المخيم باعتبارهم لاجئين أولاً، وأنهم يقطنون في بيئة يملؤها الإجرام والفقر والبطالة والإهمال، ونتيجة للتمييز نشأت عداوات كبيرة ضد أهالي البيئة المجاورة[2].

وبالرغم من أن هناك حراكاً اجتماعياً جغرافياً باتجاه المدينة لتوفر الخدمات والبيئة المناسبة، نظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المخيم،إلا أن النظرة الدونية تجاه ابن المخيم ما زالت مسيطرة وواضحة حتى اللحظة،بالرغم من أن بعض أبناء المخيم هم من الفئة المتعلمة والمثقفة، إلا أنه يظل دون المستوى في نظر الآخرين من سكان البيئة المجاورة.

---

(1) ابتسام برقاوي: من سكان مدينة نابلس، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/2/9 م.

(2) نهى طبيلة: من سكان مدينة نابلس، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/5/2م.

وقد أظهرت نتائج الدراسة التي أجرتها الباحثة أن (98.5%) من عينة الدراسة من سكان مخيم بلاطة، لايشعرون بالتكيف اجتماعياً مع سكان البيئة المجاورة، وهذا يرجع سببه إلى النظرة السلبية من قبل سكان المدينة المجاورة باتجاه سكان المخيم مما يعزز من الصورة النمطية لثقافة (ابن المخيم)، وهذا يعتبر معيقاً من المعيقات لعملية الدمج.

وبالتالي نلاحظ بأن هناك تناقضاً بين سكان المدينة والمخيم، من حيث المشاعر المتبادلة، ونظرة كل منهما للآخر فيما يتعلق بالولاءات الاجتماعية والسياسية ورفض كل منهم التبعية للآخر، خاصة وأن المخيم يأنف الانصياع لتعليمات سكان المدينة التي تقوم على الخدمات والإنتاج والثقافة المتنوعة، والطبقية والتمييز.

ويمكننا أن نلخص العوامل التي ساهمت في عزلة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم بلاطة وعدم اندماجهم في البيئة المجاورة إلى الآتي:

1.فقدان وسيلة الإنتاج: فقدان الأرض نتيجة النكبة، أدى إلى تدعيم العزلة والتهميش، وبالتالي فقدان المكانة الاجتماعية المرتبطة بالأرض.

2.الأوضاع الاقتصادية السيئة: نتيجة الهجرة عام 1948م، تحول عدد كبير من اللاجئين إلى أفراد عاطلين عن العمل، لايجدون ما يسدون به الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم.

3.المشاعر التي تولدت نتيجة الهجرة:هذه المشاعر أدت إلى العزلة الكبيرة التخوف من إقامة علاقات اجتماعية مع المحيط المجاور[1].

4. النظرة السلبية تجاه الآخر، وعدم الاستعداد للتعاطي أو التكيف اجتماعياً معه.

وأعتقد كباحثة أنه بالرغم من تشابه سكان المخيم وسكان البيئة المجاورة، في العديد من العادات والتقاليد، إلا أنه لم يحدث أي نوع من الدمج الاجتماعي بينهم إلا ما ندر وذلك للأسباب السابق ذكرها.

---

(1) صايغ، روز ماري: **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**، 1983م، ص156.

وفي دراسة تم اجراؤها من قبل مؤسسة العلوم الاجتماعية التطبيقية في (أوسلو) على أربعة مخيمات، (عسكر في الضفة الغربية، الوحدات والبقعة في المملكة الأردنية الهاشمية، الرشيدية في لبنان)، تبين أن الدمج الاجتماعي الجزئي كان سمة مخيم الوحدات في الأردن، ومخيم عسكر في الضفة الغربية، والأسباب التي دعت إلى الاندماج هو تداخل الحدود وقربها من المدينة المجاورة، والاستثمارات في المنطقة القريبة –وهى شرط لتحقيق الدمج– مما أدى إلى سهولة الدمج والاختلاط، وفتح علاقات اجتماعية واقتصادية بين الطرفين، إضافة إلى السياسة المتبعة بهدف تنمية المخيمات وتحويلها من مناطق مهمشة وفقيرة إلى مناطق استثمارية، يستفيد منها كلا الطرفين، مما ساعد على وجود نوع من الدمج الخفي، ولكنه مع الوقت يصبح مرئياً، بينما مخيم الرشيدية في لبنان كان منعزلاً جداً عن المحيط المجاور[1]، وهذا عائد إلى أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية أعاقت عملية الدمج، فبقى المخيم معزولاً عن محيطه المجاور.

ويلاحظ أن الدمج في المجتمعات المضيفة أقوى في الضفة الغربية وقطاع غزة منه في الدول المجاورة، فقد عاش اللاجئون وسط عزلة اجتماعية، وكثيراً ما كانوا يتعرضون للاحتقار والسخرية "لأنهم باعوا بلدهم وهربوا كالجبناء"[2].أما اللاجئون في الضفة الغربية، فقد اختلطوا مع السكان، ومع مختلف الشرائح، لتداخل حدود المخيم مع البيئة المجاورة ولكن دون دمج اجتماعي حقيقي.

ومن الجدير ذكره أن تدني المستوى الخدماتي والاقتصادي والمعيشي عند اللاجئين، ومشاعر القهر الاجتماعي والظلم والتمييز، انعكس على أنماط الحياة والسلوك الفردي والجماعي، وأن أكثر الفئات تضرراً من الاحتلال الإسرائيلي هم اللاجئون، وقد ساد شعور وإحساس عند اللاجئين بعدم الثقة والإحباط واليأس، وهذا أضفى بعداً نفسياً على حياتهم الاجتماعية وعلاقاتهم بالآخرين من المحيط المجاور[3].

---

(1) ميعاري، محمود، **حول الاندماج الاجتماعي في فلسطين، مجلة الدراسات العربية**، ع 5/6–2000م.

(2) صايغ، روز ماري، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**، ص156.

(3) قراقع، عيسى، **الحاجة إلى تنظيم جماهيري للاجئين الفلسطينيين، ورقة عمل لمؤتمر بيت لحم**، 1996م، ص66.

وأعتقد كباحثة، بأن التهجير الذي حدث عام 1948م، أدى إلى إحداث تغيرات في البنية الديمغرافية للسكان، وايجاد تشكيلات جديدة، وبروز ظاهرة اللجوء، ووجود مكان يطلق عليه اسم(مخيم)، له تصنيفاته الداخلية مع أبناء المخيم والتصنيف السكاني الخارجي مع أبناء البيئة المجاورة.

3:2:4 العلاقات الثقافية

الثقافة من المفاهيم الأساسية في نظرية التطورالاجتماعي في العالم، والهدف من تبادل الثقافات، هو إشراك أكبر عدد من الناس في الحياة الثقافية، وضمان تفاعلهم الإيجابي في بيئتهم والبيئة المجاورة، وثقافة الشعب الفلسطيني هي ثقافة واحدة من حيث التشابه في العادات والتقاليد واللغة والدين،إلا أن التواصل الثقافي مفقود ولايمكن تفعيله إلا من خلال الندوات وورش العمل في المجال الثقافي.

فثقافة أفراد مخيم بلاطة، هى ملخص ما تم اكتسابه عبر التجربة الجماعية وبقي حياً وفعالاً في الوعي واللاوعي، وبالتالي يؤثر في نمط تفكيرهم وسلوكهم وعلاقاتهم الإيجابية، بحيث تكون تصرفات الفرد منطلقة من ثقافتهم، ويتم تقييمها وفقاً للقيم التي تحملها هذه الثقافة المجتمعية لأبناء المخيم.

وموضوع التآلف الثقافي له تأثير كبير في تحقيق الدمج الثقافي بالمجتمع المحيط،فقد تقف العادات والتقاليد والنظرة السلبية للطرف الآخر، حاجزاً ومعيقاً بين اللاجىء وأبناء المجتمع المحيط، فقد يجد نفسه منعزلاً ومنطوياً على نفسه، وقد يجد الفرصة للاندماج والذوبان في المحيط مع الحفاظ على الهوية الخاصة به.وإضافة إلى ذلك التعرف على العادات والتقاليد الخاصة بكل من أهل المدينة والمخيم،، فإما أن يكسبه للآخر، أو لا يكتسب شيئاً، أو يظل متمسكا بكل ثقافته التي يؤمن بها.

ونلاحظ بأن هناك العديد من المراكز الثقافية والأندية الشبابية والرياضية والمنتديات المختلفة والحدائق العامة، والمتنزهات، ومراكز الاطفال، التي يتمتع بها أبناء البيئة المجاورة،

وفي الوقت نفسه يستفيد منها أبناء القرية بشكل مباشر، وبشكل قليل أبناء المخيم، بسبب الفقر وعدم القدرة على تحمل تكاليف ورسوم هذه المراكز الثقافية[1].

وهذا ساعد في خلق فجوة كبيرة في مستوى الثقافة والعلم، وأوجد نوعاً من الإحباط لدى أبناء المخيم، بسبب عدم القدرة على تحقيق طموحاتهم، أو حتى على الأقل قضاء أوقاتهم في نادٍ رياضي بدلاً من قضائه في الشوارع.

وهناك فئة بسيطة من سكان المخيم التي تسمح ظروفهم بالمقدرة على الالتحاق بمثل هذه النوادي الثقافية، وبالتالي القدرة على الدمج داخل المجتمع وإقامة روابط ثقافية واجتماعية واقتصادية، وتبادل الخبرات وتطويرها إلى الأفضل.

وأما باقي السكان في المخيم فإنهم يشعرون بأنهم لايقدرون على إلحاق أبنائهم بالمراكز الثقافية، والرضا بما هو موجود بالمخيم، من مراكز متواضعة بإمكانيات بسيطة، وأحيانا دون المستوى المطلوب، لأنها في داخل المخيم ولا تكلف أية مواصلات، كما أن نظرة التميز ضد سكان المخيم تمثل لهم حاجزاً كبيراً وبالتالي عدم إرسال أبنائهم إلى تلك الأماكن، وهنا يحدث التباعد بكل معانيه، ويشكل كل ذلك عائقاً في وجه أية مشاريع يمكن العمل عليها مستقبلا.

وعلى سبيل المثال، نجد بأنه لاتتوفر مكتبة للقراءة في مخيم بلاطة، سوى بعض الكتب في بعض المراكز الثقافية، والتي لا تكفي الطلبة والباحثين مما يحرمهم من التواصل والحصول على المعرفة [2].كما لا تتوفر المتنزهات أو حتى الحدائق العامة، سواء للأطفال أو للعائلات، مما يخلق العديد من الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية، والنزاعات بين الجيران.

كما أن مخيم بلاطة يعد أحد الأحياء الفقيرة في مدينة نابلس، كما أن قربه لم يسهل عليه وصول أفراده إلى الحدائق، لوقوعها في منطقة بعيدة نوعاً ما، مما يكلف من يريد التوجه إليها،

---

(1) وليد بدوي: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/20م.

(2) شاهر بدوي: منسق أنشطة مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة، مركز يافا الثقافي، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/2/28م.

كما أن الخوف الذي يبرره الأهل على أبنائهم، نتيجة لقربه من الشارع العام، أو كونـــه بعيـــداً، يحرمهم فرصة الاستمتاع بكل ذلك.

وفي المقابل، يضج سكان المدينة والقرية من تصرفات أبناء المخيم ويرفضون علانيـــة تواجدهم في أية متنزهات، أو احتفالات ثقافية ترفيهية، وهذا الشعور خلق نوعاً من العدوانيـــة، والشعور بالدونية.

ومن هنا كان العمل، على إيجاد مراكز ثقافية بمواصفات جيـــدة داخـــل المخـــيم أمـــراً ضرورياً، لما تحمله من إيجابيات، وآفاق جيدة للمستقبل، تلقي بظلالها على أبناء مخيم بلاطـــة، وتفتح آفاقاً لكسر الفجوة، والتطوير، ومعرفة كل ماهو جديد، من خلال التوأمة ما بين المراكـــز الثقافية في مخيم بلاطة والبيئة المجاورة.والعمل على رفع المستوى الثقافي، خصوصاً للأفـــراد الذين لم تساعدهم ظروف حياتهم لاستكمال تعليمهم الثانوي، من خلال إشراكهم بدورات مهنيـــة متنوعة.

وللوصول إلى أفضل حالات الدمج الثقافي يتطلب مساهمة أهل مخيم بلاطة:

أولاً:تفاعلهم مع الوسط الثقافي المحيط، بحيث يشعر بأنه أحد أفراد هذا المجتمع بكـــل جوانبه.

وثانياً: مساهمة سكان البيئة المجاورة لمخيم بلاطة من خلال الترحيب وإعطاء الفرصة للتفاعل والتجاوب معهم.

الفصل الخامس

آليات دمج مخيم بلاطة بالبيئة المجاورة

آليات دمج مخيم بلاطة مع البيئة المجاورة

1:5 تمهيد

يعتبر مخيم بلاطة حياً من أحياء مدينة نابلس والأكثر قرباً إلى حدودها، ولكنه حي فقير وعشوائي السكن، تحيط به عوامل مهددة بسبب ظروفه العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، وأن أية محاولة جدية للخروج من هذا الجيب الفقير يعتبر إنجازاً، بحيث يعلق (ناصر) من سكان مخيم بلاطة (أنه اللي بدو يروح على الجنة يطلع من المخيم ويغادره، واللي بدو جهنم يظل في المخيم) [1].

هنا يجب التفكير جدياً، بتطوير بيئة المخيم وتحسين صورة الحياة فيه، باستخدام آليات واقعية تتناسب مع بيئة المخيم وإمكانيات الوكالة، إضافة إلى تعاون مختلف المؤسسات والأطر والأحزاب في البيئة المجاورة، والأهم من ذلك كله، أن يأتي بناءً على احتياجات أهل المخيم أنفسهم لمعرفة الموقف الحقيقي من عملية الدمج بالبيئة المحيطة، وآليات تطبيق العملية وتعاون العديد من الجهات والمؤسسات القائمة فيه.

وفي دراسة قام بها مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بير زيت عام 2000 م بعنوان: "البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين"، الذي تم من خلاله فحص الأولويات المعيشية التنموية في المخيمات الفلسطينية ضمن الظروف السياسية الحالية، وتبين نتائج المسح أن الأولوية التنموية والمعيشية كانت باتجاه إعطاء الأولوية الاقتصادية والتي لها دور مهم من خلال توفير فرص عمل، والتخفيف من البطالة، وبالتالي الفرصة الحقيقية للحصول على سكن مريح والقدرة على تطويره، وتطوير بيئة المخيم[2].

وقد قامت اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة، بفحص اقتراحات وآراء أهالي المخيم ومتطلباتهم، ركزت أهمها على ضرورة توفير مشاريع تشغيلية وورش عمل ودورات تأهيلية،

---

(1) ناصر أبو سمرة: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/4/22 م.

(2) سعيد، نادر،**البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2000م، ص39.

وتنظيم السير في شارع السوق والقضاء على ظاهرة السيارات المسروقة، وإقامة مستشفى عام وآخر للولادة، ومتنزه وأماكن ترفيه للأطفال، وبناء مدارس جديدة، وحل مشكلة الصرف الصحي، وإضاءة شوارع المخيم، وتحسين وتطوير بيئة المخيم ودمجها في البيئة المجاورة [1].

هذه الاقتراحات تبين ضخامة الإشكاليات الموجودة في مخيم بلاطة، والتي تستدعي العمل المتواصل على مختلف الأصعدة سواء من مؤسسات داخل المخيم أو خارجه، وتتطلب توسيع حدود المخيم.

وفي دراسة العبد وزيدان حول موضوع الاستيعاب المجتمعي للعائدين[2] تبين بأن أية مقترحات بشأن المخيمات، يجب أن تكون نتاج تقييم وتخطيط شامل للنمط العمراني وللمخيمات الحضرية، كمجتمع الدراسة (مخيم بلاطة)، لابد من القيام بتخطيط حضري واجتماعي واقتصادي شامل، من أجل تحديد أنسب الإجراءات لذلك.

ولذلك يجب تقديرالاحتياجات والبدائل المتوفرة، وإشراك اللاجئين أنفسهم في عملية الدمج الطوعية، والتدرج فيها خطوة خطوة حسب الإمكانيات المتوفرة، ضمن االدمج الجزئي للمخيم مع حدود البيئة المجاورة (دمج مخيم بلاطة جزئياً وتدريجياً ضمن البيئة المجاورة)، مع التأكيد على دور وكالة الغوث الدولية، باعتبارها المسؤولة إدارياً عن المخيمات، وراعية لهم في مخيمات الداخل والخارج[3].

ومن خلال هذه الدراسة، سيتم العمل على اقتراح استراتيجية أوآلية فعالة ضمن مشروع الدمج بأنواعه: التخطيطي الحضري، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، الخدماتي، التي نستطيع من خلالها جسرأي فجوة بين بيئة المخيم والبيئة المجاورة وتطوير العلاقات المحيطة، والذي يحتاج منا إلى تنظيم عمليات إدخال برامج تثقيف ذات مستويات عالية، بهدف إدخال الحقائق

---

(1) دراسة حول **الاحتياجات التنموية في مخيم بلاطة**، اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة، 2005م.

(2) الشنار، حازم، **الخيارات السياسية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العادئدين والباقين فيها**، رام الله، 2005 م، ص68.

(3)إبراهيم صالح: مدير مكتب الوكالة في المخيم، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/9م.

الأساسية عن موضوع الدمج بالبيئة المحيطة وإعطائه الشرعية الكاملة. وذلك لأن مخيم بلاطة اليوم يشكل واقعاً أساسياً مجاوراً للمدينة والقرية فيه موارد بشرية وطبيعية، بدلاً من بقائها معزولة ومهمشة، ويمكن استثمارها وتطويرها بشكل أفضل بما يريح كلا الطرفين، ويعود عليهم بالخير والمنفعة، ويقلل من حدة الأزمات التي يمكن أن تحدث داخل أي مجتمع مجاور للآخر.

والدمج الذي نحاول جاهدين وضع خطواته الأولى يخدم مصلحة أهالي المخيم، ويحوي في طياته أكثر من معنى، كما أن طريقة التعامل معه كمفهوم يختلف من شخص لآخر، فهناك من يراه إيجابياَ وآخر يراه سلبياً.

وينظر إلى الدمج السياسي على أنه محاولة لتذويب المخيم في المدينة، وبالتالي إفقادة هويته الشخصية بحيث يصبح جزءاً أو حياً من أحياء المدينة، وهذا بالطبع يتنافى مع المعنى والهدف الحقيقي للدمج، كما أن سكان المخيم سيرفضونه، لأنه في نظرهم نوع من أنواع التوطين، ويهدف إلى تذويب قضية اللاجئين وعدم تعاطي المؤسسات الدولية مع حق العودة وإنهاء دور وكالة الغوث الدولية، ومن ناحية أخرى قد يرفض سكان المدينة هذا الواقع الجديد المفروض عليهم بدون مقدمات جزئية له.

كما أن الدمج السياسي يعني القضاء على الهوية المميزة للاجئين الفلسطينيين، والقضاء على مكانتهم كلاجئين تمهيداً لدمجهم سياسياً، وبالتالي يفقد موضوع الدمج الشرعية القانونية[1] مما يشكل عائقاً أمام تحقيق الدمج بالبيئة المجاورة.

ومن ناحية أخرى نرى أن الدمج غير المسيس هو محاولة للتعايش مع البيئة المحيطة وإقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية والتعاون المشترك في مختلف المجالات، مع الحفاظ على الهوية الشخصية المميزة للمخيم وأبنائه، وإشاعة ثقافة العودة والحفاظ عليها.

---

(1) أدلمان، هاورد، **اللاجئون الفلسطينيين والاندماج الاقتصادي والحلول الدائمة**، برنامج الهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، 1995م، ص150.

والنتيجة الفعلية الإيجابية لتحقيق عملية الدمج هذه، هو تطوير وتحسين بيئة المخيم باعتباره جزءً لا يتجزأ من المدينة المجاورة، يتلقى الخدمات الأساسية التي تقدمها لأحيائها المحيطة، وتعزيزعلاقات التعاون والتكامل ما بين المخيم والبيئة المجاورة، مما يشعر السكان في المخيم، بعدم وجود تمايز حياتي كبير بين المدينة والمخيم.

والدمج الإيجابي هوالتعايش الحقيقي، والتعايش بين الجماعات المختلفة في إطار احتكاك متواصل، ويؤدي التعايش إذا نجح في إرساء علاقات ايجابية ومتبادلة لمصلحة الفريقين ويؤدي إلى مستوى راقٍ من العيش المشترك[1]، فالتعايش هو القبول بالآخر من منطلق الجيرة والمصادقة.

كما أن العيش المشترك، يعني القبول الطوعي بالآخر، بعدها تبدأ عملية الانصهار والذوبان بين الجماعتين دون الإضرار بهويتهم الشخصية، بحيث توحد عاداتها الاجتماعية وتسعى إلى محو الفروقات بالزيجات المشتركة، أما في المرحلة الأرقى والأعمق فهى مرحلة الدمج بحيث تختفي الفروقات بشكل كلي، وتندمج الجماعتين في المخيم والمدينة[2].

وعملية الدمج غير المسيس، تساعد على إيجاد وسائل وظروف إقامة ومعيشة جيدة ومتساوية على الأقل مع سكان البيئة المجاورة، من ناحية السكن والخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية والرفاه الاجتماعي، التي يتمتع بها الآخرون من السكان المجاورين[3].

وهناك بعض الاقتراحات الدولية التي تم طرحها منذ حدوث مشكلة اللاجئين كحلول فعالة [4].

---

(1) شرف الدين، فهمية، **إشكاليات الاندماج الاجتماعي بعد الحرب في لبنان**، بيروت 1997م، ص123.

(2)المصدر السابق، ص124.

(3) الشنار، حازم، **الخيارات السياسية المتاحة لإعادة استيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العائدين والباقين فيها**، 2005م، ص20.

(4) راجع **ملحق** رقم (12)، **الاقتراحات الدولية لحل مشكلة اللاجئين**.

وفي المقابل طرح الجانب الإسرائيلي العديد من مشاريع التصفية والتوطين للاجئين الفلسطينيين، في المخيمات كحلقة من حلقات الممارسات الاحتلالية الأمنية والاقتصادية والثقافية، وهذه المشاريع منسجمة مع العقيدة الصهيونية، القاضية بإفراغ الأرض عبر تهجير أكبر عدد من السكان الفلسطينيين [1].

وهذه المشاريع التي اقترحت من قبل الإسرائيليين، كآليات لحل مشكلة اللاجئين ومحاولة تطوير وتحسين مستوى الحياة والمعيشة في المخيم، سواء أكانت محاولات جادة من أجل ذلك أو لها مغزى آخر مرفوض، فقد رفضت من قبل اللاجئين أنفسهم، لأنها تهدف إلى تصفية المخيمات الفلسطينية[2].

وحين نفكر بتطبيق فكرة الدمج، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الآتية:

حجم السكان، وتكوينهم الاجتماعي، والنوع الاجتماعي، والفئات العمرية،والجنس والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واستعمالات الأراضي، والنمط العمراني والسكني الموجود، ونظم التخطيط المتبعة في المنطقة، وهي أمور في غاية الأهمية، يجب أخذها بعين الاعتبار في عملية الدمج والتخطيط لمستقبل المخيم، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الدولة ومصادرها الموجودة.

وفي دراسة قامت بها مؤسسة "شمل"، حول إعادة دمج العائدين الفلسطينيين عام 1997م، خلصت الدراسة إلى أن حجم السكان وتكوينهم من حيث الفئات العمرية، والنوع الاجتماعي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، هى أمور في غاية الأهمية بالنسبة لعملية الدمج.

ومن خلال هذه الدراسة، يجب التفكير في إرساء بعض الخطوط الأولية، لتحقيق فكرة الدمج الجزئية، خطوة خطوة، والتي من شأنها التخفيف من الوضع المأساوي المحيط بحياة أفراد المخيم القاطنين فيه، وذلك من خلال اقتراح آليات تتعلق بنواحي: التخطيط والعمران

---

(1) حمام، أنور، **الأوضاع الاجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية**، ص51.

(2) راجع **ملحق** رقم **(13)**،**الاقتراحات الإسرائيلية لحل مشكلة اللاجئين.**

(السكنية)الخاصة بمستقبل المخيم الذي يأتي في مقدمة عمليات الدمج: الاقتصادي، الاجتماعي الثقافي، الخدماتي، وفي خطوة جريئة لدمج مخيم بلاطة مكانياً وسكانياً مع البيئة المجاورة.

1:1:5: آليات تخطيطية وعمرانية

إن مساحة مخيم بلاطة محدودة، ومقيدة بقوانين فرضت من قبل الوكالة، وهذه القوانين الموضوعة لم تستطع أن تكون رادعة لتجاوزات قام بها اللاجئون، إضافة إلى الأوضاع المادية السيئة للسكان، وللوهلة الأولى من يرى المخيم يعتقد بأنه مبنى ذو سقف واحد.

فالتوسعات الاضطرارية التي امتدت على حساب الأراضي تركت لتكون أماكن للمؤسسات والخدمات كالطرق والممرات، وبالتالي تحولت إلى أزقة دون اعتبار للضرورة، والسلامة العامة، أو حتى الجانب الاجتماعي والمعيشي.

إضافة إلى إهمال أهميتها على صعيد الصحة العامة كالتهوية والرطوبة، وعدم توفر شبكات الصرف الصحي، وتعبيد الطرق، وتخصيص أماكن تراعى فيها مبادىء الصحة العامة لجمع النفايات، وأماكن للعب والترفيه لساكني تلك المخيم، وبالتالي تحولت بيئة مخيم بلاطة إلى بيئة غير مناسبة للسكن البشري بمعايير أي هيئة دولية وإنسانية.

وبالرغم من وجود قوانين فرضت من قبل الوكالة والتي تتعلق بالبناء في مخيم بلاطة، إلا أن التناقض الكبير في ذلك كان له الأثر في التشكيل العام للمخيم، فهذه القوانين كانت بالأساس لعمل تنظيم البناء، وليس بناء على الاحتياجات الفعلية والمتغيرة لساكني المخيم، وسواء ما يتعلق بمواد البناء والأبعاد الهندسية، والارتدادات لم تخدم المخيم، بل كان لها تأثير سلبي[1].

(1) إبراهيم صالح: مدير مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/9م.

والوكالة لم تسمح ببناء أكثر من طابقين فقط، إلا أن هناك العديد ممن خالفوا القانون، بسبب الازدحام السكاني، وتكوين أسر جديدة، وبالتالي أصبحت معظم البيوت ذات ثلاث طبقات فأكثر[1].

والمساكن في مخيم بلاطة، فيها مشكلة كبيرة تتعلق بالطابع العام في الهيكلية والمرافق العامة والخدمات من حيث انعدام التوسع الأفقي في المخيم بسبب ضيق المساحة، وسوء البنية التحتية، وعدم توفر أماكن للعب الأطفال، أوحتى مقبرة لدفن موتى المخيم، لدرجة يتم فيها نقل الموتى من سطح منزل إلى آخر حتى يتم إخراجه[2].

ووفقاً لنتائج الدراسة التي أجرتها الباحثة، تبين أن (98%) من عينة الدراسة من السكان في مخيم بلاطة غير راضين عن المسكن الذي يقيمون فيه من حيث الاتساع والتهوية، وتجهيزات السكن، وأن (90%) من عينة الدراسة من سكان المخيم، يرغبون بالدمج مع البيئة المجاورة بهدف تحسين وتطوير بيئة المخيم، وتوسيع أراضيه لإتاحة الفرصة أمام ساكنية، بتطوير أماكن سكناهم والارتقاء إلى الحد المعقول من السكن الإنساني، دون المساس بحقهم السياسي وحقهم الأساسي بالعودة إلى أرضهم المغتصبة.

أضف إلى ذلك المشاكل البيئية الخطيرة الموجودة في المخيم، وازدياد المخاطر الفنية والعيوب في المباني نتيجة إقامتها بدون تخطيط هندسي، مما يعرضها لمخاطر الانهيار الكلي أو الجزئي في حال حدوث الكوارث الطبيعية.

وتأكيداً لهذا القول، وفي مقابلة مع الدكتور جلال الدبيك، مدير مركز هندسة الزلازل والبراكين، ذكر بأن قابلية الإصابة الزلزالية تعتبرمرتفعة جدًا بالمخيمات الفلسطينية بشكل عام ومخيم بلاطة بشكل خاص، ففي حال حصول زلزال وكانت قوته (6،5) درجات على مقياس (ريختر) ومركزه شمال البحر الميت، أو (6،5إلى 7) درجات على مقياس (ريختر) ومركزه

---

(1) مهداوي، عبد المنعم، **التوجهات التخطيطية والعمرانية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية**، حالة دراسية مخيم الفارعة، 2004م، ص99.

(2) محمد الطيراوي: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/9م.

إصبع الجليل واستناداً إلى الدراسات العلمية، فإن العديد من مباني المخيم (مخيم بلاطة)، سيتعرض لانهيارات كلية وأخرى جزئية، مما يساهم في زيادة الخسائر في الأرواح البشرية من سكان المخيم[1].

وإن هذه الانهيارات المتوقع حدوثها، ستؤدي إلى إغلاق جميع الطرق والممرات التي هي في الأصل ضيقة وغير مؤهلة، مما سيؤدي إلى جعل المخيمات ومخيم بلاطة بشكل خاص، كتلاً معزولة لن يستطيع المنقذ، أو فرق الإسعاف والإنقاذ الوصول إليها وإنقاذ الأرواح تحت الأنقاض.

والمقصود بقابلية الإصابة الزلزالية المرتفعة، تعني أن نوعية المباني المستخدمة في المخيمات بشكل عام، و(مخيم بلاطة) بشكل خاص، تعتبر غير مؤهلة، وضعيفة في مقاومة الزلازل الأرضية[2].

وبالتالي يجب إيجاد صيغة تجمع ما بين الحق التاريخي بالعودة، وما بين احترام كرامة الإنسان والحفاظ على حياته وحفظ آدميته، وهذا يعني الإجابة بكل شجاعة وصراحة على إجراء تعديلات وتأهيل جذري لمباني المخيم.

فالمخيمات وجدت لإيواء اللاجئين لفترة محددة من أجل إرجاعهم إلى أماكن سكناهم الأصلية، وليس لقتل السكان نفسياً بسبب الظروف البائسة، أوعمرانياً بسبب المخالفات القانونية، وشروط البناء غير الملائم، وبالتالي الموت المؤكد في حال حدوث أية كارثة طبيعية.

وأعتقد كباحثة أن عملية التطوير والتأهيل لمخيم بلاطة، لا نعني بها أن نقوم ببناء طابق جديد فوق الطابق القديم، لأن العمر الافتراضي للطابق القديم قد انتهى، وبالتالي نريد بناء في المخيم له الديمومة والقدرة على التصدي لعوامل الزمن المختلفة.

---

(1) جلال الدبيك: مدير مركز هندسة الزلازل والبراكين، جامعةالنجاح الوطنية، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/6م.

(2) جلال الدبيك: مدير مركز هندسة الزلازل والبراكين، جامعةالنجاح الوطنية، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/6م.

فالمباني في مخيم بلاطة تصنف من ناحية هندسية معمارية، بأنها مساكن عشوائية مهترئة غير ملائمة، ومن هنا وجدت المشاكل المعمارية في المباني، والصعوبات الهندسية المتعلقة بالبناء والبنية التحتية، بحيث تصبح كتلة إسمنتية واحدة دون وجود فراغات، ووفقاً لنتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة، تبين أن (86.5%) من عينة الدراسة يرون بأن مخيم بلاطة يفتقد إلى شروط ونظم التخطيط العمراني المعمول به في البيئة المجاورة.

أضف إلى ذلك اختلاط استعمالات الأراضي في مخيم بلاطة (مجتمع الدراسة) تجاري وسكني في نفس الوقت، بحيث أصبح المخيم يشبه مدن الصفيح غير منظمة الشكل العام[1]، وهذا بدأ يزحف إلى المناطق المحيطة، ومن هنا يجب إيقافه من أجل المحافظة على الشكل العام.

ويجب وضع الحلول المعمارية والهندسية معماريا وتجميل المخيم هندسياً من خلال خلق الفراغات وإيجاد المساحات للملاعب والمنتزهات، إلى جانب التطوير الاجتماعي والاقتصادي، والتخطيط لعملية الدمج بصورتها الصحيحة، بهدف تحسين وتطوير هذه البيئة السكنية لمخيم بلاطة.

هذا ويمكن اقتراح بعض الآليات أوالخيارات لحل مثل هذه الإشكاليات العمرانية في مخيم بلاطة من خلال اقتراح الخيارات الآتية:

الخيار الأول: توسيع مساحة المخيم

يتمثل هذا الخيار من خلال تطوير منطقة مخيم بلاطة بتوسيعها من خلال شراء أراضٍ مجاورة لمنطقة المخيم أو استئجارها، مع التأكيد على دور وكالة الغوث ومطالبتها بتوسيع حدود المخيم باستئجار أراض جديدة، من أجل حل الضائقة المكانية داخل المخيم، ويمكن قيام البلدية في مدينة نابلس بدور إيجابي من خلال اقتطاع نسبة من الضرائب للمساعدة في تحسين سكن المخيم باعتبارها جزءاً من المدينة المجاورة، وقد أيد (98%) من مسؤولي لجان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية ضرورة توسيع مساحة المخيم، وتحسين أوضاعه [2].

---

(1) إبراهيم الهموز: مهندس معماري، وزارة الحكم المحلي، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/6 م.

(2) سعيد، نادر، **البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ص38.

ورأيي كباحثة، أن توسيع مخيم بلاطة من خلال شراء الأراضي أو استئجارها، هو خيار جيد، مع ضرورة المحافظة على الارتدادات، وإقامة الحدائق وأماكن ساحات، وإيجاد الفراغات المناسبة.

وبالتالي هذا يستلزم تحديد المباني السكنية المناسبة لذلك من خلال:

1.إقامة مبان عمودية متعددة الطوابق وتطويرها لإسكان أكبر عدد من سكان مخيم بلاطة مما يخفف من حدة الإزدحام السكاني داخل المخيم، ضمن معايير محددة يتم تحديدها من قبل لجنة مختصة [1].

2.إقامة مبانٍ أفقية وتطويرها: وهذا الخيار يتعلق بإقامة مبان تتألف من طوابق محددة لأغراض سكنية، وهذا يحتاج بالطبع إلى استئجار أو شراء قطع من الأراضي المجاورة، غير أن هذا الخيار مكلف جداً.

والخيارات هذه تعطي الفرصة لسكان مخيم بلاطة الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل المحيط المجاور، والسكن في بيئة مناسبة تضمن الخصوصية والمحافظة على الصحة النفسية والجسدية من ناحية إيجابية، أما سلبيات هذا الخيار فهي:

أولاً: مدى توفر أراضٍ حول المنطقة المراد توسيعها سواء للشراء أو للاستئجار وبأسعار معقولة، وبذلك يكون ارتفاع أسعار الأراضي معيقاً كبيراً للتفكير بهذا الخيار.

ثانياً: من ناحية أخرى، قد يشكل هذا الخيار ضغطاً كبيراً على الخدمات المقدمة لسكان المدينة والمخيم في الوقت نفسه، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تستطيع وكالة الغوث الدولية تحمل تكاليف شراء أو استئجارالأراضي المحاذية للمخيم، وتوفير خدمات صحية وتعليمية وغيرها؟ أم تعطى الفرصة للسلطة لمساعدة الوكالة، بتحمل التكاليف والنفقات في سبيل تحقيق بيئة آمنة للسكن لأهالي مخيم بلاطة أسوة بسكان البيئة المجاورة.

---

(1) العبد، سميح وزيدان خالد، **الخيارات السياسية لاستيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة**، 2005م، ص122.

كما أن الأراضي المجاورة حول مخيم بلاطة، (أراضي سهل روجيب وقرية بلاطة)، يمكن شراؤها أواستئجارها من قبل الوكالة لأنها قريبة من المخيم، وتعتبر داخل حدود مدينة نابلس، مما يتيح الفرصة لتخفيف الازدحام السكاني، وفي الوقت نفسه المحافظة على العلاقات الأسرية لأهالي المخيم قريبة من بعضها البعض من خلال شراء هذه الأراضي، وبناء وحدات سكنية متواضعة، تتوفر فيها شروط السكن الآمن، ضمن المواصفات الهندسية، والتي توفر حياة كريمة للسكان في مخيم بلاطة، وتوفير أماكن لبناء الحدائق والمتنزهات القريبة من السكن، ووفقاً لنتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن (90.2%) من عينة الدراسة يرون أن توسيع حدود المخيم سيساعد في إيجاد سكن ملائم، وإقامة حدائق ومتنزهات، وبالتالي توفير أماكن ترفيهية وبيئة آمنة للأطفال، والأهم من ذلك كله تخفيف حدة الضغوط النفسية بين الأهالي والأطفال.

إضافة إلى ذلك يمكن إيجاد مساحات وفراغات وتوسيع للشوارع، مما يخفف الضغط على المدينة بمرافقها الموجودة، ويتم وضع معايير لنقل السكان إلى هذه الوحدات السكنية، وأن يتم توفير هذه الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود أو للأزواج الشابة ضمن معايير معينة بقروض طويلة الأمد، ستساهم في التقليل من المشاكل الأسرية والمجتمعية الموجودة داخل المخيم، وتخفيف حدة التوترات الموجودة، و تأثيرها على المحيط المجاور وعلى أبناء المخيم أنفسهم.

وهذا الخيار سيلعب دوراً كبيراً في توفير فرص عمل لأهالي المخيم من خلال بناء المؤسسات نتيجة لعملية توسيع المخيم، وفرصة لإدماج الأهالي اجتماعيا واقتصادياً وثقافيا بسكان البيئة المجاورة.

وهي فرصة لأصحاب الوضع الاقتصادي الجيد للاستفادة من الوحدات السكنية في البيئة المجاورة ضمن قروض ميسرة لفترة زمنية طويلة، مما يؤثر إيجابياً على مستوى ونوعية الحياة التي سيشعر بها اللاجيء، ومن هنا بناء وتربية أجيال صحية نفسياً لتستطيع بدورها الدفاع عن حق العودة.

وتأكيداً لذلك فقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة، أن توسيع أراضي المخيم سوف تحقق فوائد جمة للاجىء الفلسطيني في مخيم بلاطة كالآتي:

تبين أن (83.5%) من عينة الدراسة أجابوا أن توسيع أراضي المخيم، سوف يخفف من حدة الازدحام السكاني الموجود في مخيم بلاطة، وأن (79.6%) من عينة الدراسة أجابوا بأن توسيع أراضي مخيم بلاطة، سوف يحسن من نوعية البناء بشكل مختلف عن البناء الموجود في الأصل، وأن (72.7%) من عينة الدراسة أجابوا، بأن توسيع أراضي المخيم سوف يهيء فرص عمل للسكان مما يخفف من حدة البطالة الموجودة، وأن (70.3%) من عينة الدراسة يؤمنون بتحقيق مستوى حياتي أفضل، وبالتالي يحسن الوضع الاقتصادي للسكان، ويعطيهم الفرصة للحصول على تجهيزات مناسبة للسكن الإنساني المعقول والنتيجة تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحة النفسية لابناء المخيم، وهذا يظهر مدى حاجة سكان مخيم بلاطة لتطوير بيئتهم السكنية والحياتية.

وفي الوقت نفسه فإن عدم توفر مساحات أراضي بجانب المخيم يشكل عائقاً أساسياً لأية عملية تطويرللمخيم، فقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن (67.5%) من عينة الدراسة يرون أن عدم توفر مساحة بجانب المخيم سيعمل على عدم التواصل مع سكان البيئة المجاورة، وأن (81.5%) من عينة الدراسة يرون أن عدم توفر أراضٍ أو مساحة حول المخيم سيحرم المخيم من الاستفادة من أية مشاريع تنموية يمكن أن يتم تنفيذها بجانب أرض المخيم، مما يشكل معيقاً كبيراً في وجه أية عملية لتطوير المخيم.

الخيار الثاني: فكرة بناء مخيمات جديدة بعيدةعن منطقة المخيم الأصلي:

مع ازدياد النمو السكاني المضطرد داخل مخيم بلاطة، والذي بدأ يلقي بظلال سلبية على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والسياسية، جاءت الدعوة لبناء مخيمات جديدة، تحافظ على الطابع الديمغرافي والاجتماعي والإنساني للمخيم، بحيث يتم إنقاذ هذه التجمعات البشرية الفلسطينية من الآثار السلبية على للبقاء في مخيم يفتقد إلى الشروط الإنسانية والصحية والبيئية.

ويتم اعتماد هذا الخيار في حال عدم المقدرة على شـــراء أوإســـتئجار أراضٍ محاذيـــة للمخيم أو قريبة منها، ويتم بناء مخيمات سكنية جديدة للتخفيف من حدة الأزمـــة الســـكانية فـــي المخيم.

وفي الوقت نفسه يتم استغلال الأراضي المحاذية للمخـــيم، لتطويرهـــا إلـــى مشـــاريع استثمارية زراعية أو صناعية، وتقديم المساعدات من قبل المؤسسات الزراعيـــة والإقراضـــية وإيجاد فرص عمل مما يحقق دخلاً للمواطن، ويرفع من مساهمة اللاجيء في الاقتصاد الوطني، ففي سوريا على سبيل المثال كان هناك اقتراح بإنشاء قرى ريفية لإسكان اللاجئين مـــن خـــلال تحسين إنماء الأراضي بحفر آبار ارتوازية، وشق طرق مواصلات، وذلك في قريـــة رمضـــان شرق دمشق [1].

وإيجابيات هذا الخيار، هو إتاحة الفرصة لسكن جيد، مع توفر مرافـــق وخـــدمات دون ضغط، أما السلبيات تتمثل في كونه مكلف جداً لأنه يحتاج إلى إنشاء بنية تحتية كاملـــة وتـــوفير خدمات صحة وتعليم وغيرها.

والمقلق في الموضوع هو موقف وكالة الغوث الدولية من هذه الخيـــارات المطروحـــة، فهل ستستطيع تحمل هذه النفقات الخاصة بتطوير وتأهيل بنية المخيم خصوصاً في ظل تراجـــع سياسة الدعم المالي للوكالة من قبل الدول المانحة؟ وأعتقد كباحثة أن الحل هـــو الـــدخول فـــي مفاوضات مع وكالة الغوث الدولية، والبحث عن مانحيين حقيقين سواء دوليين أو محليين، مـــن خلاله يمكن إيجاد حل لمشكلة التمويل.

والسؤال الآخر حول مدى مشاركة السلطة الوطنية في ذلك؟ وباقي مؤسسات المجتمـــع المدني؟ والمؤسسات الحكومية والوزارات، في تطوير وتحسين بيئة المخيم وتحسينها.

والفكرة تقوم على إنشاء مخيم بلاطة الجديد، يتم خلاله بناء وحدات سكنية يتم فيها توفير نوع من الحياة الكريمة للسكان، ويوفر مساحات للمؤسسات واللعب للأطفال وإنشاء المتنزهـــات

(1) عبدربه، صلاح، **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)**، ص54.

والحدائق، وقيام بعض المؤسسات والمصانع لتوفير فرص العمل للسكان في المخيم والسكان في المحيط المجاور، ضمن إدارة وإشراف وكالة الغوث من ناحية إدارية وقانونية، وبشراكة البلدية بتقديمها مجموعة من الخدمات، وهذا يستدعي شراء بعض الأراضي أو استئجارها، إما من قبل الوكالة أو السلطة الوطنية الفلسطينية، وبهذا نكون قد حمينا الأرض من الاعتداء عليها من قبل جنود الاحتلال والاستيطان،واستغلال الأراضي لزراعتها من قبل سكان المخيم.

فالازدحام السكاني الذي يعاني منه مخيم بلاطة كغيره من المخيمات الفلسطينية، دفع إلى التفكير بضرورة إيجاد حل فعلي من خلال بناء مخيمات جديدة، وقد جاء ذلك في ورشة العمل التي نظمتها اللجنة الشعبية للخدمات في مخيم بلاطة، حول إنشاء مخيمات جديدة للاجئين[1] في عام 1998م، كردة فعل على الأزمة الاجتماعية والمعيشية، وللتغلب على كثافة السكان، ولكن فكرة إنشاء مخيمات جديدة، لقيت العديد من الانتقادات منها:

1. الخوف من أن تصب فكرة إنشاء مخيمات جديدة في نفس المجرى الذي دعت إليه المشاريع السابق ذكرها والتي تصب في خانة التوطين، التي تدعو إلى تحسين الوضع المعيشي للاجيء وإلغاء صفة اللاجيء القانونية عنهم.

2. أن وكالة الغوث الدولية تشكو من عجز كبير في ميزانيتها، وبالتالي لايمكنها الإشراف على المخيمات الجديدة، ودليل ذلك أن مخيم عسكر الجديد لا تعترف به الوكالة، ولا تقدم لهم أية خدمات كالمقدمة في مخيم عسكر القديم، بل إن السكان يذهبون لمخيم عسكر القديم للحصول على كامل الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والتعليمية.

3. إن وجود المخيم بإشكالياته هو الشاهد الوحيد على نكبة شعب بأكمله، وبالتالي إقامة مخيم جديد هو إلغاء لوجود المخيم الحقيقي الشاهد على جريمة الاحتلال الصهيوني.

وبدل الحديث عن مخيمات جديدة برأي المنتقدين الأجدر والأولى أن يتم الحديث عن تحسين وضعية المخيم، عن طريق توسيع حدود المخيمات، دون المساس بالوضعية السياسية للاجئين الفلسطينيين، من أجل الحفاظ على حق العودة.

---

(1) **صحيفة القدس**: فلسطين، 1998/3/12م، ع 10254، ص15.

وفي الوقت نفسه أكدت الحركة الإسلامية في مخيم بلاطة على ضرورة تحسين الأوضاع المعيشية والخدماتية في المخيم، إلا أنها تنظر بخطورة بالغة إلى قضية اللاجئين من منظور إنساني بمعزل عن وضعها القانوني والسياسي[1]. وأن أي حل للمشكلة لابد من أن يتم تحت مسؤولية وإشراف وكالة الغوث بإنشاء مخيمات جديدة، ولعل ما حدث في (جنيف) في الجلسة الثامنة التي عقدت حول اللاجئين في أواخر عام 1995م، والتي تبنى الجانب الفلسطيني موقفاً بشأن مواصلة العمل بخصوص إعادة التأهيل والتكييف، وتنسيق المشروعات والحاجة إلى التخطيط الملائم للإسكان، وإيجاد الوظائف وتحسين ظروف المعيشة[2].

الخيار الثالث: تحديث المخيم وتطويره ودمجه:

في هذا الخيار يتم الإبقاء على المخيم في موقعه الحالي، ويتم تحسين البنية التحتية للمخيم بشكلين رئيسين هما:

الشكل الأول: تحسين البنية التحتية من خلال تحسين المباني داخل المخيم وتأهيلها، من خلال المساعدات المقدمة من الدول المانحة لإجراء التحسينات والتعديلات للمباني والطرق والبنية التحتية.

الشكل الثاني: تحسين البنية التحتية للمخيم، من خلال إزالة بعض المباني فيه، وإعادة تنظيم مساحات البناء وتوسيعها، وبناء الحدائق والمتنزهات، أي بمعنى آخر إعادة بناء كلي أو جزئي للمخيم.

والمطلوب أن يكون دور للبلدية ووزارة الإسكان الفلسطينية، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة المالية ووزارة التخطيط وغيرها من الوزارت الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل تحقيق تنمية شاملة، والعمل على إنشاء وحدة تطوير للإشراف على تطوير العمران في المخيم، وتطوير المرافق العامة، وهذا بالطبع يمكن تحقيقه من خلال الالتزام بقوانين تتعلق بالبناء العام والملكية والحقوق العامة والخاصة.

---

(1) **صحيفة القدس**، فلسطين، 1998/3/1م، ع 10254، ص15.

(2) **صحيفة الحياة الجديدة**، 1998/3/28م، ص 17.

وفي دراسة قام بها البنك الدولي في عام 2002م، حول مخيمات اللاجئين، تم تحديد سبعة أنواع من التحديث للمخيمات الفلسطينية:

(1).**النوع الأول:** إدخال تحسينات على البنية التحتية للمخيم مثل تحديث شبكات المياه والمياه العادمة والكهرباء، وتعبيد طرق المواصلات والممرات الموجودة في المخيم.

(2).**النوع الثاني:** توسيع بعض الشوارع وتوفير مساحات مكشوفة من الأراضي، وإدخال تحسينات على الكثافة السكانية.

(3).**النوع الثالث:** ضم قطع الأراضي المتاخمة لبعضها البعض داخل المخيم، إلى جانب تقليص الكثافة السكانية.

(4).**النوع الرابع:** ويبدو أنه الأنسب، ويقوم على تحديث وإعادة تطوير وتنمية جزئية للمخيم، بما يتناسب من المواصفات والمعايير البلدية.

(5).**النوع الخامس:** عملية إعادة وتطوير وتنمية للمخيم القريب من المركز الحضري.

(6).**النوع السادس:** إعادة تطوير وتنمية للمخيم ذي الكثافة السكنية العالية.

(7).**النوع السابع:** نقل وإعادة إسكان اللاجئين في مخيمات تم تحديثها، مما يقلل من تكاليف البنية التحتية[1].

وفي استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عام 2003 م، حول وضع المخيمات في الوضع الراهن، فقد أيد أكثرمن الثلثين من لاجئي الضفة والقطاع إجراء تحسينات، وإعادة بناء منازل ومرافق في المخيمات نفسها بنسبة (95.6%) من لاجئي الضفة والقطاع أيدوا إجراء تحسينات في المخيمات.

---

(1) البنك الدولي، **استيعاب العائدين في الضفة الغربية وقطاع غزة**، إمكانية إقامة مرافق سكنية على أراضٍ عامة، 2003م.

والخيارالأفضل لتحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين في مخيم بلاطة، هو خيار تحديث المخيم ودمجه في البيئة المحيطة، ويناسب تطبيقه على نموذج الدراسة (مخيم بلاطة)، من خلال مجموعة من الآليات التي يمكن العمل بها، وذلك من خلال إعادة تأهيل مخيم بلاطة بوحداته السكنية، والتطوير والاستثمار في البنية التحتية، ورصف الشوارع والأزقة وتنظيف المخيم، وتحسين مرافقه كرياض الأطفال وزراعة الأشجار، إضافة إلى ذلك سن تشريعات وقوانين تتعلق بالبناء والملكية والتعويض، من شأنها إزالة المخالفات وتعويض أصحابها، ويتم نقل جزئي لبعض السكان حتى يتم تأهيل البيوت، ويمكننا تطبيق هذا الخيار من خلال تقسيم المخيم إلى مراحل تنفيذية، كي يصبح بالإمكان تخفيف الضغط بشكل مرحلي من أجل الوصول إلى حل متكامل ومتوازن.

ووفقاً لنتائج الدراسة التي أجرتها الباحثة، تبين أن(90%) من عينة الدراسة يؤمنون أن تحديث ودمج مخيم بلاطة، سوف يزيد الفرصة من توفير أماكن ترفيهية للأطفال، وأن (79.4%) من عينة الدراسة يؤمنون أن عملية تحديث ودمج المخيم سيوفر حياة كريمة.

وترى الباحثة أن هذا الخيار يعكس مدى التقبل لدى اللاجىء الفلسطيني للخيارالمتمثل بتطوير وتحديث مخيم بلاطة ودمجه وتوسيع حدوده، للقبول بالدمج كفكرة لتحسين ظروف المخيم، ودحض المقولة بأن سوء وضع المخيمات بشكله الحالي هو ضمان الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين والبرهان الأكيد للمحافظة على حق العودة الفلسطيني.

فواقع اللاجئين من ناحية اقتصادية متردٍ، وقدرتهم الاقتصادية محدودة، كما أنهم يعملون في قطاعات عمل متدنية، ومما يتم ملاحظته نجد أن كل واحد قدرة اقتصادية يقوم بمبادرة ذاتية بالخروج من المخيم، ولا يتنظر التسوية السياسية للقضية، وهناك حقيقه واقعية لايستطيع أحد إنكارها، وهي أن هؤلاء اللاجئين قد تحولوا إلى مجموعات ثانوية لكل مجموعة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقاتها الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على قرارها بتغيير ظروفها. وأن المخيمات أصبحت جزءاً من النسيج السكني والحضري والعمراني للمدن الفلسطينية، وبالتالي يسهل العمل على تحديثها وتطويرها وتسريع دمجها في البيئة الحضرية

المحيطة، وأن اللاجئين أصبحوا مدنيين في سلوكهم الاجتماعي والثقافي ومرتبطين في المدينة التي يشكلون جزءاً منها رغم خصوصيتهم في ظرفية اللجوء[1].

ووفقا لنتائج الاستطلاعات التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لعام م2003م، أيد أكثر من الثلثين من اللاجئين في الضفة والقطاع إجراء تحسينات وإعادة بناء منازل ومرافق في المخيمات نفسها، بدل إقامة مساكن جديدة، ويعكس هذا التدرج مدى تقبل اللاجئين لفكرة تحسين ظروف المخيمات وتطويرها ودمجها، ومدى الواقعية أوالتاثر بالمقولة التي كانت سائدة بأن سوء وضع المخيمات هو ضمان الحفاظ على حق العودة، والنتيجة الحالية تؤكد أهمية التخطيط والتطوير للمخيمات وتوسيعها وإعادة تاهيلها الآن من أجل الحفاظ على حق العودة[2].

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة،أن (63.1%) من عينة الدراسة يرون أن الدمج سيساهم في وجود فرصة للتخطيط والتطويرالعمراني لبيئة المخيم، وأن (61.7%) من عينة الدراسة يرون أن ذلك سيحقق نوعاً من الالتزام بالقوانين وضروة تطبيقها، وأن (70.5%) من عينة الدراسة يرون أن عملية الدمج والتحديث سيعمل على تحسين ظروف اللاجئين في المخيم.

وأود أن أشير كباحثة، من خلال خيار دمج وتحديث مخيم بلاطة، أن الهدف ليس هو تهيئة بيئة مرفهة لساكني المخيم، بل أن يحصل أفراد المخيم على بيئة مناسبة للعيش الكريم، حتى لا تكون المخيمات في المستقبل قبوراً للاجئين، والبؤساء والفقراء، يعيش سكانها في مبانٍ عمرها الافتراضي قد انتهى ولا يوجد لها ديمومة، بل إنها مصابة بشيخوخة مبكرة، كما أن عدم توفر الساحات أو الفراغات تشكل مشكلة كبيرة لدى ابناء المخيم، إذ أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة، أن (90.9%) من عينة الدراسة يؤكدون أن المشكلة الأساسية

---

(1) خمايسي، راسم، **سيناريو المستوطنات المخلاة، هل هى البديل لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين**، (بحث غير منشور)، 2003م، ص11.

(2) الشنار، حازم، **الخيارات السياسية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العائدين والباقين فيها**، ص85.

في المخيم، هو عدم توفر المساحات أو الفراغات من أجل توسيع الشوارع، وتحسين نوعية البناء، وبناء مؤسسات وحدائق، وممرات واسعة، وخصوصية للمنازل، مما انعكس سلبيا على مختلف مناحي حياتهم.

وأعتقد كباحثة، أنه لابد من القيام بعمل تخطيط حضري واجتماعي واقتصادي شامل لمخيم بلاطة، كل ذلك بالطبع في ظل إشراف وإدارة وكالة الغوث الدولية، إلى جانب الدعم المادي من قبل الدول المانحة، لأن الوكالة لا تستطيع مطلقاً القيام بذلك وحدها. وأن يبقى اسم المخيم، من باب المسؤولية الدولية والأخلاقية وتحت إشراف وكالة الغوث الدولية، مع ضرورة مراعاة الحق المدني والسلوكي والقانوني السارية في البلد الذي يتواجد فيه المخيم.

2:1:5 آليات اقتصادية

إذا نظرنا إلى مجتمع الدراسة (مخيم بلاطة)، نجد أن غالبية سكانه لا يتمتعون بأية ملكية أو قدرة على توفير مثل هذه الملكيات في المستقبل القريب، فساكنو المخيم لايشكلون وحدة إنتاجية، فلا أرض حول المخيم يعتاش السكان من زراعتها، ومجالات العمل وسط المخيم ضئيلة لاتتعدى محلات البيع المتواضعة، وبعض ورش العمل البدائية[1].

وهذا يؤكد الحاجة الماسة للمساهمة الفعالة من أطراف ذات علاقة بالتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال عدم اقتصار المخيم على توفير السكن والأنشطة التجارية البسيطة، بل تجاوزها إلى أنشطة اقتصادية حيوية وفعالة، تفتح الأفق أمام اللاجيء الفلسطيني، وهذا يدعونا إلى التفكير بإنشاء شركة وساطة مالية، وتقدم رؤى وتصورات ودعماً مالياً لمشروعات إنتاجية، وتوفير الفرص من التدريب والتأهيل لضمان نجاح هذه المشاريع في مخيم بلاطة.

وحيث أن تحسين الوضع الاقتصادي في المخيم مرتبط بشكل أساسي بالتخطيط العمراني للمخيم، وخيارات تطوير بيئة المخيم التي تم الحديث عنها مسبقاً سيعطي الفرصة لأبناء المخيم

(1) إبراهيم صالح: مدير مكتب الوكالة في مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/9/9م.

للحصول على مكان سكن أفضل، والحد من البطالة من خلال توفير فرص استثمارية قرب المخيم، مما يخفف من حدة الأزمات التي يعاني منها.

وقد حاولت وكالة الغوث الدولية من خلال الإغاثة والتشغيل والإجراءات التي عملتها، تقديم مشاريع اقتصادية بالتعاون مع خطط تطويرالاقتصاد في البيئة المحيطة ومع اقتصاديات الدول المضيفة، وباعتبار أن السلطة الوطنية الفلسطينية هى مضيفة كالأردن وسوريا ولبنان، خاصة أن الدمج الاقتصادي سيشكل الخطوة الأولى في طريق الدمج الاجتماعي والثقافي والخدماتي، والتركيزعلى مشاريع ترمي إلى تطوير البنية الأساسية وتحسين الأوضاع المعيشية وإيجاد فرص عمل لسكان مخيم بلاطة.

وقد توالت مشاريع التأهيل الاقتصادي للاجئين منذ بدايات لجوئهم وتشتتهم وحتى وقتنا الحاضر، فمنذ انطلاق عملية السلام سنة 1991م، وعقد الاتفاقيات الفلسطينية طرح ما يسمى ببرنامج تنفيذ السلام، وكان هذا البرنامج يهدف إلى التأهيل الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين[1].

ولكن على أرض الواقع الحقيقي، لم تكن هناك مشاريع اقتصادية في داخل المخيم أو في حدوده، مما ساعد على بقاء الوضع الاقتصادي متدهوراً وسيئاً، أضف إلى ذلك أن أي تغير في البناء الاقتصادي يتبعه مباشرة تغير في البناء الاجتماعي،وبالتالي لابد من التفكير بآليات اقتصادية جادة في سبيل تحقيق خطوة نحو الدمج الاقتصادي في مخيم بلاطة مع البيئة المجاورة وهذه الآليات هي:

(1). عقد مؤتمر اقتصادي خاص لبحث الأوضاع الاقتصادية لمخيم بلاطة، يتم خلاله التعرف على احتياجات السكان الملحة، والخروج بتوصيات لتحقيقها على أرض الواقع بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة، بمشاركة من ذوي الخبرات الاقتصادية سواء محلية أو دولية، مع التأكيد على أهمية دور وإشراف وكالة الغوث الدولية.

(1) **صحيفة القدس**: بتاريخ 13/5/ 2006م،ع 13194، ص17.

(2). تنفيذ مشاريع اقتصادية بالقرب من المخيم، مما يتيح الفرصة للسكان للاستفادة من فـــرص العمل والحد من البطالة.

(3). توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل من الخريجين، من خلال تســـجيلهم فـــي برنـــامج توظيف الخريجين، مما يتيح لهم الفرصة بتوفر وظائف تتناسب مع تخصصاتهم.

(4). توفير القروض الميسرة والمساعدات من الدول والمنظمات المحلية والدوليـــة بضـــمانات تتناسب مع قدرات السكان في مخيم بلاطة.

(5). عقد شراكة أو توأمة بين المؤسسات الاقتصادية التي هى خارج منطقة مخيم بلاطة، ممـــا يعطى الفرصة لترشيح عدد من أبناء المخيم للحصول على تدريب خارجي ومن ثم عقود عمـــل سواء في الداخل أوالخارج.

(6). توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة من كلا الجنسين، وإعادة دمجهم في المجتمع.

(7). تشجيع وكالة الغوث بالاتفاق مع بعض المستثمرين العرب أو الفلسطينيين في الخارج لتنفيذ مشروع استثماري كبير مثل مشفى أو مركز تكنولوجيا أو مشاريع استثمارية، سواء بالقرب من المخيم، من خلال شراء قطعة أرض مجاورة، أو في مكان يبعد قليلاً عن المخيم ولكنـــه يتـــيح فرصة للعمل وتحسين الوضع المعيشي.

(8). تطوير وتشجيع التدريب المهني ضمن احتياجات السوق المطروحة محلياً ودولياً.

(9). استثمار تكنولوجيا المعلومات، وتوجيه الشباب من كلا الطرفين للالتحاق بهذه المشاريع.

(10). تفعيل دور مشاركة المراة اللاجئة وتمكينها ودعمها اقتصاديا.

(11). وضع شؤون المخيم الاقتصادية من ضمن أولويات الخطط التنموية الاقتصـــادية ضـــمن الوزارات والمؤسسات غير الرسمية في الخطط المستقبلية.

(12). دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة لسكان مخيم بلاطة، من خلال المؤسسات الأهلية، حيث تؤدي إلى دمج أكبر عدد من اللاجئين في التنمية لتحسين شروط الحياة بما يتناسب مع قدراتهم.

(13). تأسيس حاضنات الأعمال، وهى عبارة عن أماكن مخصصة لاستيعاب الشباب ذوي الروح الريادية، ممن يمتلكون مهارات فنية وإدارية لتمكينهم من بدء مشروعات صغيرة[1]، وليس اقتصارها على أهل البيئة المجاورة.

(14). تأسيس صندوق وطني للتشغيل والتنمية في البيئة المجاورة من خلال تخصيص ميزانية لفئة اللاجئين من الشباب والشابات،وإعطائهم قروض طويلة المدى وبفوائد رمزية.

(15). إيجاد قاعدة بيانات حول احتياجات السوق المحلي من أجل توجيه الشباب نحو العمل.

(16). تأسيس برامج تأهيل وتدريب الخريجين في مؤسسات القطاع الخاص، وذلك بهدف تعويض النقص الذي يتصف به التعليم الأكاديمي، في مجال الخبرات العملية، لتمكينهم من الحصول على وظائف مناسبة، وتمكينهم من القدرة على فتح مشاريعهم الخاصة.

(17). إحداث تغيرات في اتجاه الناس من أجل إنماء وعي اجتماعي جماهيري للتأثير في البيئة المجاورة، واستغلال الموارد الموجودة لإنماء مجتمع اقتصادي، وبالتالي خروج سكان المخيم من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو الاقتصادي.

وهذا يعطي المجال لدى سكان مخيم بلاطة الفرصة للمشاركة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، ويمكن للمنطقة المجاورة لسكانها الاستفادة من الأنشطة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يتيح الفرصة لعملية الدمج والاختلاط بين سكان المخيم والمنطقة المجاورة.

وهذا يمكن أن ينجح من خلال إعطاء الفرصة لأبناء مخيم بلاطة بالمشاركة في مشاريع جيدة تدر دخلاً، ويتيح الفرصة للقيام بمشاريع إنتاجية داخل المخيم، وإعطاء فرص للعاطلين عن

(1) دائرة شؤون اللاجئين، **تقرير حول الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين**، 2004م، ص3.

العمل، من خلال استغلال المناطق القريبة من المخيم، وتحويل المخيم من بيئة مستهلكة إلى بيئة منتجة وعدم اقتصار المشاريع فقط في البيئة المجاورة للمخيم[1].

ويمكن الحديث عن تجارب تم العمل فيها بهدف تحسين الظروف الاقتصادية للاجئين الفلسطينين، من خلال تجربة غزة، حيث تم تنفيذ نوع من الإقراض يطلق عليه الإقراض التضامني الجماعي يقدم إلى (5 إلى 7) نساء، بحيث تهدف إلى مساعدة النساء على تحسين أوضاعهن المادية والحصول على دخل، وتتميز هذه القروض بأن قيمتها أقل وتسدد على فترات تمتد من ستة إلى تسعة شهور، ويتيح الفرصة لتحسين وتطوير الوضع الاقتصادي[2].

والدمج الاقتصادي يرتبط عادة بمشاريع التطوير لتمكين اللاجئين من إيجاد أشغال طويلة الأمد بحيث يدعمون أنفسهم بشكل كامل [3].

ووفقا لنتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة، تبين أن (80.8%) من عينة الدراسة يؤمنون أن إقامة مشاريع اقتصادية في المخيم أو بالقرب منه سوف يحقق ازدهار اقتصادي، وأن (74.0%) من عينة الدراسة يؤمنون بأنه سيحدث نقلة نوعية على الحياة المعيشية والسكنية وأن (76.6%) من عينة الدراسة يؤمنون بأن تحقيق نوع من الدمج الاقتصادي سيعمل على تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي ما بين المخيم والمدينة المجاورة.

ومن ناحية أخرى سوف تعمل عملية الدمج على تعزيز العلاقة بين معونة الإغاثة المقدمة من قبل (الأونروا)، واستراتيجية تنمية رأس المال البشري، وهذا يأتي في وقت تفشى الفقر بين سكان المخيم وتم تحويل الأموال المقدمة من المانحين إلى الإغاثة الطارئة.

وسيتم الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات والقدرات لدى الوكالة والمشاركين معها بهدف تحسين الوضع الاقتصادي لأهالي المخيم بمشاركة المجتمع المحلي.

---

(1) سعيد سلامة: دائرة شؤون اللاجئين، **مقابلة** اجريت بتاريخ 28/ 2/2006م.

(2) الموعد، حمد، الأونروا ومشكلة اللاجئين بعد حرب الخليج الثانية، **مجلة صامد**، ع106، 1996م، ص164.

(3) أدلمون، هارلورد، **اللاجئون الفلسطينيون والاندماج الاقتصادي والحلول المؤقتة**، ص151.

وأعتقد كباحثة بأنه يمكن أن ندرك تماماً بأن مخيم بلاطة يمتلك بعض القدرات الفنية العالية، والطاقات البشرية المتعلمة والمثقفة، التي لها دور في تفعيل الاقتصاد الفلسطيني ككل، ليس على مستوى تحسين الأوضاع داخل المخيم فقط بل يمتد إلى خارجه في البيئة المحيطة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن(82.8%) من عينة الدراسة، يوافقون وبشدة على جسر الفجوة من الناحية الاقتصادية في سبيل تحقيق االدمج الاقتصادي مع البيئة المجاورة، لأن سكان المخيم يفتقرون وبشكل عام إلى الخيارات والبدائل المعيشية والاستثمارية (الزراعة والإسكان) المتاحة في البيئة المجاورة.

وهذا ينعكس إيجابياً على تحسين بيئة المخيم، و يؤدي إلى الانتقال من أوضاع سكنية سيئة إلى بيئة سكنية إنسانية وتحسين العلاقات الاجتماعية، وتخفيف حدة الاضطرابات الأسرية، وتضمن الأمان والخصوصية للأفراد داخل المخيم.

3:1:5 آليات اجتماعية

شكل المخيم حالة من الغربة الاجتماعية مع المحيط المجاور باعتباره خارج المكان الأصل، بل تمادى ليصبح غربة مركبة، والغربة كحالة اجتماعية تفترض مقاومة الدمج الاجتماعي على اعتبار إمكانية العودة الدائمة للوطن، ولكن مع نشوء جيل جديد في الغربة يتم تحولها إلى اغتراب كحالة وجودية شاملة[1].

والناظر إلى مخيم بلاطة يرى أهله وكأنهم يعيشون في عزلة اجتماعية بالرغم من تلاصق حدوده بالمحيط المجاور له، ولكن السبب الأكثر شيوعاً هو النظرة السلبية والدونية التي يشعر بها أبناء مخيم بلاطة من قبل سكان البيئة المجاورة، باعتبار أنهم أناس مختلفون لهم هويتهم الخاصة – لاجئون – حتى أن كلمة لاجيء في البداية كانت تعني معنى الذل والفقر والعوز نظراً لارتباطها بحصص الإعاشة المخصصة من قبل وكالة الغوث الدولية[2].

---

(1) حمام، أنور، **الأوضاع الاجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية**،ص 32.

(2) عقل، محمود، **عين بيت الماء، مخيم اللاجئين الفلسطينيين**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ط1، القدس، 1992 م، ص75.

ونتيجة لهذه العزلة الاجتماعية والشعور بالاغتراب، يتقوقع سكان مخيم بلاطة ضمن حدود المخيم فقط، دون أن يكون لديهم معارف أوأصدقاء من سكان البيئة المجاورة بالرغم من اختلاطهم بالمدارس والجامعات والعمل، وتشتد الأزمات مابين سكان مخيم بلاطة والبيئة المجاورة. ووفقاً لنتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة تبين أن (97.8%) من عينة الدراسة ليس لديهم أصدقاء من سكان البيئة المجاورة، وأن (61.4%) من عينة الدراسة يفضلون العمل مع أبناء المخيم فقط، وهذا يزيد من حدة التوتر ما بين أبناء المخيم والمدينة المجاورة.

هذا يوضح أنه ما تزال هناك صورة نمطية سلبية تجاه اللاجىء من قبل السكان المجاورين، مما يشكل مؤشراً معيقاً لتحقيق عملية الدمج الاجتماعي.

ومع أن الوضع الخاص بالدمج الاجتماعي يمشي بشكل بطيء جداً، إلا أن هناك بعض حالات الدمج الاجتماعي البسيطة جداً من خلال الارتباط والمصاهرة، والزواج ما بين أبناء المدينة والقرية مع المخيم يحدث ضمن حالات محددة.

ومع الاختلاط المباشر بين سكان المخيم والبيئة المجاورة من خلال الالتحاق بالجامعات والمدارس، التي تجمع أبناء المخيم والمدينة والريف تحت سقف واحد، وهذا يتيح الفرصة للتعارف وكسر جمود هذا النوع من العلاقات إلى حدٍ ما، وتتعزز أيضا من خلال المشاركة في منطقة عمل واحدة سواء في المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، مما يحطم جمود العلاقة الاجتماعية ما بين أفراد المخيم والمدينة.

وفي دراسة قام بها محمد ميعاري حول الدمج الاجتماعي في فلسطين، توصل خلالها إلى نتيجة مفادها أن هناك استعداداً من قبل سكان المخيم للاندماج الاجتماعي مع السكان المحليين، وأن هناك درجة معينة من الدمج، ودرجة أكبر من الاستعداد للدمج مع البيئة المجاورة، من قبل السكان اللاجئين بشكل عام، وبشكل خاص اللاجئين الذين يسكنون خارج المخيم، فقد ذكر(64%) من اللاجئين خارج المخيم، مقابل (46%) من اللاجئين داخل المخيم، أن لهم معارف وأصدقاء من أبناء البيئة المجاورة، وأن (77%) من اللاجئين الذين يسكنون

خارج المخيم مقابل (72%) من اللاجئين الذين يسكنون داخل المخيم أنهم مستعدون لإقامة علاقات اجتماعية مع أبناء البيئة المجاورة[1].

ووفقًا لنتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة، فإن (80.8%) من عينة الدراسة لديهم استعداد للدمج الاجتماعي مع البيئة المجاورة، مما يتيح الفرصة لبناء علاقات اجتماعية جيدة والتخفيف من حدة النظرة السلبية تجاه اللاجىء، وينعكس على الصحة النفسية لأفراد المخيم ويعزز استعداهم لقبول الآخرين، والإحساس بأن هناك تشابهاً في نمط الحياة والتفكير، حيث أكدت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن (79.5%) من عينة الدراسة يؤمنون بأن عملية جسر الفجوة مع البيئة المجاورة،سوف تؤدي إلى تطور العلاقات الاجتماعية بين سكان المخيم والبيئة المجاورة.

ويعود كون اللاجئين بشكل عام ومخيم بلاطة بشكل خاص أكثر استعداداً للدمج الاجتماعي مع أبناء البيئة المجاورة، إلى أنهم أقلية ذات وضع اقتصادي متدن، وأنهم يستفيدون من الدمج أكثر من السكان المجاورين بوجود (فرص عمل، تعرف على أصحاب النفوذ قبول اجتماعي، تحسين المستوى المعيشي، الحصول على مستوى لائق من الخدمات).

ومن هنا لا بد من التفكير بآليات اجتماعية تساهم في تعزيز عملية الدمج الاجتماعي والتخفيف من حالة العزلة والتهميش الاجتماعي لأفراد المخيم بعيداً عن البيئة المجاورة وذلك من خلال ما يلي:

(1). تعزيز مفهوم الدمج الاجتماعي لدى أبناء مخيم بلاطة ليدرك أفراده مضمونه بشكل أفضل، وما يحتويه من منفعة إيجابية لحياته وعلاقاته من خلال العمل على عقد ندوات توعوية وتثقيفية تبادلية بين المخيم والبيئة المجاورة.

(2). تفعيل وتعزيز الدور النسوي في كل من بيئة المخيم والبيئة المجاورة، حول مواضيع تخصّ التوافق الاجتماعي.

---

(1) ميعاري، محمود، **الاندماج الاجتماعي في فلسطين، مجلة الدراسات العربية**، ع6، 2000م، ص72.

(3). تشكيل لجنة اجتماعية منتخبة تعمل على تفعيل إحياء حق العودة بمشاركة فعالة من البيئة المجاورة.

(4). عقد لقاءات حوارية تطرح وجهة نظر الطرفين وأسباب الإشكاليات، والحلول المقترحة.

(5). تنظيم مسابقات متنوعة تجمع بين بعض الشخصيات القيادية في كل من المخيم والبيئة المجاورة، وبالتالي خلق نوع من الروح التنافسية بعيداً عن الخلافات.

(6). تنظيم أيام عمل تطوعية ما بين أبناء البيئة المحلية للمخيم والمدينة، لتعزيز العلاقات الاجتماعية.

وهذا سيساهم في كسر حدة العزلة التي يعيشها المخيم، وقد أظهرت نتائج الدراسة التي أجرتها الباحثة أن (73.9%) من عينة الدراسة يؤمنون بأن عملية الدمج الاجتماعي ستتيح الفرصة للتعرف على السكان المجاورين بشكل جيد وعن قرب، وبالتالي الانفتاح بالعلاقات الاجتماعية وتبادل الزيارات الاجتماعية، والعمل والتطوير والإنتاج، والأهم من ذلك الاحترام الذاتي لشخص ابن المخيم نفسه، باعتباره شخصاً لدية الفرصة والمساواة للحصول على مستوى اجتماعي مقارنة بماحوله من البيئة المجاورة[1].

وأود أن أشير كباحثة أن المرأة اللاجئة يمكنها أن تلعب دوراً حيويا في تعزيز آليات عملية الدمج الاجتماعي، باعتبارها الأم والمربية للأجيال من خلال دورين:

(1). **دور رسمي:** من خلال القيادات النسوية الناشطة في مختلف الأطر الاجتماعية السياسية، من خلال التوعوية والتثقيف بأهمية تطوير ودمج العلاقات الاجتماعية ما بين أبناء المدينة والمخيم والمشاركة في مختلف الأصعدة، وإعادة إحياء حق العودة، وتنشيط المؤسسات النسوية من أجل خلق بنية اجتماعية واعية لمتطلباتها وحقوقها.

(2). **دور غير رسمي:** باعتبارها الأم التي تنقل لأبنائها الثقافة والقيم الاجتماعية، وهى منشئة الأجيال من خلال تفعيل دورها الاجتماعي بترسيخ مفهود الدمج بحيث يفهم الأبناء مضمونه

(1) عبدالله حشاش: من سكان مخيم بلاطة، **مقابلة** أجريت بتاريخ 2006/5/9م.

بشكل يعود عليه بالمنفعة، ويعزز من وجوده وكيانه، والسعي نحو ربط أواصر العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة مع الأسر الأخرى، بدءاً من التواصل العائلي والأسري مروراً بالتواصل الثقافي والإنساني وتبادل الخبرات والتجارب مع المحيط المجاور.

وأعتقد كباحثة بأن هناك استعداداً من قبل اللاجئين للدمج الاجتماعي مع البيئة المجاورة، بدليل انتقال بعض سكان مخيم بلاطة لإقامة في المدينة المجاورة، والاختلاط مع السكان المحليين، وهذا سيساهم في إحداث التطوير والتغيير لصالح أبناء المخيم الذين يعانون من تدني الوضع الاقتصادي، وارتفاع الكثافة السكانية والدمج الاجتماعي يمكن ترسيخه من خلال تبادل الزيارات الاجتماعية بين المخيم والبيئة المجاورة، مما يخفف من حدة التوترات الموجودة، التي نراها بشكل يومي بقوالب مختلفة في الحياة، حيث أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن (63%) من عينة الدراسة يوافقون على أهمية الدمج الاجتماعي، وبالتالي التأكيد على أهمية الاستقرار في العلاقات الاجتماعية، وأن (63.9%) من عينة الدراسة يؤمنون بأن عملية الدمج ستساهم في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية، بحيث تتم معاملة ابن المخيم على أنه شخص له قدراته وقواه واحتياجاته، وبالتالي يجب إعطاؤه الفرصة لإعادة بناء حياته عملياً ونفسياً مع احتفاظه بكرامته الشخصية.

4:1:5 آليات ثقافية

لكل مجتمع ثقافته الخاصه بمحدداتها وأشكالها، ومخيم بلاطة له خصوصية ثقافية تكونت من مزيج من الثقافة الأصلية تاريخياً من المكان الأصل، بما حمله من اعتقادات وأفكار وعادات وتقاليد ولغة وثقافة وفن وتراث، وبقي فترة من الزمن يعيش في عزلة ثقافية خاصة به، اعتقاداً من أبنائه بضرورة عدم اكتساب أية ثقافة غير ثقافتهم، وأحيانا الإصابة بنوع من الصدمة الثقافية بسبب التغيرات الحاصلة بالمحيط حولهم، ولكن مع بروز واقع جديد تمثل في حياة المخيم وقربه من المحيط المجاور، أصبحت هذه المتغيرات الجديدة جزءاً أصيلاً من ثقافتهم الجديدة، مما أفرز نسيجاً جديداً يمكن أن نطلق عليه(ثقافة المخيم)، اختلطت بثقافة المحيط المجاور، واكتسبت بعضاً منها وأثرت وتأثرت بها.

فالاختلاط من خلال المدارس والجامعات والعمل مع أبناء البيئة المجاورة خلق نوعاً من التواصل الثقافي المزدوج ولهذا إيجابياته، بخلق قيادات ثقافية قادرة على توصيل رسالتها بعمق إلى الآخرين وعدم تقوقعها في منطقة محددة، وفي الوقت نفسه التعرف على ثقافة الآخرين، ومحاولة التزاوج ما بين الثقافتين بما يحمله كل طرف من ثقافته وقيمه ومعاييره الإنسانية، ومدى التأثر بها بما يحقق نوعاً من التوازن وعدم الاختلال.

كل هذا وغيره يساهم في وجود نوع من الدمج الثقافي، الذي يمكن تحقيقه من خلال الآتي:

(1). تنفيذ مجموعة من النشاطات الثقافية من قبل المؤسسات العاملة في المخيم تعمل دمج اللاجيء بغير اللاجيء.

(2). عمل توأمة ما بين المراكز الثقافية في المخيم والمدينة، ووفقاً لنتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة، فإن (66.1%) من عينة الدراسة يوافقون على التوأمة ما بين المراكز الثقافية بين المخيم والبيئة المجاورة.

(3). تنظيم نوادٍ ومعسكرات صيفية وشتوية مع أبناء المخيم والبيئة المجاورة، بهدف الدمج الثقافي والاجتماعي.

(4). عقد مؤتمرات ثقافية مشتركة لكلا الطرفين، والخروج بتوصياتها على أرض الواقع.

(5). تشكيل لجان ثقافية تهدف إلى تنسيق أنشطة وتفعيل للمؤسسات الثقافية.

(5). التنسيق لأنشطة تطوعية هادفة للشباب والشابات، والمشاركة مع البيئة المجاورة.

(7). عقد حملات توعوية تبادلية لأبناء المخيم والبيئة المجاورة.

(8). توفير الدعم المادي للمؤسسات القائمة في المخيم بالشراكة مع المؤسسات الأخرى.

(9). عقد ندوات حوارية ثقافية لإيجاد حلول لأية صعوبات تواجه المؤسسات العاملة.

(10). تنظيم أمسيات ثقافية مشتركة بمشاركة منأهالي المخيم والبيئة المجاورة.

(11). بناء نادٍ شبابي حسب الإمكانيات المتوفرة، بشراكة من وزراة الثقافة مع اللجنة الثقافية، مع أخذ بعين الاعتبار التجمع السكاني للمنطقة، بحيث يستفيد من النادي سكان المخيم والبيئة المجاورة من الخدمات المقدمة.

(12). تشجيع الإبداع الفكري والثقافي من خلال المسابقات التي يتم تنفيذها للطرفين بمبادرة من اللجنة الثقافية داخل المخيم والمؤسسات الخارجية.

(13). إقامة شبكة علاقات مع المؤسسات الثقافية والعلمية من داخل الوطن وخارجه مثل المغتربين في الخارج أو مع الدول المجاورة.

(14). توفير لجنة استشارية وفنية تعمل على آلية الدمج الثقافي، مراعاة للواقع والإمكانيات الموجودة بما يساعد على الإبداع والانتاج والتطوير، وبالتالي التقدم على المستوى المجتمعي.

(15). تبني المبدعين في مختلف المجالات وتهيئة الفرصة لهم، لتطوير مهاراتهم للأفضل، سواء من قبل المؤسسات داخل المخيم أو خارجه.

(16). توفير مكتبة عامة للأطفال والشباب في المخيم يمكنهم الاستفادة منها.

(17). العمل على إيجاد برنامج ثقافي تربوي لأبناء المخيم وتفعيل دور الاعلام، من أجل زيادة وعيهم وإدراكهم لتاريخهم ونضالهم التراثي، وتوصيله للآخرين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن (78.9%) من عينة الدراسة، يوافقون على جسر الفجوة من الناحية الثقافية في سبيل تحقيق الدمج الثقافي مع أبناء البيئة المجاورة.

5:1:5 آليات خدماتية

تتم رعاية اللاجئين في مختلف المجالات الخدماتية من صحة وتعليم وإغاثة اجتماعية من قبل وكالة الغوث الدولية، والتي عملت على تقليص خدماتها بالرغم من الزيادة الطبيعية للسكان داخل مخيم بلاطة، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة به.

كما أن الأوضاع الصحية والتعليمية والإغاثية في محافظة نابلس، تدهورت بسبب أوضاع الاحتلال من إغلاقات ومداهمات ومحاولات تدمير للبنية التحتية، وما لحق بها من تأثير سلبي على مختلف مجالات حياة المواطن الفلسطيني.

وهذا يتطلب جهداً فلسطينياً للضغط على المستوى الدولي للوفاء بالالتزامات، من خلال مضاعفة الموازنات التابعة لوكالة الغوث الدولية، لتغطية النفقات في المجالات الحيوية المتعلقة بالصحة والتعليم والإغاثة الاجتماعية.

أ. الخدمات الصحية

يفتقر الأفراد في مخيم بلاطة إلى التمتع بالأمن الصحي، وذلك بسبب غياب القدرات المالية الذاتية، وتخلف البرامج الصحية المقدمة، إلى جانب ذلك الضغط المتزايد على الطواقم الصحية العاملة في العيادات في مدينة نابلس من قبل اللاجئين مما يؤدي إلى تدني نوعية الخدمات الصحية وجودتها، وقد قامت الوكالة بعقد اتفاق مع مستشفى الاتحاد في مدينة نابلس بهدف توفير خدمة الرعاية الصحية للاجئين، بسبب العجز المستمر في إمكانات وكالة الغوث في المجال الصحي.

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح آليات لتحقيق تحسين في الوضع الصحي في مخيم بلاطة من خلال:

(1). بناء مستشفى يقع في المنطقة القريبة من المخيم، وخصوصاً مستشفى للولادة لأن السكان يعانون من عدم توفر مشفى للولادة النسائية، مما يكلفهم مادياً خاصة وأنه في حالة الإغلاق يصعب الوصول إلى مشافي المدينة المجاورة.

وتخدم هذه المستشفى بناء البيئة المحلية ما بين المخيم والمدينة، وفي الوقت نفسه يفتح آفاق فرص عمل للخريجين من أبناء البيئة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار التجمع السكاني الموجود بالمنطقة للاستفادة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال استئجار الوكالة لأراضٍ محاذية للمخيم أو بالشراكة مع بلدية نابلس، وذلك ضمن الموارد المالية المتاحة، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وغيره من الدول المانحة.

(2). تطوير النظام الصحي الشامل في مخيم بلاطة، من أجل الحصول على خدمات ذات مستوى أفضل.

(3). توفيرمركز للطوارئ الصحية مزود بالكوادر البشرية، والتخصصات الشاملة في مجال طب الأطفال والنساء والتوليد، والباطنية وأمراض القلب، والأمراض العصبية والنفسية والجلدية والعيون وغيرها، وتوفيرسيارة إسعاف في مخيم بلاطة.

(4). توفير قاعدة بيانات معلوماتية صحية من أجل تمويلها محلياً ودوليًا.

(5). التركيز على برامج مكافحة سوء التغذية من خلال توسيع عمل مراكز الرعاية الأولية لسكان المخيم.

(6). تطويرالعيادة الصحية الموجودة في المخيم من خلال توفير أطباء بأوقات متكاملة بدل الدوام الجزئي، وتأمين أطباء في العيادة من خلال تعاقد الوكالة مع متخصصين من خارج الوكالة أو داخلها، أضف إلى ذلك توفير الدواء على مدار الشهر لمختلف الأمراض التي يعاني منها السكان.

(7). دمج الخدمات الصحية بالخدمات النفسية من خلال التركيز على مجالات الدعم النفسي والاجتماعي، والكشف المبكر عن الإعاقات لدى الأطفال.

(8). إعادة النظر في نظام التحويلات إلى المستشفيات والشروط الموضوعة، بما يتناسب مع الأوضاع المستجدة.

(9). العمل على إيجاد برنامج صحي تثقيفي لسكان المخيم، بإشراف ومشاركة من قبل وزارة الصحة والوكالة.

(10). تشكيل لجان صحية من أبناء مخيم بلاطة للمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية، الخاصة في المجال الصحي من أجل مواكبة آخر المستجدات والمتابعة والتقييم المستمر بهدف تطوير البيئة الصحية.

ووفقاً لنتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة، تبين أن(63.3%) من عينة الدراسة يرون بأن تدني مستوى الخدمات الصحية يشكل عائقاً لعملية الدمج مع البيئة المجاورة، ومن هنا تبرز أهمية تحسين الخدمات الصحية المقدمة في المخيم وتطويرها.

ب. الخدمات التعليمية

ماتزال البنية التعليمية في مخيم بلاطة، بحاجة إلى تحسينات أساسية، فالازدحام هو الصفة الأساسية بالمدارس، ونظام الفترتين ما يزال معمولاً به حتى اللحظة، وتتكرر عملية انتقال الطلاب عند المرحلة الثانوية إلى مدارس الحكومة، إضافة إلى افتقار المدارس للتجهيزات والمرافق التربوية التي تتوفر في مدارس البيئة المجاورة.

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح آليات لتحقيق تحسين في الوضع التعليمي في مخيم بلاطة من خلال الآتي:

(1). توسيع الأبنية المدرسية في مخيم بلاطة من أجل التخفيف من حدة الكثافة الصفية الموجودة في المدرسة، والانتهاء من نظام الفترتين لما له تأثير على فاعلية التعليم ومخرجاته.

(2). بناء مدراس بمواصفات ومعايير نموذجية مزودة بالوسائط التعليمية الضرورية.

(3). تزويد مدارس الوكالة بحدائق وساحات وملاعب وتجهيزات خاصة بالمختبرات وأجهزة الحاسوب.

(4). رفع مدارس مرحلة التعليم الأساسي إلى مدارس المرحلة الثانوية حتى تكون الفرصة متاحة لكلا الجنسين، خصوصاً الإناث اللواتي يتم حرمانهن من التعليم، لأن ذلك يستدعي الذهاب إلى المدينة المجاورة.

(5). التوجه نحو بناء مدارس مهنية وصناعية تعطي فرصة التعليم فيها لكل من أبناء البيئة المحلية في المخيم والمدينة، في سبيل تشجيع الابتكارات الطلابية وتحقيق الإنجازات، والمشاركة فيها على مستوى محلي ودولي.

ووفقاً لنتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة، أظهرت أن(82.5 %) من عينة الدراسة يرون بأن قلة المراكز التعليمية، تشكل معيقاً من معيقات عملية الدمج، وبالتالي العمل على تطوير هذه المراكز، وزيادة أعدادها بما يخدم أبناء المنطقة المحلية ما بين المخيم والمدينة.

ج. **خدمات الإغاثة الاجتماعية**

يشكل برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية حجر الأساس في برامح الخدمات المقدمة من قبل وكالة الغوث الدولية، وكان يقدم خدماته في البداية إلى جميع سكان المخيم بلا استثناء، ولكن منذ عام 1982م، تراجع تقديم هذه الخدمة بصورة حادة، إذ تم التوقف عن صرف حصص الإعاشة للاجئين المسجلين في المخيم، واقتصر توزيع الحصص على فئة حالات العسر الشديد فقط، مما أثر سلباً على حياة العديد من أبناء مخيم بلاطة الذين كانوا يعتمدون بشكل كبير على هذه الخدمة المقدمة من قبل وكالة الغوث الدولية.

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح آليات لتحقيق تحسين في خدمات الإغاثة الاجتماعية في مخيم بلاطة من خلال:

(1). توفير قاعدة بيانات معلوماتية حول الوضع الاجتماعي لسكان مخيم بلاطة من أجل تجنيد الأموال اللازمة لتقديم الإغاثة الاجتماعية.

(2). تحديد تعريف محدد وواضح لحالات العسر الشديد، وشروط الحصول على خدمة الإغاثة الاجتماعية.

(3). تشكيل لجنة اغاثة اجتماعية من سكان مخيم بلاطة تشارك في لقاءات تقييمية حول وضع خدمات الإغاثة الاجتماعية المقدمة مع الرؤساء المنتدبين من الوكالة.

(4). تطوير أداء المؤسسات الاجتماعية في مخيم بلاطة، من أجل تحسين نوعية الخدمة المقدمة.

(5). التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني في مجال خدمات الإغاثة الاجتماعية من أجل تلبية جزء من احتياجات سكان مخيم بلاطة.

ويبين التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أوضاع الشعب الفلسطيني لعام 2006 م، أن الوكالة تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مرات تقديم المساعدة بواقع (58.4%) من حجم المساعدات المقدمة، تليها المساعدات المقدمة من السلطة الوطنية الفلسطينية بواقع(15.6%)[1]، مما يبين أهمية استمراريتها ووجودها.

وينظراللاجئون الفلسطينيون بشكل عام إلى الوكالة باعتبارها الشاهد المحايد على موجة التهجير والتشريد من أراضيهم، وأن الوكالة هى تعبير عن مسؤولية المجتمع الدولي في إيجاد حل لقضية اللاجئين[2].

ووفقًا لمقابلات الدراسة التي أجرتها الباحثة ينظر سكان مخيم بلاطة إلى دور وكالة الغوث الدولية ببالغ الأهمية، التزاماً منها بالمسؤولية الإدارية للمخيم، وتقديمها الخدمات التعليمية والصحية والإغاثية بالرغم من تقليصها لبعض الخدمات، ولكن هنالك خطوات من أجل مطالبة المجتمع الدولي بدعم خطة (الأونروا) متوسطة المدى، وقد جرى اجتماع في العاصمة الأردنية عام 2005م، وبحث الاجتماع سبل تمويل مشاريع وخدمات (الأونروا) والخطة متوسطة المدى التي أعدتها، وبرامج الخدمات الصحية والتنمية في المخيم، ومكافحة الفقر[3].

---

(1) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع الشعب الفلسطيني**، تقارير غير منشورة،2006م.

(2) **الوكالة بين مطرقة السياسة وسنديان خدمة اللاجئين**، بديل، 1997، ص7.

(3) **نشرة شؤون اللاجئين**، ع2، 2005م، ص6.

وهناك ثلاثة اتجاهات تتعلق بشأن مستقبل وكالة الغوث الدولية[1]:

(1). الاتجاه الداعي إلى إلغاء دور وكالة الغوث من خلال تحويل صلاحياتها إلى الأروبيين.

(2).الاتجاه الداعي إلى استمرار عمل وكالة الغوث إلى حين قيام الدولة الفلسطينية.

(3).اتجاه يرى بأنه لايمكن إنهاء دور وكالة الغوث طالما لم يتم تطبيق القرار الدولي الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين رقم (194).

أعتقد كباحثة أن وجود الوكالة ضروروي ولا يمكن إبدالها بأية مؤسسة أو سلطة أخرى، ولكن في ظل التقليصات المستمرة في ميزانية الوكالة، يمكن تعميق أواصر التكامل والتعاون وتنسيق الأدوار من خلال تضافر الجهود مع مؤسسات السلطة الوطنية والبلديات في كافة القطاعات المختلفة، من خلال لجان مشكلة عن المخيم بما يخدم مصالح أبناء مخيم بلاطة، وهذا بالطبع يتطلب نظاماً فعالاً من المراقبة والتخطيط المستند إلى قاعدة بيانات بهدف تحديد الثغرات وتسجيل التقدم عبر تحقيق الدمج الخدماتي، مما ينعكس إيجابياً على مستوى حياة الأفراد.

ووفقاً لنتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الباحثة، تبين أن (68.6%) من عينة الدراسة يؤيدون تقديم الخدمات المساندة لخدمات وكالة الغوث من قبل بلدية نابلس، من أجل تحسين بيئة المخيم وتطويره بما يصب في مصلحة أهالي مخيم بلاطة، وإن دل ذلك على ذلك فهو يدل على الرغبة من قبل سكان المخيم بالاستفادة من خدمات البلدية المقدمة في البيئة المجاورة لهم، في المقابل أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية أن(14.7%) فقط من عينة الدراسة لا يؤيدون قيام البلدية بتقديم الخدمات للمخيم، لما يترتب على ذلك من دفع ضرائب ومستحقات كما يدفعها أهالي المدينة المجاورة.

وأستطيع أن أرى كباحثة بأن الدمج هو مسار يتم التغلب فيه على جميع الفروقات، وينشأ عن ذلك نوع من التجانس المريح، ويقوم على صيرورات اقتصادية واجتماعية وثقافية وخدماتية.

---

(1) سالم، وليد،**حق العودة، البدائل الفلسطينية**، مركز بانوراما،رام الله، 1997م، ص92.

والدمج الذي نسعى لتحقيقه هدفه تنمية مجتمع اللاجىء في مخيم بلاطة من خلال تحسين الظروف الحياتية، وتحسين البيئة الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدماتية في البيئة التي يعيشون فيها، وهذا يتطلب مجموعة من التدخلات الاستراتيجية والعملية، من قبل الوكالة والمؤسسات القائمة داخل المخيم، وزيادة مساهمة المانحين، على أن تكون هذه التدخلات مستدامة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافيًا وخدماتياً.

وأعتقد كباحثة بأننا وصلنا إلى استنتاج قوي من قبل اللاجئين أنفسهم في مخيم بلاطة، أن موافقتهم على الدمج قوية، ويدركون تماماً أن بقاءهم وصمودهم وتماسكهم وتحسين ظروف حياتهم كجماعة لاجئة يعزز من بقاء اللاجىء الفلسطيني على أرضه ويعزز أيضاً من مطامحهم الوطنية في العودة وتقرير المصير، وأن الاستراتيجية التي يجري العمل عليها سوف تحقق أربعة أهداف أساسية: تحقيق المساواة بين خدمات الوكالة والمعايير الدولية، وتلبية احتياجات اللاجئين الأكثر ضعفاً، وتعزيز الإمكانيات الاقتصادية، وبناء القدرات داخل الوكالة.

كما أن عملية االدمج تحمل في طياتها الكثير من الخير ليس فقط لأهالي مخيم بلاطة بشكل خاص بل والبيئة المجاورة، وإن كانت الأولوية لأهالي المخيم، ولكن الفائدة الكبرى ستكون أشمل وأوسع، وسوف تفتح آفاقاً للتنمية والتطوير المستقبلي في حال قيام الدولة الفلسطينية.

2:5 دراسة مشاريع دمج مشابهة

إن التطرق إلى محاولة التعرف على مشاريع دمج تم تطبيقها في بعض البلدان، سواء كانت محلية أو دولية تسترعي النظر عليها من بعيد وقريب،وذلك محاولة لتدارك الأخطاء، والاستفادة من نتائج التجربة، وتحديد مدى القدرة على اختيار المناسب لواقعنا الحقيقي دون الإضرار به، كما يستدعي النظر إلى الإمكانيات والفرص المتاحة التي تمكن من تحقيق الدمج الحقيقي مع البيئة المجاورة، بهدف تحسين البيئة الحالية للمخيم وتطويرها.

1:2:5 تجربة الأردن

يعد الأردن من أكثر البلدان استيعاباً للاجئين الفلسطينيين، ويرجع ذلك إلى الموقع الجغرافي القريب والحدود المشتركة، حيث هاجر إليها عدد كبير من المهجرين الفلسطينيين ليستقروا في عدة مخيمات.

ومخيم الوحدات يعتبر من أكبر المخيمات الفلسطينية في الأردن، وهو يقع ضمن حدود العاصمة الأردنية، ويطلق عليه اليوم اسم مخيم عمان الجديد.

واللاجئون في مخيم الوحدات يعتبرون أنفسهم جزءاً من المجتمع الأردني، وأغلبهم حاصل على الجنسية الأردنية ويحصلون على نفس الحقوق السياسية والاجتماعية.

ومخيم الوحدات من أول المخيمات الفلسطينية التي تأسست عام 1955م في الأردن بعد نكبة عام 1948م، ويقع المخيم جنوب شرق العاصمة عمان، وبلغ عدد سكانه عند التأسيس (5000) لاجيء مسجل، وفي 2005/3/31م بلغ عدد اللاجئين في مخيم الوحدات المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية (50.703) ألف نسمة[1]، ويوجد في المخيم مراكز وأندية رياضية أشهرها نادي الوحدات الرياضي، كما يوجد سوق تجاري كبير وهى مصدر دخل للكثير من أبناء المخيم وغيرهم.

وقامت وكالة الغوث الدولية بتشييد المساكن الخاصة لسكان مخيم الوحدات، ومع مرور الأعوام أنشأ اللاجئون مساكنهم الخاصة بهم، وبفعل الزمن تحول المخيم إلى حى تحيط به مناطق ذات كثافة سكانية عالية.

وتقوم (الأونروا) بتقديم خدمات الصحة والتعليم للسكان، وتفتقر المدارس كغيرها من المخيمات الفلسطينية إلى المواصفات التربوية الجيدة، ويجري العمل بنظام الفترتين بسبب الازدحام وعدم وجود مدارس كافية[2].

---

(1) وكالة الغوث الدولية، **قسم الإعلام**، القدس 2005م.

(2) وكالة الغوث الدولية، **مكتبة الإعلام**، القدس 2004م.

وهناك الكثير من المشاكل التي يعاني منها مخيم الوحدات[1]:

(1). انتشار محلات البيع والباعة والبسطات.

(2). العيادة الصحية تقدم خدمات جزئية.

(3). انتشار القوارض في أزقة المخيم.

(4). الازدحام السكاني.

(5). قلة عدد حاويات النفايات.

(6). قلة عدد عمال النظافة في المخيم.

وبسبب ذلك قامت الحكومة الأردنية، بخطوات في سبيل تحسين بيئة المخيم، لقرب حدود المخيم مع العاصمة عمان، وما قد يتركه وضع المخيم المأساوي من سلبيات على المدينة المجاورة.

ولأجل ذلك خطت الحكومة الأردنية خطوات كبيرة في سبيل تحقيق عملية الدمج السكاني والمكاني، خصوصاً وأن مخيم الوحدات باعتباره جزءاً من النسيج الحضري لمدينة عمان، حيث كانت خطة الحكومة الأردنية تحت عنوان "الخطة الاستراتيجية للسكان في الأردن"، لمعالجة مشكلات السكن بما فيها الاكتظاظ السكاني في المخيمات الفلسطينية (مخيم الوحدات) بمساعدة البنك الدولي من أجل تحويلها إلى مناطق تطوير حضري مع التأكيد على حق أهالي المخيمات بالعودة[2].

وتقوم الحكومة الأردنية (أمانة عمان الكبرى)، بتقديم مجموعة من الخدمات المباشرة وغير المباشرة لسكان مخيم الوحدات، باعتباره من العشوائيات المحيطة بالمدينة ورغبة

---

(1) أرنبرغ، ماري، **الظروف المعيشية لدى اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن**، مؤسسة فافو، 1997م، ص43.

(2) رباح، رمزي، **اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم**، بيروت، 1996م، ص27.

مخططي المدينة بتطويره واستثماره، لما يحققه من انتعاش وازدهار اقتصادي واجتماعي يعود بالفائدة لكلا الطرفين.

واستعانت الحكومة الأردنية بالبنك الدولي في تمويل المشروعات الخاصة في مجال البيئة والإسكان والخدمات التعليمية والصحية، لمشروع حزمة الأمان الاجتماعي في مخيم الوحدات الفلسطيني[1].

وفعليا باشرت الحكومية الأردنية (أمانة عمان الكبرى)، بالعمل على تطوير بيئة المخيم القريب من مدينة عمان، من خلال تمليك الساكنين في مخيم الوحدات لوحدات سكنية في أماكن سكنهم، وتوفير تعويض بديل للذين ستهدم مساكنهم لإقامة البنية التحتية، مما يساعد في تحويل اللاجئين إلى مالكين للأرض أو أصحاب مصلحة والإقامة فيها، ومن ثم إقامة مشاريع صغيرة تساعد على توفير فرص عمل للاجئين وتعمل على ربطهم بالسوق المحلي، مما يجعلهم أكثر ميلا للبقاء في أماكن سكنهم الحالية لارتباط مصالحهم الاقتصادية التي لن يستطيعوا توفير بديل عنها.

وخطت الحكومة الأردنية خطوات عملية حيث قامت بتعبيد الشوارع وإنارتها ومد شبكات المياه والكهرباء، ومشاريع الصرف الصحي وإقامة الأبنية العامة وخدمات البريد ودفع تكاليف إنشاء صيانة مقر الأمن العام والأمن المدني، ومراقبة الحفاظ على الالتزام بالأنظمة الخاصة بالسكن، وتوفيرالمبيدات الحشرية.

وقد تحملت الحكومة الأردنية توفير أعداد من الكتب والتكاليف المدرسية لأبناء اللاجئين في مجال التعليم، أما في مجال الصحة يستفيد عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين من الخدمات والتأمينات الصحية الحكومية، إضافة إلى قيام الحكومة بتقديم الدعم المالي والإشراف على الأندية والجمعيات الخيرية، ومساعدة العائلات الفقيرة، وخدمات الوعظ والإرشاد وإدارة المساجد الدينية وإدارة مراكز التدريب المهني.

---

(1) فرسون، سميح، **فلسطينيو الأردن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003م، ص143.

وهناك نظام آخر أطلق عليه اسم استعادة التكلفة يدفع اللاجئون في مخيم الوحدات خلاله أقساطاً شهرية على مدى سنوات، لتغطية جزء من النفقات التي تم صرفها في المشاريع الإنشائية والاقتصادية[1].

وسرعان ما حدث الدمج بين مخيم الوحدات والمجتمع الأردني، وساعد على هذا الدمج الروابط بين الشعبين سواء أكانت عائلية أو تجارية، إضافة للقواسم المشتركة الثقافية والاجتماعية.

ويمكن ملاحظة أن هناك علاقة وطيدة بين الحكومة الأردنية و(الأونروا)، حيث تتعاون عن طريق دائرة الشؤون الفلسطينية التي تشكل لجنة تسمى "لجنة تحسين المخيم"، تختار أعضاءها من قادة وشخصيات المخيم، وتقوم هذه اللجنة بدورالمجالس البلدية، فتتعاون من أجل تحسين البنية التحتية للمخيمات الفلسطينية بشكل عام ومخيم الوحدات بشكل خاص، من طرق وممرات وشبكات صرف مياه.

والخدمات المقدمة من الحكومة الأردنية في سبيل تحقيق الدمج مع مخيم الوحدات هى:

(1). خدمات إدارية عبر تخصيص عدد من المكاتب الحكومية في مخيم الوحدات مثل مكتب دائرة شؤون اللاجئين، من أجل العمل على تسهيل أمور ومعاملات اللاجئين مع وكالة الغوث الدولية ومع الجهات الرسمية، إضافة إلى إدارة مراكز التدريب المهني للذكور والإناث.

(2). خدمات الوعظ والإرشاد الديني وإدارة المساجد والمراكز الدينية.

(3). تقديم المساعدات العينية لأهالي مخيم الوحدات تشمل مواد أساسية مثل السكر والطحين والأرز توزع بمعدل أربع مرات في العام.

(4). تقديم الدعم المالي والإشراف على المشاريع والأندية والجمعيات، ومساعدة العائلات الفقيرة للحصول على معونات وهبات.

---

(1) **وكالة الغوث الدولية**، مكتب الإعلام، القدس، 2004م.

(5). خدمات صحية يستفيد عدد كبيرمن اللاجئين من الخدمات والتأمينات الصحية الحكومية، وبخاصة في المراكز الصحية والمستشفيات.

(6). في مجال التعليم يستفيد عدد كبير من أبناء اللاجئين من الالتحاق بالمدارس الحكومية، وتتحمل وزارة التربية والتعليم توفير الكتب لهم.

(7). مراقبة الحفاظ على الالتزام بالأنظمة الخاصة بالسكن والمرافق العامة.

(8). الحفاظ على النظافة وتوفير المبيدات الحشرية لمكافحة القوارض.

(9). حفظ الأمن والنظام، ودفع تكاليف إنشاء وصيانة الأمن العام والأمن المدني.

(10). تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات والعمل على صيانتها، وتعبيد الشوارع وإنارتها ومد شبكات المياه والكهرياء،ومشاريع الصرف الصحي، وخدمات البريد.

وهذا يوضح، بأن مخيم الوحدات يعامل تماماً، كأنه حي من أحياء مدينة عمان القريب، يحصل تقريباً على كافة الامتيازات المتاحة للمدينة نفسها.

وعلى كل الأحوال فإن ما يطرحه مشروع الدمج من إشكاليات سياسية وقانونية في نظرالعديد من الباحثين والدارسين، فان مشروع الدمج بأشكاله لا ينفي الحق المبدئي للاجئين بالعودة إلى ديارهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادىء الاعلان الدولي لحقوق الإنسان.

والحديث عن تجربة الأردن في عملية دمج اللاجئين، هى تجربة غنية جديرة بالدراسة والتمحيص ويمكن الاستفادة من نتائجها، لأن الأردن وفلسطين متشابهان، من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2:2:5 تجربة سوريا

تطبيق فكرة الدمج من مختلف النواحي بدأت تأخذ طريقها في بعض الدول العربية والعالمية، فمشروع استصلاح مخيم النيرب في شمال سوريا، بدأ بخطوات تدريجية ليصبح

حقيقة، من خلال تحسين بيئة المخيم وظروفه دون إلغاء وضع اللاجئين القانوني، ولا التأثير على حق العودة مطلقا.

وقد بدأ نقل العائلات إلى المخيم الجديد الذي تبلغ مساحته (400) ألف متر مربع عام 2003م، حيث أقيمت لهم بنايات سكنية ومساكن ريفية وتتوقع (الأونروا) أن تنتهي العملية السنة القادمة، وتتضمن اخلاء نحو (38%) من مساحة مخيم النيرب ليتم تحويلها إلى مساحات خضراء ومباني خدمية وشوارع أوسع ([1]).

بعد عملية التهجير عام 1948 م، سكن المهجرون الفلسطينيين، في ثكنات العسكريين للحرب العالمية الثانية على مساحة (148000) متر مربع[(2)]، في منطقة يطلق عليها اسم النيرب، ويبلغ عدد سكانه حتى تاريخ 2005/3/31م (17.703[(3)])، تقع على بعد (13) كيلو متراً شرقي مدينة حلب، ومخيم النيرب هو أكبر مخيم رسمي في الجمهورية السورية.

واستحدث المهجرون تعديلات على مسكنهم الخاص، مستخدمين الصفائح المعدنية والأحجار لتوفير قدر يسير من الخصوصية الأسرية في ظل ظروف بائسة إلى حد كبير.

وتوفر وكالة الغوث الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والإغاثية لسكان المخيم، الذي يقع ضمن مسؤولياتها، وعاش سكان المخيم مضطرين في مساكن يغلب عليها عدم الأمان، وانعدام الظروف الصحية والازدحام الشديد، ويعاني السكان ارتفاع درجات الحرارة في الصيف وانخفاضها في الشتاء، وتتسلل المياه عبر الفتحات والتشققات في الأسقف، وتعج المساكن بالقوارض والحشرات[(4)].

([1]) **صحيفة القدس**،2007/1/31م، ع 13452،ص12.

(2) **نشرة دائرة شؤون اللاجئين**، ع2، 2005م، ص 13.

(3) **وكالة الغوث الدولية**، قسم الإعلام، 2005م.

(4) مشروع استصلاح النيرب، **مجلة الهجرة القسرية**، ع21، 2004م، ص22.

وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل بين الذكور والإناث، وازداد الفقر بين السكان وازدادت حدة المشاكل بين الجيران بسبب القرب من السكن وضيق الشوارع، ووجود الأزقة الضيقة [1].

ومن هنا كانت الحاجة إلى التفكير نحو تحقيق عملية الدمج، من خلال تحسين وتطوير بيئة المخيم، من خلال قيام الوكالة بتنفيذ مشروع لإجراء تحسينات مستدامة في ظروف المعيشة لساكني مخيم النيرب.

وبتمويل من الحكومة السويسرية لمشروع استصلاح النيرب، هدف المشروع إلى التخفيف من حدة الكثافة السكانية داخل المخيم، والتي تبلغ (90) شخصاً لكل ألف متر مربع، ولا يمكن تحقيق هذا التخفيف إلا من خلال خيارين أساسين هما:

(1).الخيار الأول: نقل السكان إلى مساكن متعددة الطوابق.

(2).الخيار الثاني: نقلهم إلى مناطق خارج المخيم، وذلك لعدم توفر أراضٍ محاذية، أو أراضٍ داخل المخيم يمكن الاستفادة منها بتوسيع حدود المخيم.

وتطبيقا لذلك، قامت (الأونروا) ببناء وحدات سكنية جديدة مكونة من طابقين أو ثلاثة في منطقة (عين التل)، التى تبعد (20) كيلو متر عن مخيم النيرب الأصلي، وقد أبدى حوالي (21%) من سكان المخيم رغبتهم المبدئية في الإنتقال إلى المنطقة الجديدة، وتتميز المنطقة الجديدة، بمساحة مفتوحة، وهوائها النقي، فضلاً عن الظروف الصحية الجيدة، ووجود منشآت تعليمية فيها، وتبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة مخيم النيرب.

وتم التعامل مع المشروع من خلال دمج المخيم بالبيئة المجاورة، بوصفه خطة للتطوير العمراني المتكامل التي تراعي الاحتياجات: الصحية، والسكنية، والتعليمية، والاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) السهيلي، نبيل، **الفلسطينيون في سوريا، الواقع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي**، مركز شمل، 2001م، ص112.

إضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء منشآت رياضية وإقامة مشروع تجريبي للقروض البنكية والسكنية[1]،وقد تم تجهيز مناطق في كل من النيرب وعين التل، بمحلات وورش عمل.

وتم وضع خطة الدمج بتكلفة عالية، ساهمت بها كل من الحكومة السورية وأسر اللاجئين، وتبرعات من قبل كندا وسويسرا والولايات المتحدة، وسعت (الأونروا)للحصول على حوالي (13) مليون دولار، لتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع والتي تشمل إعادة إعمار المساكن المتبقية والتي تبلغ حوالي ألف مسكن في مخيم النيرب مع المرافق والبنية التحتية[2].

وقد قامت (الأونروا) بالإشراف على كل مجريات الأمورالمتعلقة بتطوير المخيم باعتبارها المسؤول الشرعي عن المخيم الفلسطيني، من خلال بناء المساكن الجديدة للاجئين بمواد جديدة، وتوسيع الغرف بما يتناسب مع حجم العائلة.

وقد استعانت (الأونروا) بلجنة استشارية لإجراء دراسة حول الاحتياجات وإجراء تصميم لشبكة المرافق العامة والطرق والممرات، وعملية انتقال السكان ستكون ضمن معايير وضعتها (الأونروا) حتى لا تحدث إشكاليات بين السكان اللاجئين

وذهبت (الأونروا) إلى أبعد من ذلك حين استعانت بسكان المخيم في عملية التخطيط والتطوير، وقد أتاحت الدراسة الميدانية النفسية والاجتماعية والاقتصادية المفصلة التي أجريت على سكان المخيم عام 2000م، أول فرصة لإجراء دراسة منزل لمنزل في مخيم اللاجئين، وتم تشكيل لجان تمثيلية من سكان المخيم لتوجيه مزيد من النصح حول تخطيط المشروع وتنفيذه [3].

وإلى جانب عمل (الأونروا) الرئيسي تم الاستعانة بالحكومة السورية من خلال مساهمتها بتقديم الأراضي للمخيم وإلى جانب محافظة حلب، التي قامت بمد يد العون بتمديد

---

(1) السهيلي، نبيل،**الفلسطينيون في سورية، الواقع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي**، ص143.

(2) مشروع استصلاح النيرب، **مجلة الهجرة القسرية** ,ص43.

(3)unwa programmes propjects nairab-eng

شبكة الصرف الصحي للمخيم، ومهدت بالأسفلت الأرض المؤدية له وتزويدها بالكهرباء والمياه، وإضاءة الشوارع الجديدة[1].

مما حقق عملية الدمج بنسب متفاوتة، وحقق الهدف الأساسي المتمثل بتحسين وتطـــوير بيئة المخيم البائس، وتوفير شروط الحياة الكريمة للسكان.

ولا شك أن تطبيق أية فكرة جديدة كفكرة الدمج، يواجه بعض الصـــعوبات والمعيقـــات، ونورد هنا معيقات االدمج التي يمكن أن تواجه تطبيقها في مخيم بلاطة:

(1). الركود الاقتصادي والبطالة: يمكن القول بأن الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام يتميز بـــالفقر والكساد وارتفاع البطالة، ويعجز عن خلق فرص عمل جديدة مـــدرة للـــدخل، كمـــا أن وضـــع اللاجيء الاقتصادي صعب مما يقلل من إمكانيات تحقيق عملية الدمج.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية أن ما نسبته بأن (69.9%) من عينـــة الدراســـة يرون بأن انخفاض المستوى الاقتصادي والمعيشي يشكل عائقاً لعملية الدمج بالبيئة المجاورة.

(2). المعيق السياسي: رفض كافة مشاريع التوطين التي تطـــرح لتحســـين وضـــع المخيمـــات تصطدم بمقولة أن المخيم يجب أن يبقى شاهدا على النكبة، وأن هذه المشاريع تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين، والقضاء على هوية اللاجيء الفلسطيني، وهذا يتعارض مع نتائج الدراسة التي أجرتها الباحثة، حيث أظهرت النتائج أن (59.5%) من عينة الدراسة أجابوا بأن عملية الدمج لن تلغي هويتهم كلاجئين، بل إن عملية التحسين والتطوير للمخيم وأبنائه ستزيد من إصرارهم على الحفاظ على هويتهم الخاصة كلاجئين.

(3). النظرة السلبية من قبل السكان المجاورين باتجاه أبناء المخيم، فقد أظهرت نتائج الدراســـة الإحصائية التي أجرتها الباحثة أن (73.7%) من عينة الدراسة، يؤكدون بأن هنالك نظرة سلبية

(1) السهيلي، نبيل: **الفلسطينيون في سورية، الواقع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي**، ص22-23.

من قبل السكان المجاورين باتجاه ساكني المخيمات، وهذا بحد ذاته يشكل عائقاً في وجه عملية الدمج خصوصاً الدمج الاجتماعي.

والاتفاق المشترك، بين التجربتين (الأردن وسوريا)، وسكان مخيم بلاطة هوالتأكيد على مستقبل وكالة الغوث الدولية، بضرورة بقائها وتطوير خدماتها والنضال من أجل تطوير التفويض الممنوح لها باتجاه الحماية السياسية والقانونية.

والرفض القاطع لمشاريع تصفية (الأونروا) وإنهاء خدماتها، وتحويل صلاحياتها وموظفيها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، والحفاظ عليها باعتبارها تجسيداً للالتزام الأممي، القانوني السياسي لقضية اللاجئين لحين الوصول إلى حل عادل.

3:5 الخاتمة

من خلال دراسة واقع مخيم بلاطة والتجارب في كل من الأردن وسوريا يتحتم أن تكون هنالك تكاملية من أجل تحقيق الدمج والاستفادة من التجارب التي تم عرضها من خلال ثلاثة عناصر هى في الاصل تكاملية ولا مبرر لفصلها:

(1). مفاوضات حقيقية حول توفير شراكة ما بين (الأونروا) والسلطات الأخرى الموجودة، من أجل التفاهم على المسؤوليات والأهداف المراد تحقيقها، مما يعطينا خيارات واسعة للتطوير والتنمية سواء أكانت اقتصادية، أواجتماعية أوعمرانية.

(2). ضمان بقاء (الأونروا) المسئولة عن الخدمات المقدمة، والعمل على تمكين مجتمع اللاجئين، وفتح الباب أمام مؤسسات المجتمع المدني من حيث تشجيع الاعتماد على النفس، والإدارة التعاونية، والمبادرات الاجتماعية من المجتمع المحلي المحيط.

(3). تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي لسكان المخيم الذي يعتبر المدخل الرئيسي لعملية الدمج.

(4). التأكيد على ضرورة إشراك اللاجئين أنفسهم كمساهم في بناء المخيم وتطـــويره وتقـــدير احتياجاته.

(5). التأكيد دوماً على حق العودة كحق لا يمكن التنازل عنه إطلاقًـــا، والعمـــل علـــى إحيائـــه باستمرار من خلال فعاليات ومهرجانات.

ويمكن القول بأن أنجح عمليات إعادة الدمج، هى تلك التي يتم فيها خلق فرص للســـكان في أماكنهم، وإيجاد عوامل جذب من خلال تحسين الخدمات الأساسية وخلق فرص عمل، والأهم من ذلك ترسيخ وجود القانون والنظام، وبالتالي المحافظة المستمرة لحق العودة للأجيال القادمة، حيث ترتبط عملية الدمج بشكل دائم ارتباطا قوياً بإعادة بناء النسيج والأساس الاجتماعي للأفراد في المخيم.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

1:6النتائج

بعد الدراسة والتحليل للمخيمات الفلسطينية بشكل عام ومخيم بلاطة بشكل خاص يمكن تلخـــيص أهم النتائج على النحو الآتي:

(1). إن القيام بعملية الدمج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ضرورة ملحة لمخيم بلاطـــة مـــن أجل تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين.

(2). أن هناك تقبلاً واضحاً لعملية الدمج من قبل سكان المخيم.

(3).أن الوكالة لها الدور الكبير في عملية الدمج ولم يتم استثناؤها إطلاقا، باعتبارهـــا الشـــاهد الدولي على النكبة.

(4).أن تحسين وتطوير المخيم لايتعارض مع حق العودة.

(5).المشاركة المجتمعية من قبل سكان المخيم في عملية التخطيط والتطوير، ينعكس إيجابياً من الناحية النفسية والاجتماعية للسكان.

(6).استفادة المخيم من الخدمات المقدمة من الحكومة والبلدية المجاورة له.

(7).أن موضوع الدمج ممكن تطبيقه في إطار تحسين ظروف السكن وإحداث تنمية اقتصـــادية وسكنية، وخدماتية، وبنية تحتية، وثقافية، واجتماعية.

(8).أن الدمج يجب أن يكون دمجاً طوعياً وموجهاً من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرســـمية في المجتمع.

2:6 التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

(1). التأكيد على أهمية تحسين الأوضاع الاقتصادية والخدماتية والسكنية الذي يأتي في مقدمة عملية الدمج.

(2).تشكيل لجنة هندسية تقوم بدراسة واقع مخيم بلاطة وأراضيه، ومدى إمكانية التحسين والتطوير، وتقديم توصياتها التي يجب أن ترتكز على ثلاثة نقاط أساسية،واختيار المناسب منها:

أ. إقامة مبانٍ من عدة طوابق بهدف التخفيف من الازدحام السكاني.

ب. تحسين المخيم وبناء مرافق له من خلال مخطط جديد يضمن توسيع حدوده، كما حدث لمخيم الوحدات في الأردن.

ج. دراسة جدوى الانتقال والتفكير بالانتقال إلى مخيم جديد.

(3). أن تحقيق عملية الدمج يأتي بشكل طوعي وتدريجي وموجه.

(4). توفير تمويل تكاليف تحسين وتطوير أوضاع المخيم من ناحية اقتصادية واجتماعية وثقافية، من خلال دعم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

(5). الشراكة التكاملية في توفير الخدمات بين وكالة الغوث الدولية وبلدية نابلس.

(6).التأكيد من خلال الندوات وورشات العمل على أن تحسين أوضاع المخيم، وتحسين حياة أفراده لايتعارض مع حق العودة.

(7). ضرورة عقد الندوات والأيام الدراسية حول:

أ.التعاون بين سكان المخيم والبيئة المجاورة.

ب.تعزيز أواصر الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بينهم.

ج.التوعية بأهمية عملية الدمج الحقيقية ونتائجها من خلال تنظيم برامج وحملات.

(8). التأكيد على أهمية دور اللجنة الشعبية في المخيم، باعتبارها لجنة خدماتية من أجل تلبية احتياجات سكان المخيم، وسياسية من خلال التركيز على ثقافة حق العودة،وبقائها جسماً مستقلاً له دور تنسيقي مع بلدية نابلس، بهدف خدمة سكان المخيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

(أ) الكتب

أبو ستة، سلمان: **سجل النكبة**، مركز العودة، لندن، 1984 م.

أحمد صدقي الدجاني،وآخرون: **الفلسطينيون في الوطن العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م.

أرنبرغ، ماري: **الظروف المعيشية لدى اللاجئين والنازحين في الأردن**، مؤسسة فافو، 1997م.

بابادجي، رمضان، وآخرون: **حق العودة للشعب الفلسطيني، ومبادىء تطبيقه**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996م.

تاكنبرغ،لكس: **وضع الفلسطينيين في القانون الدولي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ط1، بيروت،2003م.

تماري، سليم: **الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995م.

تماري، سليم: **مستقبل اللاجئين الفسطينيين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1996م.

جرار، ناجح: **اللاجىء الفلسطيني إلى أين؟**، مشروع التنمية البشرية المستدامة، رام الله 1997م.

جيؤهارد بلفر، إنغريد جاسنر: **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسية وسنديان خدمة اللاجئين**،مركز بديل،بيت لجم، 1997م.

حمام، أنور: **الأوضاع الإجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربيـــة**، مركـــز شمل، رام الله،1999م.

الخليلي، غازي: **المرأة الفلسطينية والثورة، دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية**، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، 1977م.

دائرة شؤون اللاجئين: **مخيمات اللاجئين والإنتخابات المحلية** (الضفة الغربية وقطاع غزة)، رام الله، 2005م.

رباح، رمزي: **اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم**، بيروت، 1996م.

رباح، رمزي: **المؤتمر الفلسطيني حول الدستور ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة**، برنامج التنمية، جامعة بيرزيت، 2003م.

الرشيدي، أحمد: **الحماية الدولية للاجئين**،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، 1996م.

الريماوي، حسين: **خصائص السكان في مخيمات الأراضـــي الفلســـطينية**، الجهـــاز المركـــزي الإحصاء الفلسطيني،رام الله، 2002م.

سعيد، نادر: **البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربيـــة وقطـــاع غزة**، برنامج دراسات التنمية،جامعة بيرزيت، 2000م.

السهيلي، نبيل: **الفلسطينيون في سوريا الواقع الديمغرافي والاقتصادي والاجتمـــاعي**، مركـــز شمل،رام الله، 2001م.

شحادة، يوسف: **الواقع الفلسطيني والحركة النقابية**، مركـــز الأبحـــاث الفلســـطينية، بيـــروت، 1978م.

الشنار، حازم: **الخيارات السياسية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العائدين والباقين فيها**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله،2005م.

الصايغ، روزماري: **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2،بيروت، 1983م.

عاطف، موسى: **أوضاع اللاجئين في الضفة الغربية**، مديرية الدراسات والأبحاث ووزارة شؤون الأرض المحتلة، عمان، 1985م.

عبد ربه، صلاح: **اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين**، مركز المعلومات البديلة، ط1، القدس، 1996م.

صبري، بهجت: اللجنة العامة للعناية بشؤون النازحين العرب في فلسطين،ط1،جامعة النجاح الوطنية، نابلس،1991م.

عبد، سميح وزيدان، خالد: **الخيارات السياسية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة**، المركز الفلسطيني للبحوث المسحية، رام الله، 2003م.

عقل، محمود: **عين بيت الماء، مخيم اللاجئين الفلسطينيين**، الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية، ط1،رام الله، 1992م.

فرح، رندا: **الازدحام السكاني في المخيمات الفلسطينية**،رام الله، 2000م.

فرسون، سميح: **فلسطينيو الأردن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003م.

فهمية شرف الدين وأديب نعمة: **إشكاليات الاندماج الاجتماعي بعد الحرب في لبنان**،بيروت، 1997م.

اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مركز بديل،بيت لحم، 2002-2003م.

منصور، خالد: **أزمة السكن في مخيمات اللاجئين**، نابلس، 1996م.

موريس، بني: **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**، دار الجليل والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، مان، 1993م.

النقيب، فضل: **قضايا استيعاب العائدين الاقتصادية والاجتماعية**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2003م.

(ب) رسائل الماجستير

أبو تمام، معتصم: **العوامل المؤثرة على الملامح التخطيطية والعمرانية في مخيمات محافظة طولكرم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية 2003م.

التصلق، أمل: **الخصائص العمرانية والتخطيطية للمخيمات الفلسطينية، حالة دراسية لمخيم جنين "الضفة الغربية"**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2006م.

عبد، ربه: **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين (الأونروا)**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2004م.

مهداوي، عبد المنعم: **التوجهات التخطيطية والعمرانية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، حالة دراسية لمخيم الفارعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2004 م.

(ج) المقالات

أبو سته، سلمان:**مشكلة اللاجئين أساس القضية الفلسطينية**، الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، رام الله، 2000م.

أبو سته، سلمان:**نكبة فلسطين – مواطن الفلسطينيون التي احتلها الغزو الصهيوني وطرد أهلها عام 1948م** – مجلة العربي، 2000م.

أدلمون، هارلود: **اللاجئون الفلسطينيون والاندماج الاقتصادي والحلول المؤقتة**، برنامج الهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، 1995م.

تاكنبرغ، ليكس: **مشروع إستصلاح النيرب، مجلة الهجرة القسرية**، كانون الأول، 2004 م.

جرار، نايف: **اللاجئون الفلسطينيون**، الإقتلاع والتشريد مسؤولية من؟ مجلة كنعان، العدد (88)، 1989م.

خمايسي، راسم: **سناريو المستوطنات المخلاة، هل هى البديل لمخيمات اللاجئين**، رام الله، بحث غير منشور، المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية، 2003م.

زعنون، فيصل: **المخيمات الفلسطينية بين الواقع والاتجاهات**، مخيم بلاطة، برنامج الهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، 1998م.

سالم، وليد: **حق العودة: البدائل الفلسطينية**، مركز بانوراما، رام الله، 1997م.

سامر، خويرة: **لاجئو بلاطة يبحثون عن أونروا جديدة**، نابلس،2003م.

سعيد، إدوارد: **تجربة اللجوء والإقتلاع الإجتماعي**،بيروت، 1992م.

محمود، أنور: **النشأة والتاريخ للمخيمات الفلسطينية، مجلة رؤية**، الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، 2003م.

المغربي، عبد الرحمن: **لجان الخدمات الشعبية في مخيمات الضفة الغربية** (1996– 2004)م، مجلة جامعة القدس المفتوحة، ع7، 2006م.

الموعد،حمد: **الأونروا ومشكلة اللاجئين بعد حرب الخليج الثانية، مجلة صامد**، ع106، 1996م.

ميعاري، محمود: **الاندماج الاجتماعي في فلسطين، مجلة الدراسات العربية**، ع6/5، 2000م.

؟،: **مخيمات اللاجئين الفلسطينين في الأردن، مجلة صامد**، ع106، تشرين الأول، 1996م.

؟،: مخيمات اللاجئين الفلسطينين في الأردن: **مجلة صامد**، ع106، تشرين الأول، 1996م.

(د) التقارير

البنك الدولي: **استيعاب العائدين في الضفة الغربية وقطاع غزة**، إمكانية إقامة مرافق سكنية على أراضٍ عامة، 2000م.

التقرير السنوي لدائرة الصحة، الأونروا، فينا، 1993م.

التقرير السنوي للإحصاء المركزي: **أطفال فلسطين قضايا وإحصائيات**، رام الله، عام 2005م.

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2002 –2003م.

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2004 –2005م.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني:سكان التجمعات الفلسطينية (1997–2010م)، رام الله

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات ظروف السكن**، 2006م.

دائرة شؤون اللاجئين: **تقرير حول الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين**،2004م.

دائرة شؤون اللاجئين:**عقود الإيجار لملكية الأراضي في مخيم بلاطة**،وثائق غير منشورة، رام الله،2004م.

السلطة الوطنية الفلسطينية: سلطة المياه، **الوضع المائي والبيئ في المخيمات الفلسطينية**،رام الله،1998م.

اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة: تقرير **حول الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين**، 2005م.

وزارة الشؤون الاجتماعية للاجئين في مخيم بلاطة: **مسح اجتماعي حول الأوضاع الاجتماعيــة في مخيم بلاطة**،2005م.

وكالة الغوث الدولية: مكتب الإعلام، القدس، 2005م.

(ح) الوثائق غير المنشورة

ملفات اللجنة العامة للعناية بشؤون النازحين: نابلس، رقم 130/4/17/ 1948.

ملفات اللجنة الفرعية لشؤون النازحين: نابلس، 101/14/17/ 1948-1949.

(ج) ملفات جمعية الدفاع عن الأسرة، نابلس:

ملفات قسم الإرشاد: **ملف رقم 200**، 2004م.

ملفات قسم الإرشاد: **ملف رقم 220**، 2005م.

(خ) الصحف

صحيفة القدس: 1998/3/12م،عدد 10254.

صحيفة الحياة الجديدة: 1998/3/28م.

صحيفة القدس: 2006/5/13م، عدد 13194.

صحيفة القدس: 2006/5/15م، عدد 13196.

صحيفة القدس: 2006/9/27م، عدد13331.

صحيفة القدس: 2006/11/14م، عدد13377.

صحيفة القدس:2007/1/31م، عدد13452.

(د) النشرات

حق العودة: ملحق يصدر عن مركز بديل، ع15، السنة الرابعة، 2006م.

حق العودة: ملحق يصدر عن مركز بديل، ع16، السنة الرابعة، 2006م.

حق العودة: ملحق يصدر عن مركز بديل، ع18، السنة الرابعة، 2006م.

حق العودة: ملحق يصدر عن مركز بديل، ع11، السنة الثانية، 2000م.

رسالة المخيم: نشرة دورية تصدر عن اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة، العدد الثاني، 2006م.

رسالة المخيم: نشرة دورية تصدر عن اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة، العدد الأول، 2006م.

شؤون اللاجئين: نشرة إخبارية تصدرها دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، عدد (2)، 2005م.

(ح) المؤتمرات

جرار، ناجح: **أين القانون الدولي من اللاجىء.... واللاجىء الفلسطيني؟**، جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر القانون الدولي، 1995م.

فلاح، يوسف: **التعليم في مخيمات اللجوء الفلسطيني: دراسة مقارنة**، ورقة مقدمة في مؤتمر الدولي حول اللاجئين، 2006م.

قراقع، عيسى: ورقة عمل لمؤتمر بيت لحم، **الحاجة إلى تنظيم جماهيري للاجئين الفلسطينيين**، 1996م.

المغربي، عبد الرحمن: **واقع الطفل الفلسطيني في مخيمات الضفة الغربية:** مخيم بلاطة نموذج، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تمكين الطفل الفلسطيني في مواجهة الظـــروف المعيشـــية القاسية والحرمان المستمر، 2004م.

المغربي، عبد الرحمن: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية**، 2004م، مقدم إلى الانروا والدول المانحة.

ورقة بحث: **تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئي فلسطين في الشرق الأدنى**، مجموعـــة العمـــل الرابعة، شروط الإدارة الناجحة وحشد الموارد بالنيابة عن لاجئي فلسطين، 2004م.

ورقة بحث: **تلبية الإحتياجات الإنسانية للاجئي فلسطين في الشرق الأدنى**، مجموعـــة العمـــل الثانية، تنمية المجتمع واللاجئون: البنية التحتية، والبيئة، والإسكان، والتنمية الإجتماعية، أيار 2004م.

ثانياً: المقابلات الشفوية

(أ) مقابلات مع المسؤولين

إبراهيم السلقان: مدير الخدمات الصحية في مخيم بلاطة،2006/4/27م.

إبراهيم صالح: مدير مكتب الوكالة في مخيم بلاطة،2006/9/7م.

إبراهيم الهموز: مهندس معماري، وزارة الحكم المحلي، 2006/9/6م.

أحمد ذوقان: رئيس لجنة خدمات مخيم بلاطة،2006/2/12م.

تيسير نصرالله: مدير مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة،2006/3/26م.

جلال الدبيك: مدير مركز هندسة الزلازل والبراكين، جامعة النجاح الوطنية،2006/9/6م.

دينا حبش: مديرة المركز النسوي في مخيم بلاطة،2006/3/3م.

سعيد سلامة: دائرة شؤون اللاجئين،رام الله،2006/4/14م.

شاهر بدوي: منسق الأنشطة في مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة،2006/2/28م.

فريد المسيمي: مدير مدرسة مخيم بلاطة الإعدادية، 2006/9/3م.

لبنى كتانه: وحدة الإرشاد النفسي في مخيم بلاطة، 2006/4/14م.

ماهر حشاش: رئيس الهيئة الإدارية لجمعية نهر العوجا في مخيم بلاطة،2006/4/12م.

محمود حرب: مسؤول اللعلاقات العامة في لجنة خدمات مخيم بلاطة،2006/5/2م.

معاوية معمر: مدير التعليم في مدارس وكالة الغوث في منطقة نابلس،2006/9/8م.

هدى النجار: لجنة الدعم النفسي والاجتماعي في مخيم بلاطة،2006/4/22م.

(ب) مقابلات مع سكان مخيم بلاطة:

ابتسام برقاوي، ابتسام المسيمي، إبراهيم خضر، آمنة عمران، آمنة الطيراوي،حسن أبو مسلم، حسين أحمد، حورية قنديل، خولة أبو مريم، دلال أبوجنيد، ربيحة أبو رجب، رقية الطيراوي، زهدية الخطيب، زهدية المغربي، سابيا المهر، سعاد ذوقان، سناء الجرمي، سامية القرعان، سهى قرعان، صلاح حشاش، صباح شلبي، علي أبو زرور، عبد الله حشاش، عبد السلام خضر، عائشة الخطيب، عائشة قنديل، عصام يعقوب، غسان البدرساوي فتحية حشاش،فاطمة الخطيب، فاتن عيسى، فوزية المصري، فاطمة قنديل، ماهر أبو مسلم محمود ذوقان، منال سلامة، مازن المصري، ماجدة الطيراوي، محمد المصري، محمود المغربي، نفيسة أبو غوش، ناصر أبو سمرة، نهى طبيلي، نورا عبد لقادر، هديل يعقوب، وليد بدوي، يوسف حشاش.

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية:

Benvenisti, M. and Khayat, S. **The West Bank and Gaza Atlas**, The West Bank Database Project (WBDP), The Jerusalem Post, 1988.

Brynen, Rex**, Refugees,** Repatriation, and Development: Some Lessons from Recent Work**, A paper presented at the Stocktaking Conference on Palestinian Refugee Research in Ottawa, Canada, June 17-20, 2003.**

Farah, Randa, **A Report on the Psychological Effects of Overcrowding in Refugee Camps in the West Bank and Gaza Strip**, International Development Research Center (IDRC), April 2000.

Development Studies Program (DSP), **Institutional Structures in Palestinian Refugee Camps in the West Bank and Gaza Strip**, Birzeit University, Ramallah, 2000.

Jarrar, Najeh, **Palestinian Refugee Camps in the West Bank: Attitudes towards Repatriation and Integration**, Palestinian Diaspora and Refugee Center (Shaml) Publications, Ramallah, 2003.

Lena C., Endresen and Geir Ovensen, **The Potential of UNRWA- Data for Research on Palestinian Refugees: A Study of UNRWA Administrative Data**, Fafa Publications, Norway, 1994.

Nijem, Khalil, **Planning in Support of Negotiations: The Refugees Issue**, A paper presented at the Stocktaking Conference on Palestinian Refugee Research in Ottawa, Canada, June 17-20, 2003.

O'Brien, Lee, **Palestinian Refugees and UNRWA**, Oxfam, Great Britain, February 1999.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), **Population Characteristics of the Palestinian Refugee Camps: Dissemination and Analysis of Census Findings**, Analytical Report Series, No. 3, September 2002.

Palestinian Media Center, **Palestinian Refugees: Facts and Figures**, 2004.

Parvathaneni, Harish, **Who are the Refugees: Social, Economic and Legal Conditions**, A paper presented at the Stocktaking Conference on Palestinian Refugee Research in Ottawa, Canada, June 17-20, 2003.

Pulfer, Gerhard, **Palestinian Refugees in the West Bank and Gaza Strip**, EU Young Volunteer Program, Summer 1998.

Seren, Helene, The Refugee Camps in the Gaza Strip and the West Bank, French Program of Research in Urban Development, June 2004.

UNRWA, **Palestinian Refugees in West Bank UNRWA Camps**, UNRWA Publications, December 2003.

رابعاً: مواقع الإنترنت:

(1) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل): (www.badil.org).

(2) مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل): (www.shaml.org).

(3) وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا/UNRWA): (www.unrwa.org)

(4) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: (www.pnic.gov.ps).

(5) الهيئة الوطنية للاستعلامات/ السلطة الوطنية الفلسطينية: (www.sis.gov.ps).

(6) دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين: (www.plord.org).

(7) الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين: (www.pcrp.org).

(8) البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية /جامعة النجاح الوطنية:

(www.najah.edu/arabic/Centers/APSIM)

(9) برنامج دراسات التنمية /جامعة بير زيت: (www.birzeit.edu/dsp).

(10) ملف دراسات اللاجئين /جامعة القدس المفتوحة:

(RefugeesStudiesFile www.qou.edu/).

الملاحق

ملحق رقم(1): ملكية أراضي مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية:

اسم مخيم اللاجئين	ملكية أراضيه
الأمعري	ملكية خاصة
بلاطة	ملكية خاصة
الجلزون	ملكية خاصة
جنين	ملكية خاصة (90%) أراضي حكومية (5%)
الدهيشة	ملكية خاصة
دير عمار	ملكية خاصة
شعفاط	ملكية خاصة
طولكرم	ملكية خاصة
عايدة	ملكية خاصة
العروب	ملكية خاصة
العزة	ملكية خاصة
عسكر	ملكية خاصة
عقبة جبر	ملكية خاصة
العين	ملكية خاصة
عين السلطان	ملكية خاصة (8 قطع من الحكومة الأردنية)
الفارعة	ملكية خاصة
الفوار	ملكية خاصة
قلنديا	ملكية خاصة (95%) أراضي حكومية (5%)
نور شمس	أراضي حكومية (100%)

المصدر: عبد، سميح وزيدان، خالد: **الخيارات السياسية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة،** المركز الفلسطيني للبحوث المسحية، رام الله، 2003م.

ملحق رقم(2): الاستبانة:

استمارة بحث

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير التخطيط الحضري والإقليمي

تهدف هذه الاستمارة إلى فحص مسألة ذات علاقة مهمة بسكان المخيمات وهي موضوع جسر الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين سكان المخيمات والبيئة الحضرية المحيطة , وهذة الاستمارة هي فقط لأغراض البحث العلمي من أجل استكمال درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي وسوف يتم التعامل مع المعلومات بسرية تامة.

أشكر لكم اهتمامكم وتعاونكم المسبق معنا

الباحثة

سعاد شتيوي

- المقصود بجسر الفجوة هو:

تحسين أوضاع اللاجئين في المخيم (اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً)، وإقامة علاقات تعاون مع البيئة الحضرية المجاورة.

أولا: معلومات شخصية: ضع علامة (x) في المكان المناسب:

1.الجنس: 1. ذكر () 2. أنثى ()

2.العمر: ()

3.الحالة الزواجية: متزوج () , أعزب () , مطلق () , أرمل ()غير ذلك ()

4. عدد السنوات التعليمية: ()

5.ما هي ملكية السكن الذي تسكن فيه:

1. ملك شخصي 2. أجرة 3. للأسرة 4. وكالة 5. غير ذلك

6.اذا كان البيت أجرة ما قيمة الإيجار الشهري: () بالشيقل.

7. عدد الغرف بالبيت الذي تسكن فيه: ()غرفة.

8. عدد أفراد الأسرة الذين يسكنون في المنزل: ذكور () إناث () المجموع ()

9. عدد الأسر التي تسكن داخل المسكن: ( )

10. مساحة المسكن الذي تسكن فيه: ( )م2.

ثانيا: حياتك في المخيم: ضع إشارة (x) حول الاجابه المناسبة:

السؤال	نعم	إلى حد ما	لا	لا أعرف
1.هل أنت راض عن المسكن الذي تقيم فيه من حيث أ- الاتساع				
ب- القرب من طرق المواصلات				
ت- التهوية والإضاءة الطبيعية				
ث- عدد الغرف				
ج- شبكة المياه				
ح- شبكة الصرف الصحي				
خ- الكهرباء				
د- الجيران				
ذ- المواصلات				
ر- تجهيزات المسكن				
ز-النظافة				
س-الحدائق والمنتزهات				
ش-المراكز الثقافية				
ص- النفايات الصلبة				
2.هل تشعر بأن العلاقات الاجتماعية قوية بين: أ – سكان المدينة مع بعضهم البعض				
ب- سكان المخيم مع بعضهم البعض				
ج- سكان المخيم والمدينة				
3. برأيك أن مدارس الوكاله أفضل من مدارس الحكومة من حيث: أ- نوعية المباني والتجهيزات				
ب- اتساع الصفوف				
ج- وجود ساحات وملاعب				
د- نوعية المعلمين				
ذ-عدد الطلاب في الفصل				
ر-نظام الفترتين في المدارس				
4. أشعر بأن سكان المدينه المجاوره أفضل من حيث: أ- مستوى المعيشه				

السؤال	نعم	إلى حد ما	لا	لا أعرف
ب- نوعية الخدمات				
ج- الرفاه الاجتماعي				
5. برأيك هل تفضل الحصول على احتياجاتك من: أ. من داخل المخيم فقط				
ب. من المدينة المجاورة				
6. هل أنت راض عن الخدمات الصحية (عيادة الوكالة)في المخيم				
7.برأيك، عندما تضطر للذهاب للطبيب تفضل: أ-عيادة الوكالة				
ب- عيادة خاصة في المخيم				
ج_عيادة أو مستوصفاً في نابلس				
8. هل تشعر بالتكيف اجتماعيًا مع البيئة المجاورة (مدينة نابلس)				
9. هل تشعر بالتكيف اجتماعيًا مع سكان المخيم				
10.هل لديك أصدقاء من مدينة نابلس				
11.هل تشعر بالارتياح في (العمل، الجامعة، التسوق) مع أ- أبناء المخيم				
ب- أبناء المدينة المجاورة (نابلس)				
12.لوكان لديك الخيار مع من تفضل العمل: أ- أبناء المخيم فقط				
ب- أبناء المدينة المجاورة				
ج-ليس مهماً من يكون زميلي في العمل				

ثالثا:تحقيق الدمج:

السؤال	نعم	إلى حد ما	لا	لا أعرف
1. إن عملية جسر الفجوة مع البيئة الحضرية المجاورة لي سوف: أ- تحقق مستوى حياة أفضل لي				
ب- تؤدي إلى تطور العلاقات الاجتماعية				
ج- تلغي هويتي				
2.إن توسيع أراضي المخيم ضرورة ل: أ-تخفيف حدة الازدحام السكاني				
ب- تحسن نوعية البناء				
ج- توفير فرص العمل				
3. تبادل الزيارات الاجتماعية بين المخيم والمناطق المجاوره ضرورة ل: أ- الاستقرار في العلاقات الاجتماعية				
ب- الارتباط الأسري				
ج- الحد من المشكلات الاجتماعية				
4. اقامة مشاريع اقتصادية في المخيم أو بالقرب منه ضرورة لتحقيق أ-وجود ازدهار اقتصادي				
ب- دخل مناسب				
ج- تنافس اقتصادي للبلد				
5. إن اقامة الحدائق والمتنزهات العامة قرب المخيم فرصه ل: أ-توفير أماكن ترفيهيه للأطفال				
ب-توفير المواصلات				
ج-التعرف على السكان المجاورين				
د-التوأمة بين المراكز الثقافيه في المخيم والمدينة				
6. هل تؤيد زيادة الخدمات البلدية في المخيم وتحسينها:				
7. عملية جسر الفجوة مع البيئة المجاورة فرصة ل: أ-التخطيط والتطوير العمراني				
ب-الالتزام بالقانون				
ج-توفير ساحات وملاعب للأطفال				

رابعا: معوقات الدمج:

السؤال	نعم	لا	إلى حد ما	لا أعرف
1. بعض السكان المجاورين ينظر نظرة سلبية إلى سكان المخيم				
2.اذا كانت هذة النظرة السلبية من قبل السكان المجاورين موجودة فهل تعتبرها معوقاً لعملية جسر الفجوة مع البيئةالحضرية المحيطة:				
3.اذا عارض السكان المجاورون عملية جسر الفجوة فالسبب باعتقادي هو: أ – الخوف من المشاكل من قبل سكان المخيم				
ب- العنصرية والتمييز				
4.هل تعتقد بأن المخيم يعاني من أ- وجود بطالة عالية				
ب- نسبة أمية مرتفعة				
ج- وجود مشكلات اجتماعية				
5. تدني مستوى الخدمات الصحية عن المنطقة المجاورة معوقا لعملية جسر الفجوة مع البيئة المجاورة:				
6.عدم وجود مساحات مجاورة من أجل القيام بمشاريع لصالح المخيم معوقا لجسر الفجوة من حيث: أ-عدم الاختلاط مع المجاورين				
ب- عدم قيام مشاريع تنموية				
8.قلة المراكز التعليمية معوقا لعملية جسر الفجوة:				
9.هل يشكل الازدحام مشكلة في حياتك من حيث: أ-ضيق المساحة				
ب-عدم وجود ساحات أو فراغات				
ج- عدم وجود تخطيط عمراني				
10.هل ترى في انخفاض المستوى المعيشي عن المناطق المجاوره معوقا لعملية جسر الفجوة:				

خامساً:

1.برايك , في ظل الظروف المحيطه بالمخيم هل توافق على جسر الفجوة من النواحي الآتية:

أ.اقتصادياً

أ- نعم ب- لا

لما ذا؟.....

ب.اجتماعيًا

أ- نعم ب- لا

لماذا؟.....

ج.ثقافياً

أ – نعم ب-لا

لماذا؟.....

ملحق رقم(3): عدد المخيمات الفلسطينية وعدد اللاجئين في الوطن العربي:

الدولة أو المنطقة	عدد المخيمات	مجموع اللاجئين	عدد اللاجئين في المخيمات
الأردن	10	1.780.701	283.183
لبنان	12	400.582	210.952
سوريا	10	424.650	112.882
الضفة الغربية	19	687.542	181.241
غزة	8	961.645	471، 555
المجموع الكلي	59	4.255.120	1.259.813

المصدر:الأنروا، وكالة غوث اللاجئين، ملف مخيمات للاجئين 31 /3/2005م.

ملحق رقم(4): جهة التقدير وتقديرها لتعداد اللاجئين عام 1948م:

م	تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م حسب الجهات/المصادر الرسمية	
1	الأمم المتحدة	750.000
2	لجنة التوفيق	766.000
3	الخارجية البريطانية	670.000
4	وكالة الغوث الدولية "الاونروا"	914.221
5	تقدير إسرائيلي. موشيه أفرات	604.000
6	الملفات الإسرائيلية	520.000
7	التقديرات العربية	940.000
م	**تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م حسب الباحثين والدارسين**	
1	د.سلمان أبو ستة	804.747
2	د. شريف كناعنة	850.000
3	وليد الخالدي	744.150
4	ايليا زريق	810.000

المصدر: أبوستة، سلمان، سجل النكبة، مركز العودة الفلسطيني، لندن، 1984م.

ملحق رقم(5): المخيمات الفلسطينية في الشتات لعام 2006م:

الدولة المضيفة	المخيم	عدد السكان	سنة التأسيس
الأ ردن	إربد	24576	1951
	الزرقاء	18167	1949
	جبل الحسين	29756	1952
	الوحدات	50579	1948
	الحصن	31404	1968
	سوف	16224	1967
	غزة/ جرش	15970	1968
	البقعة	89970	1968
	ماركا	44028	1968
	الطالبية	5841	1968
ســـوريا	النيرب	17906	1949
	حماة	7743	1950
	خان الشيخ	16626	1949
	خان دنون	8790	1949
	درعا	5033	1951
	جرمانة	3664	1949
	قبر الست	2013	1949
	سبينة	18513	1958
	حمص	13414	1949
	درعا (طوارىء)	4431	1967
لبنان	نهر البارد	30803	1950
	البداوي	1577	1955
	ويفل	7615	1949
	ضبية	4013	1956
	مار الياس	613	1952
	صبرا وشاتيلا	8288	1949
	برج البراجنة	15581	1948
	عين الحلوة	45492	1948
	الميه الميه	4515	1949
	البص	393583	1949
	برج الشمالي	18835	1948
	الرشيدية	26035	1948

المصدر: وكالة الغوث الدولية، 2006/3/31م.

ملحق رقم(6): مخيمات الضفة الغربية حسب وكالة الغوث الدولية:

الرقم	اسم المخيم	عدد السكان	المساحة بالدونم
1	الأمعري	10272	92
2	بلاطة	22000	250
3	بيت جبرين "العزة"	956	24
4	الجلزون	10846	253
5	جنين	15956	375
6	الدهيشة	12613	430
7	دير عمار	232	145
8	شعفاط	10.612	203
9	طولكرم	17920	180
10	عايدة	4663	66
11	العروب	10175	350
12	عسكر القديم والجديد	15501	209
13	عقبة جبر	6134	280
14	عين السلطان	1782	870
15	عين بيت الماء"رقم1"	6666	45
16	الفارعة	7542	255
17	الفوار	7802	220
18	قلنديا	10621	353
19	نور شمس	89171	225

المصدر: وكالة الغوث الدولية حتى 31 / 2006/3م.

ملحق رقم(7): مخيمات الضفة الغربية حسب الإحصاء الفلسطيني:

الرقم	اسم المخيم	عدد السكان	المساحة بالدونم
1	الأمعري	6.134	196920.89
2	بلاطة	18.925	318436.40
3	بيت جبرين "العزة"	1.871	107010.77
4	الجلزون	9.315	827983.77
5	جنين	13.096	36846.48
6	الدهيشة	10.081	647347.20
7	دير عمار	2.391	186267.48
8	شعفاط	10.320	425061.92
9	طولكرم	14.478	98971.60
10	عايدة	3.497	211246.43
11	العروب	8.965	844441.72
12	عسكر القديم والجديد	13.628	42430.94
13	عقبة جبر	6.804	162257.75
14	عين السلطان	2.183	1317061.91
15	عين بيت الماء"رقم1"	5.402	908518.52
16	الفارعة	6.167	733192.96
17	الفوار	7.228	623305.76
18	قلنديا	9.722	319688.61
19	نور شمس	8.461	14513.88

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2006م، بيانات غير منشورة.

ملحق رقم(8): مخيمات قطاع غزة حسب وكالة الغوث الدولية عام2006م:

الرقم	اسم المخيم	عدد السكان	المساحة بالدونم
1	البريج	29414	528
2	جباليا	106691	104
3	خان يونس	60673	549
4	دير البلح	19847	160
5	رفح	96743	571
6	الشاطىء	79853	747
7	المغازي	22840	559
8	النصيرات	58139	588

المصدر: وكالة الغوث الدولية،2006/3/31م.

ملحق رقم (9): تصنيفات المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية:

هنالك تصنيفات مختلفة للمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية كالتالي:

أولا: شكل المخيم فيزيائيا.مخيم ذا شكل موجي شديد مثل مخيم بلاطة (مجتمع الدراسة).

ثانيا: من حيث طبيعة الحياة ونوعيتها:.مخيم مدني(حضري): وهو غالبا" ما يكون على أطراف المدينة، فتنعكس طبيعة حياة المدينة على سكانه وأعمالهم وأشغالهم، وجزء كبير من سكانه ينخرطون ويندمجون مع أهل المدينة: وينطبق هذا على مخيم بلاطة.

ثالثاً التصنيف حسب إنتاجية المخيم: مخيم منتج ومستهلك: أو يمكن أن نطلق عليه ذاتي الخدمة، وهو المخيم الذي يمكن أن يتطور بحيث يوجد به مصانع للإنتاج ومن الممكن أن يتعدى مستوى إنتاجه حدود حاجة أهل المخيم إلى من حوله من المناطق، وينطبق هذا على مخيم بلاطة.

رابعا: التصنيف حسب الطبيعة الطبوغرافية للمخيم: مخيم سهلي: والذي تم إنشاءه على أرض سهلية، وينطبق هذا على مخيم بلاطة.

خامساً التصيف حسب حجم المخيم:

(أ) حسب مساحة المخيم: مخيم كبير: مثل مخيم بلاطة، وهو من أكبر المخيمات في الضفة الغربية.

(ب) حسب عدد السكان: مخيم كبير: وهو المخيم الذي يزيد عدد سكانه عن 10000 نسمه.

سادساً: التصنيف حسب التطورالعمراني المخيم:ازدياد عدد السكان دون زيادة المساحة وينطبق هذا على مخيم بلاطة.

المصدر: التصلق، أمل، **الخصائص العمرانية والتخطيطية للمخيمات الفلسطينية، حالة دراسية مخيم جنين، الضفة الغربية**، رسالة ماجستيرغير منشورة، 2006م، ص18+19.

ملحق رقم (10): صورة مخيم بلاطة في بداية نشأته عام 1951م:

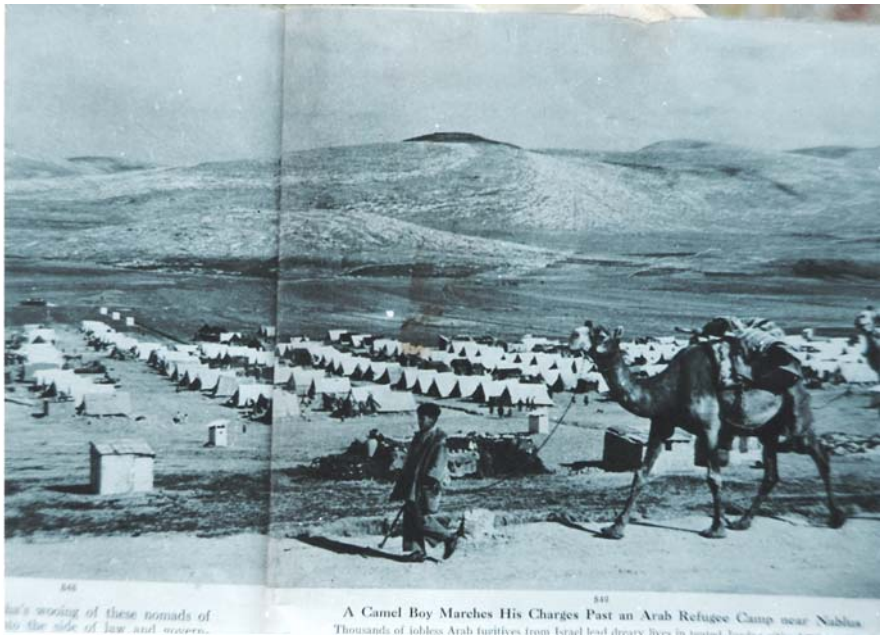

المصدر: اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة.

ملحق رقم(11): مخطط مخيم بلاطة في الوقت الحاضر:

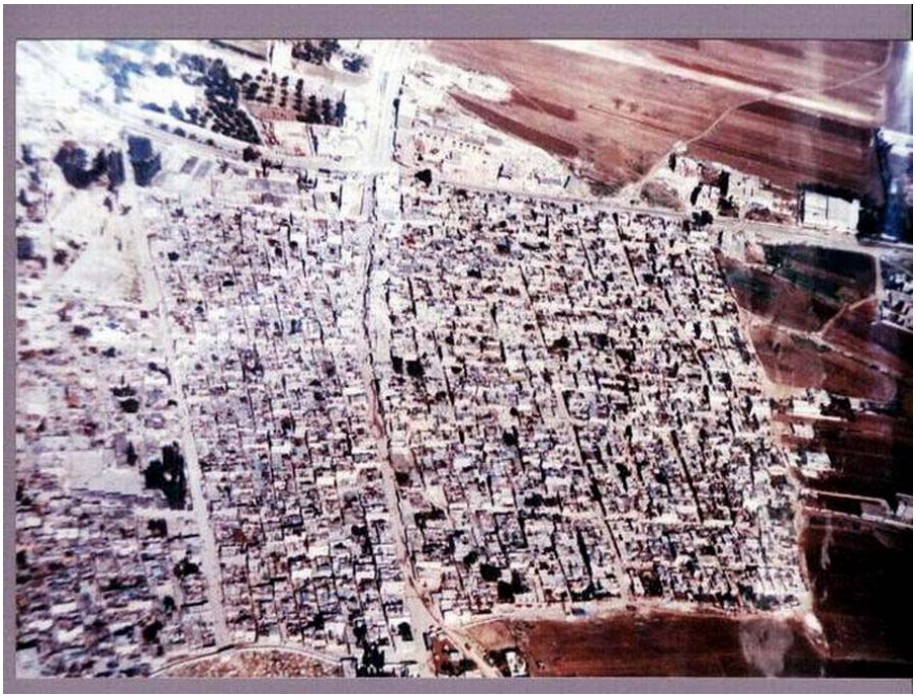

المصدر: مركز حق العودة، نابلس، 2005م.

ملحق رقم (12):عن الاقتراحات الدولية لحل مشكلة اللاجئين:

أ. العودة الطوعية إلى الوطن، البلد الأصلي:وهوحق مشروع لكل لاجيء بـــالعودة إلـــى بلـــده لتمكينهم من ممارسة حياتهم بشكل عادي ومحترم.
ب.الدمج المحلي: حين لا تكون العودة الحقيقية ممكنة، فإن الحل يكون بالتوطين أي الدمج فـــي البلد المجاور، وغالبا ما يتم تقاسم قيم حضارية مشتركة، وحياة اجتماعية مشتركة، فـــي ســـبيل تجاوز أية أشكاليات.
ج.إعادة التوطين في بلاد ثالثة: هى الحل الوحيد للاجئين غير القادرين على العودة إلى بلادهـــم أو العيش الامن في بلد اللجوء.

المصدر: تاكنبرغ، لكس، **وضع الفلسطينيين في القانون الدولي**، 2003م،ص404.

ملحق رقم (13):عن الاقتراحات الإسرائيلية لحل مشكلة اللاجئين:

1.مشروع آلون: يتضمن نقل سكان المخيمات وتوطينهم في الضفة الغربية والعريش.
2.مشروع دايان: يقدم مشروعه على تصفية المخيمات، تحت ستار تخفيف كثافة الســـكان فـــي المخيمات.
3.مشروع رعنان فايتس: توطين اللاجئين، في مناطق جديدة من أجل تخفيف الكثافة السكانية.
4.مشروع زاكين: يتضمن إفراغ المخيمات عن طريق منح حوافز اقتصادية.
5. مشروع بيغن: يتضمن في عملية التبادل السكاني ما بين إسرائيل والدول العربية.
6. مشروع رحوبوت: تحسين الشروط الاقتصادية للمخيمات عبر إحداث إسكان جديد وتـــوفير فرص تشغيل
7.مشروع إيبان: دمج اللاجئين في الدورة الانتاجية للمجتمعات الموجودة فيها المخيمات.
8.مشروع غليلي: يهدف إلى إنشاء أماكن سكن اللاجئين بجوار المخيمات، وإصلاح المخيمات، وشملها ضمن مسؤولية البلديات في المدن المجاورة.

المصدر: حمام، أنور: **الاوضاع الاجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية**، ص39-41.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Merging the Residents of Refugee Camps in the West Bank Economically, Socially and Culturally with the Neighbouring Urban Environment
A Case Study of Balata Camp, Nablus

Prepared by
Suad Hassan Mohammed Ishtawee

Supervisors
Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Abdul Rahman Mughrabi

Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master in Urban and Regional Planning, Faculty of Graduate studies at An-Najah National University, Nablus, Palestine
2007

Merging the Residents of Refugee Camps in the West Bank Economically, Socially and Culturally with the Neighbouring Urban Environment
A Case Study of Balata Camp, Nablus

Prepared by:
Suad Hasan Mohammed Ishtawee
Supervisors:
Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Abdul Rahman Mughrabi

Abstract

The Palestinian refugees are being in great need for help and rehabilitation. They suffer from various difficulties, which are considered as impossible to be solved due to the significant decrease in their living conditions, prevailing unemployment and poverty, over crowding and residential crisis, and the very low level of provided services.

This thesis concentrates on the refugees in the West Bank, especially the refugees in Balata Camp and their ability to accept the idea of all types of merging. Mainly, it aims at investigating certain economic, social and cultural tools to achieve merging between the residents of Balata Camp and the neighbouring urban environment in order to improve the living condition and level of services in the camp, and sustain the generous and safe life of those residents.

To achieve this aim, a number of research methods were used, including: the literature concerning the issue of refugees, available documents at the Center of Refugees in Nablus Municipality, detailed interviews with a group of residents and officers in the camp, in addition to the questionnaire that was distributed in the camp to identify the major problems facing the residents as well as determining their ability to accept the idea of merging; either economic, social or cultural.

The study has faced a lot of obstacles in terms of the shortage in related data sources, invasion of Israeli military forces to the camp during the research period, which interrupted the undertaking of interviews, in addition to lack of cooperation from some residents due to the speciality of the subject of the study regarding merging and their feeling that merging would has a political aim, particularly resettlement and ignorance of the right of return to their initial homeland.

The results of the study indicated that there is a clear acceptance by the residents of Balata Camp towards the process of economic, social and cultural merging, and also that this process is an urgent necessity to improve the living conditions and develop the environment of the camp. In addition, the study emphasized that the improvement and development of the camp does not contradict with the right of return of Palestinian refugees.

The study recommended the necessity of improving the economic conditions and level of services as a base and introduction for the merging process, which could be attained through the provision of required finance, and formation of a technical committee within a context of partnership and integration among the UNRWA, Nablus Municipality, and other related institutions and authorities in Balata Camp and in Nablus City as well as being based on public awareness and participation.

Finally, the study has emphasized the significance of work towards supporting the development and improvement of the camp's environment using different tools and the proposed methods in order to sustain and enhance the culture of the right of return through the future generation.